وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــــي

المركز الجامعي لميلة
معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير الرقم التسلسلي:.....
ميدان: علوم اقتصادية، التسيير والتجارة
الشعبة: علوم الاقتصادية
التخصص: بنوك

مذكرة بعنــوان:

الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتضخم في الجزائر دراسة حالة الجزائر (1990-2008)

مذكـــــــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس ل.م.د في العلوم الإقتصادية

(تخصص بنوك)

إعداد الطلبة:

- شوية أسماء
- شكرود بسمة
- بومعزة سناء

إشراف الأستاذ:

كروش صلاح الدين

السنة الجامعية: **2011 - 2012**

دعاء

اللهم لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت بل ذكرني دائما بأن الفشل هو التجربة التي تسبق النجاح.

اللهم إذا أعطيتنا نجاح فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا.

اللهم زدني علما ولا تزع قلبي بعد أن هديتني وعب لي من لدنك رحمة انك أنت الوهاب .

ربنا تقبل منا الدعاء

أمين

إهداء

بأنامل تحيط بقلم أعياه التعب والأرق ولا يقوى على الحراك يتكأ على قطرات حبر مملوءة بالحزن والفرح في آن واحد ...

حزن يشوبه الفراق بعد التجمع ...
وفرح لبزوغ فجر جديد من حياتي هو يوم تخرجي ...

هو بالنسبة لي يوم ميلادي لي ...

أتطلع فيه لما هو آت من همسات هذه الدنيا المليئة بالتفائل والأمل المشرق ...

إهدائي هنا ليس لتخرجي فقط ..

بل بل للتحليق نحن والرفقة في سماء مملوءة بغمام يصحبه المزن هي فرص تقتنص ...

وثمرات تقطف عندما تكون يانعة وها أنا أقف لأقطف إحدى هذه الثمرات التي ينعت لي

وهي تخرجي في انتظار قطف المزيد بإذن الله ...

.. رات كالأم

هنا سوف اضع كلمات لكل من ترك بصمة في حياتي وغير من مجرها وعمق في توسيع مداركي العلمية والعقلية ...

... لكل من لملم احزاني بين فترة وأخرى

... لكل من أشعرني بأنني لست وحيدة في مجتمع مختلف

إهدائي إليك أيتها "الأم "التي كنت عوناً ودفء بين أضلعي ..

إليك ايها "الأب" الذي علمني بأن عندما تطفأ الأنوار لابد من إضاءة الشمعة ولا نقوم بلعن الظلام ...

إليكم ..

أبعث أرق تحية وأعذب سمفونية سمعتها وارددها لكم بأنني احببتكم من كل قلب ..

سيقف قلمي هنا بُرهة ليستقر بين أنظاركم ما كتبت لعلها هذه المفردات تكون خير معينة حتى تتذكروني يوما ما"سارة" "عفاف " "رانيا " "كريمة" "شهرزاد" "صليحة " .

إلى زميلاتي في العمل أسماء و بسمة

اهداء

في البداية نحمد الله و نشكره كثيرا ودائما على نعمة العلم والقدرة على انجاز هدا العمل المتواضع

أهدي ثمرة جهدي إلى من تأبي الذاكرة نسيانهما إلى من قال فيهما الرحمان "ولا تقل لهما أف ولا تنرهما وقل لهما قولا كرما"

إلى أغلى كنز في الوجود إلى ينبوع الرحمة والمودة إلى أرق وأطيب قلب في هده الدنيا

إلى التي فؤادها ينبوع للنقاء ولسانها ينطق دائما بالدعاء

إلى التي سهرت في تربية وتعليمي إلى ست الحبايب " أمي " أطال اله في عمرها

إلى من سقاني علما وغمرني دفئا من حنانه

إلى من عهد لي طريق الفلاح والنجاح

إلى رمز الكفاح الدائم والعمل الدءوب

إلى الذي لولاه لما كبرت بين أحضان الأخلاق الفاضلة إلى" أبي الحنون" أطال الله في عمره

إلى من علمني أن العلم فوق الجميع وأن العلم فوق الجميع وأن التواضع لا يلبسه إلا الرفيع

إلى قدوتي و نبراسي الذي ينير دربي

إلى الأمل الدافع للحياة ومثال الفرحة والتفاؤل

إلى من اعتبرته الدعم والكفاية بل السند والبداية

إلى رفيق دربي "زوجي الغالي حسين"

إلى العيون التي أرى فيهما الحب والأمان و المصدر الحقيقي للحنان

إلى الشمعة التي احترقت لتنير دربي أختي"عبير "

إلى التي تقاسمت حلاوة الحياة ومرها أختا يا "أميرة "و"إكرام "

إلى إخوتي "أسامة " "رمزي " "شعيب " " أنيس "

إلى الكتكوتين "محمد" و" أريج"

إلى من قضيت معها أحلى أيام حياتي إلى الصديقة الوفية المخلصة الغالية على قلبي "أسماء"

إلى الشمعة التي احترقت لتنير دربي أختي"عبير "

إلى التي تقاسمت حلاوة الحياة ومرها أختا يا "أميرة "و"إكرام "

إلى إخوتي "أسامة " "رمزي " "شعيب " " أنيس "

إلى الكتكوتين "محمد" و" أريج"

إلى من قضيت معها أحلى أيام حياتي إلى الصديقة الوفية المخلصة الغالية على

قلبي "أسماء"

إلى صديقتي " روقيه " المرحة البشوشة " و "لمياء" و "مونية" "سناء " "نجاة " "روقيه"

اهداء

اللهم لك الحمد بما يليق بجلال عرشك وعظيم سلطانك ونور وجهك الكريم اللهم لك الحمد على ما أعطيت و لك الشكر على ما قضيت تباركت ربنا وتعاليت

إلى نبع الحنان والأمان وصاحبة القلب الدهان

إلى التي يعجز اللسان وتضمحل كلمات المدح أمام عظمتها

إلى بر الآمان وهبة الرحمان وعطر الريحان "أمي الحنون"

إلى من ركب الصعاب ليحملني من منحدرات الحياة إلى القمة

إلى من عبد لي الريق وحفها بل الأشواك ورود

إلى الذي تفانى ليكو شمعة تضيء لي الطريق

إلى من سعى وشقي ليوصلني إلى ما أنا عليه اليوم "أبي الغالي"

إلى من شاركوني الحياة حلوها ومرها أعز وأغلى الكواكب على قلبي "فارس "و "إسلام"

إلى رفيقات قلبي ووجدان روحي أختا يا "سلمى "و"سمية"

إلى ملاك قلبي وطير جنتي إلى أجمل وأحلى وأغلى كتكوكة رأتها عيني ابنت أختي "زينب"

إلى أعمامي وعماتي وعائلاتهم "علي " "عمار" "عبد الله" "عيسي " "محمد" "نور الدين" "نادية" "عزيزة"

إلى جدي الغالي "عيسى" رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

إلى جدتي "قرمية " التي أدعو لها بالشفاء العاجل

إلى أخوالي وخالتي وعائلاتهم "الطيب" "مختار" "مراد" "نور الدين" "فضيل" "خرفية" "حجيبة" "حضرية" "نجية" "سامية"

إلى ابن خالي الذي تعب معي في انجاز هدا العمل"الطاهر"

إلي ابنت خالي الغالية" منال"

إلى ابت عمي الحبيبة "إيمان"

إلى الصديقة والأخت الحساسة "روقيه "

إلى الصادقة والشفافة الصبورة "بسمة "

إلى كتلة الحب والحنان "جهاد"

إلى أغلى الكواكب التي سارت معي في درب الجامعة "مونية " "لمياء" "سناء" "زينب" "أسماء" "روقية " "نجاة "

إلى كل دفعة 2012/2011 علوم اقتصادية التسيير وعلوم تجارية تخصص بنوك

أسماء

شكر وتقدير

نحمد الله عز و جل الذي أمدنا بالصبر ووفقنا لإتمام بحثنا هذا فكان خير معين ونتقدم بكامل شكرنا الجزيل مع فائق الإحترام و التقدير للأستاذ:

كروش صلاح الدين على التوجيهات القيمة والمفيدة مما كان له الأثر الحميد.

و الشكر موصول لأساتذة المركز الجامعي بميلة الأفاضل على مساعداتهم و تشجيعا تهم و نصائحهم لنا لإنجاز هذا البحث و المضي فيه قدما .

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من كان له يد العون في انجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد

فهرس المحتويات

كلمة شكر وتقدير	رقم الصفحة
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال البيانية	
مقدمة عامة	ب-ث
الفصل الأول : مدخل مفاهيم حول التضخم وتفسيره في النظريات الاقتصادية	02
تمهيد	02
المبحث الأول : مدخل مفاهيمي حول التضخم	02
المطلب الأول : بوادر التضخم	02
المطلب الثاني: مفهوم التضخم وخصائصه	04
المطلب الثالث: أسباب التضخم وأنواعه	05
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم	12
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية و النظرية الكيترية	12
المطلب الثاني : النظرية الحديثة و المعاصرة لتحديد التضخم والنظريات التي تؤكد جانب العرض والتكاليف .	15
المطلب الثالث : النظرية المؤسسة ونظريات التوقعات الرشيدة و النظرية الهيكلة.	18
المبحث الثالث : طرق قياس التضخم وعلاقاته	20
المطلب الأول: الأرقام القياسية للأسعار	20
المطلب الثاني : الفجوات التضخمية	21
المطلب الثالث: علاقات التضخم	23
الفصل الثاني / الأثار الإقتصادية و الإجتماعية للتضخم و السياسات المتبعة للمعالجة .	27
تمهيد	27
المبحث الأول : الآثار الإقتصادية و الإجتماعية للتضخم	27
المطلب الأول : الآثار الاقتصادية للتضخم	27
المطلب الثاني : الآثار الإجتماعية للتضخم	29
المطلب الثالث : الآثار السياسية للتضخم	30
المبحث الثاني : أساليب وسياسات معالجة التضخم	31
المطلب الأول : النظريات النقدية وعلاج التضخم	31

المطلب الثاني : السياسات المالية لعلاج التضخم	33
المطلب الثالث: السياسات النقدية لعلاج التضخم	47
الفصل الثالث : دراسة التضخم في الجزائر	60
مقدمة الفصل	60
المبحث الأول: أنواع التضخم في الاقتصاد الجزائري	61
المطلب الأول: التضخم الناتج عن وضعية التخلف	61
المطلب الثاني: تضخم التنمية	62
المطلب الثالث : تضخم الانتقالي	62
المطلب الثاني : تضخم المستورد	63
المبحث الثاني أسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري	64
المطلب الأول : الأسباب النقدية	64
المطلب الثاني : الأسباب المؤسساتية	69
المطلب الثالث: الأسباب الهيكلية	70
المبحث الثالث : أثار التضخم في الجزائر	74
المطلب الأول : أثر التضخم على الاستهلاك و الادخار والاستثمار وعلى توزيع الدخول في الجزائر.	74
المطلب الثاني : أثر التضخم على ميزان المدفوعات	76
المبحث الرابع : السياسات التي اتبعهتها الجزائر في معالجة التضخم	78
المطلب الأول : الساسة النقدية	79
المطلب الثاني : السياسة المالية .	82
خاتمة الفصل	88
خاتمة عامة	90

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (3-1)	تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990-2008م)	63
الجدول رقم (3-2)	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2001م)	65
الجدول رقم (3-3)	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2002-2008)	66
الجدول رقم (3-4)	تطور الصادرات الإجمالية و صادرات المحروقات و الواردات خلال الفترة من (1990-2008)	73
الجدول رقم (3-5)	تطور ميز المدفوعات خلال الفترة من (1990-2008)	77
الجدول رقم (3-6)	توزيع الإستثمارات حسب القطاعات في الجزائر سنة 1997	76

قائمة الأشكال:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (1-1)	يبين العلاقة بين كمية النقود المعروضة و المستوى العام للأسعار	13
الشكل رقم (1-2)	يبينالناتج الحقيقي الكلي NP	17
الشكل رقم (1-3)	معدلات التضخم في الوطن العربي عامي (1995-2006)	30
الشكل رقم (1-4)	العلاقة الطردية بين الدخل القومي وحجم الموازنة (T-G)	37
الشكل رقم (1-5)	الإنفاق الإستهلاكي	40
الشكل رقم (1-6)	تراجع(IS) بفعل المضاعف	42
الشكل رقم (1-7)	تأثيرات سعر اعادة الخصم	53
الشكل رقم (3-1)	تطور معدل التضخم من 1990حتى2008	64

1-مدخل:

إن الأزمات الإقتصادية التي تعاني منها معظم بلدان العالم في العصر الراهن تمثل ظاهرة عامة تكاد تكون دورية متجددة، تدفع بالحكومات للإشغال والبحث عن الحلول الملائمة لها وهذا نظراً للأوجه الخطيرة التي قد تأخذها هذه الأزمات من زيادة في معدلات البطالة، تقليص للطاقة ارتفاع في معدلات التضخم، وغيرها من الإختلافات الإقتصادية الأخرى، ويعتبر التضخم واحد من بين أهم المشاكل التي عانت ومازالت تعاني منها معظم الإقتصاديات في الوقت الخاضر، نظراً للأثار السلبية التي تخلفها سواء من الناحية الإقتصادية والإجتماعية، وقد تضاربت مختلف النظريات في تفسيرها لهذه الظاهرة سبب اختلاف الفلسفات التي تسند اليها كل منها، وهذا ما أدى الى تعدد السياسات والأساليب الموجهة لمعاجة هذه الظاهرة واحتوائها والقضاء عليها او على الأقل حد من تفاعلها.

و الجزائر كنموذج عن البلدان النامية لم تسلم هي الأخرى من هذه الظاهرة ،وخاصة في السنوات الأخيرة ،أي بعد الشروع في الإصلاحات الإقتصادية و التحول الى اقتصاد السوق ،حيث تطلب هذا افنتقال ضرورة تحرير الأسعار الأمر الذي أدى الى حدوث زيادة كبيرة هذا الإنتقال ضرورة تحرير الأسعار الأمر الذي أدى الى حدوث زيادة كبيرة في معدلات كبيرة في معدلات التضخم .

2-إشكالية البحث:

من هذا المنطلق فالإشكالية التي تطرح نفسها هي:

ماهي العوامل الأساسية المفسرة لتطور ظاهرة التضخم في الجزائر، وماهي الآثار الإقتصادية والإجتماعية والناجمة عن ظاهرة التضخم في الجزائر؟

انطلاقاً من الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

انطلاق من النظريات الإقتصادية ما هو التضخم؟ وماهي مؤشراته ومصادره؟

- ماهي الأثار الإقتصادية والإجتماعية لظاهرة التضخم؟

- كيف تعمل أدوات السياسة النقدية و المالية في ضبط معدل التضخم؟
- ما هي أسباب ظاهرة التضخم في الجزائر؟
- ماهي أنواع التضخم في الجزائر؟

3-الفرضيات: في ظل المتغيرات التي شهدتها البلاد نحاول معرفة البعد الحقيقي لظاهرة التضخم، وهذا من خلال الجانب النظري ويكون من المفيد تكميل ذلك بدراسة تطبيقية عن واقع الإقتصاد الجزائري ولتسهيل الإجابة قدمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات التي رأينا أنها أكثر منطقية، هذه الفرضيات يمكن حصرها فيما يلي:

يمكن تعريف التضخم على أنه الإرتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار ينتج فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض، وعن عدم التوازن بين افتتاجوالإستهلاك نبين الصادرات والواردات من الإدخار والإستثمار ومن الإيرادات الحكومية والنفقات العامة.

ان الإرتفاع المتزايد و المستمر للأسعار يؤدي الى تورط اقتصاد الدولة في السياسات التضخمية التي تؤثر على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية.

إن من أهم الأسباب التي تؤدي الى التضخم هو الإفراط في الإصدار النقدي الذي يقابله نفس النمو في مستوى الإنتاج، وكذا تدهور القوة القوة الشرائية للعملة في أسواق السلع و الخدمات .

4-تحديد اطار الدراسة :

حددت دراسة الموضوع في اطارين مكاني وزماني .

ففي الإطار المكاني: تناولت الدراسة واقع التضخم في الإقتصاد الجزائري، ويرجع سبب احتيار المكان أساس للإنتمائنا إلى الدولة الجزائرية بالإضافة للإمكانيات الحصول على الإحصائيات والمعلومات المتعلقة بالمتغيرات الكلية.

اما الإطار الزماني : فقد تناولنا في هذه الدراسة مراحل التطور النظري عبر مختلف المدارس الإقتصادية .

5- أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع المتعلق بالتضخم؛
- تناسب الموضوع مع اقتصاديات الدول عامة والجزائر خاصة؛
- من أجل المساهمة بعمل يساعد الباحثين و المهتمين بالتضخم والأثار المترتبة عنه في دراستهم بالإظافة الى الهدف العلمي المتمثل في إثراء المكتبة.

6- أهمية البحث:

تبدو أهمية البحث من كونه يعالج أحد المواضع التي شغلت بال الكثير من الإقتصاديين والباحثين، وكذا أصحاب القرار مند القدم وحتى الوقت الحاضر ،ذلك أن هذه الظاهرة تنتسب في العديد من الإختلافات الإقتصادية سواء على المستوى المحلي للدولة من خلال انخفاض قيمة العملة الوطنية ،أو على المستوى الخارجي من خلال انخفاض سعر صرفها، وبالتالي فنتائج دراستنا ستساهم في تحديد و معرفة الأسباب الحقيقية لظاهرة التضخم وكذا إبراز الدولة التي تقوم بها السياسة النقدية و المالية في ضبط معدل التضخم والتحكم فيه ومن جهة أخرى. يتعرض الإقتصاد الجزائري بصفة دورية لمختلف الإختلالات المالية و النقدية مما يجعل قرارات بنك الجزائر تتأثر كثيرا بالحاجة الى تمويل العجز المالي، وهو ما يوجد معه الهيمنة المالية.

7-أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى

أ- ابراز الأساس النظري و التحليلي لظاهرة التضخم .

ب-حصر بعض الإختلالات التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري والتي تسبب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في ارتفاع معدلات التضخم فيه .

ت-التطرق الى أهم الإصلاحات التي مست السياسة النقدية و المالية و نظام الأسعار في الجزائر و النتائج التي تحققت جراء ذلك .

ث-ابراز أثار التضخم في الإقتصاد الجزائري.

8-**منهج البحث وادوات الدراسة:** بغرض دراسة موضوع "تحليل الأثار الإقتصادية و الإجتماعية لظاهرة التضخم، دراسة حالة الجزائر ومعالجته تم اعداد المنهج الوصفي التحليلي،وذلك بوصف الظاهرة موضوع الدراسة ثم تحليلها ومحاولة معرفة كيفية عمل السياسة النقدية و المالية في ضبط معدل التضخم مدى فعاليتها في تحقيق ذلك، أما بالنسبة لأدوات المنهج المستخدمة فقد تم الإعتماد على مختلف المعطيات الإحصائية من جداول وأرقام تتعلق بالواقع الإقتصادي الجزائري عموما، وبالتضخم والسياسة المالية و النقدية خصوصاً وهذا حسب فترات الدراسة .

كما تم الإعتماد كذلك على المنهج الإخصائي وذلك باستخدام بعض المعاملات الإحصائية التي تم التوصل اليها .

9-محتويات الدراسة:

للوصول الى الهدف المسطر و الإجابة على التساؤلات المطروحة و لاختبار الفرضيات ارتأينا تقسيم البحث الى ثلاث فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: تناولنا فيه تحليل نظري لظاهرة التضخم من خلال: إلقاء الضوء على التعاريف المختلفة للتضخم فضلا عن التطرق لأنواعه وذلك بالإستعانة بعدة معايير تميز كل نوع كما تقدم تفسيرات لظاهرة التضخم وأسبابه من خلال المدارس الإقتصادية التي عنيت بالتخليل النقدي؛

الفصل الثاني: تقتني فيه أثار التضخم الإقتصاديةوالإجتماعية و السياسية والساسات و الأدوات المتبعة لمكافحته

الفصل الثالث : تناول فيه انواع التضخم في الجزائر من خلال دراسة تطور المؤشرات الإحصائية التي تقيس الظاهرة كما تناولنا كذلك السباب المؤدية لظهور ظاهرة التضخم في الجزائر و الأثار التي تعود عليه وفي الخير تناولنا الأسباب النقدية و المالية لهذه الظاهرة؛

أما الخاتمة فقد تضمنت خلاصة للدراسة مشفوعة ببعض النتائج والتوصيات، كما لا ننسى في الأخير أن ندكر مجموعة من الصعوبات التي واجهتنا في سبيل إعدادنا لهذه المذكرة وهي:

إن من بين أهم الصعوبات التي اعترضننا أثناء انجاز هذه الدراسة هي تلك التي تقف أمام البحث عن محاولة الربط بين التحليلات النظرية حول ظاهرة معينة و واقعها في بلد معين، من جهة واسقاط ذلك بواسطة الأدوات الإحصائية المتاحة لديه من جهة ثانية، هذا بالإضافة الى نقص المعطيات الرقمية حول المؤشرات النقدية، وعدم تجانسها في أحيان كثيرة.

تمهيد:

يعد التضخم من الظواهر الإقتصادية التي لم توصف بتعريف واضح ومحدد من المفكرين و البـــاحثين المهنـــيين بدراسة الظواهر النقدية و الإقتصادية، فالتعريف الذي ساد في فترة زمنية معينة هو لا يتفق مع تعريف نفس الظـــاهرة خلال فترة زمنية معينة أخرى، فتعريف التضخم الذي ساد خلال الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى يختلـــف عـــن مفهوم التضخم خلال نفس الفترة الزمنية باختلاف وجهات نظر مفكري نفس الفترة، ويُستخدم مفهـــوم التضـــخم لوصف ظواهر عديدة تشمل الزيادة في مستويات الأسعار و الزيادة في مستويات الدخول و الأجور، كمـــا تشـــمل التضخم في العملة أو التضخم في التكاليف ويحدث التضخم كنتيجة لعدد من العوامل و الأسباب الـــتي تســـاهم في تغذية التضخم كنتيجة لعدد من العوامل والأسباب التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية، و التي تختلف في البلدان الصناعية المتقدمة عن أسباب التضخم في البلدان النامية، ويؤدي اختلاف العوامل و الأسباب المنشـــئة للتضـــخم إلى اختلاف الآثار الإقتصادية و الإجتماعية الناتجة عن التضخم في البلدان الصناعية المتقدمة عن الآثار التي تتعـــرض لهـــا البلدان النامية و المتخلفة.

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي حول التضخم

إن التضخم ظاهرة اقتصادية واجتماعية مركبة ومتعددة الأسباب والأبعاد لها العديد المظـــاهر والأشـــكال و الآثـــار الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال النظرية الكلية للتضخم ومن جهة النظرية الهيكلية البنائية للاقتصاد و نظـــراً لأهمية دراسة التضخم الذي يشكل عبئا على الاقتصاد كعائق أمام استحداث التنمية فيه ووسيلة تنموية تشكل دعامة لاغني للاقتصاد عنها متقدم أو كعامل هام لاستحداث التنمية فيه وسنتطرق في هذا الفصل إلى تعريف التضخم أنواعه وأسبابه وأثاره وعلاقاته ببعض الظواهر الإقتصادية[1].

المطلب الأول: بوادر التضخم: تتجلي هده البوادر من خلال ما يلي:

أولا: الارتفاع العام و المستمر في مستوى الأسعار: أي الانخفاض المتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد و بالتالي انخفاض القوة الشرائية للنقود، أي وجود علاقة عكسية بين القوة الشرائية لوحدة النقد و المستوى العام للأسعار. إن هذه الظاهرة كما أسلفنا الذكر ليست عرضية أو مؤقتة أو لها الصفة الموسمية بالإضافة إلى إن هذا الارتفاع العـــام في المستوى العام للأسعار لا يحسب أسعار جميع السلع و الخدمات في آن واحد وبنفس النسب، فهو يمس أولا الســـلع والخدمات التي يزداد الطلب عليها ثم ينتقل إلى باقي السلع و الخدمات.

[1] فارس هباش، دراسة السياسة النقدية وسياسة الصرف، دراسة حالة الجزائر،رسالة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2005، ص111

ثانيا: ارتفاع أسعار الذهب بالعملة المحلية:

نضرا لضعف ثقة الأفراد في العملة المحلية و انخفاض قوتها الشرائية يتجه هؤلاء الأفراد إلى التخلص منها بواسطة شراء الذهب، لان هذا الأخير يغير أهم مستودع للقيمة و الثروة وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الذهب أثناء وجود تضخم لان الصفقات السلعية للذهب تجعله خاضعا لتأثير الزيادة في الطلب مثل السلع الأخرى و السبب هو الوظائف النقدية التي مازال الذهب يتمتع بها كمستودع للثروات كأفضل بديل للنقود أثناء الأزمات[1].

ثالثا: ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية:

إن ظهور التضخم و استمراره لا يبرز انخفاض قيمة العملة اتجاه العملات الأجنبية وهذا عندما تتجه معدلات التضخم بين الدول نحو التعادل، فمثلا باقتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة فان أسعار صرف العملات تتجه بعضها نحو الإستقرار.

وهذا نظراً للإنخفاض القوة الشرائية لهذه العملات بقدر متساوي لكن إذا ارتفع معدل التضخم في بلد ما عما هو عليه في دول أخرى فان عملة هذا البلد تتعرض للانخفاض مقارنة بباقي العملات كما قد ترتفع أسعار صرف العملات الأجنبية نظرا الزيادة الطلب عليها مقابل العملة المحلية عندما تتصغ عمليات استبدال العملة المحلية الضعيفة بسبب ارتفاع معدلات التضخم بالعملة الأجنبية التي تتمتع بالقوة نظرا لانخفاض معدلات التضخم ،وهذا بهدف التخلص و القليل من مخاطر استمرار انخفاض قيمة العملة المحلية .

رابعا: ارتفاع أسعار الأصول الحقيقية (أراضي، مباني....)

إن الاحتفاظ بالنقود في فترات التضخم يعرض حاملها لتناقص قيمتها وخسارة جزء متزايد من قيمتها الشرائية، ولتفادي ذلك يلجأ الأفراد إلى شراء الأصول الحقيقية التي ترتفع أسعارها بمعدلات أعلى من ما في الأصول بسبب زيادة الطلب عليها وهذا ما يزيد من قدرتها على القيام بدور مستودع للقيمة .

وما يؤدي إلى زيادة حدة الارتفاع في الأسعار بالنسبة للأراضي و المباني هو ظهور و انتشار عمليات المضاربة بها ، وهذا راجع إلى كون، أن جزء هام من ترددات الاستثمار في الميادين الصناعية و الزراعية خاصة عند التشاؤم بمستقبل الأوضاع الاقتصادية وهذا ما يضعف من دوافع الاستثمار في هذه المجالات الطويلة الأجل.

لذلك تبحث رؤوس الأموال عن مجالات الاستثمار التي يسمح بتحقيق إيراد مضمون وسريع[2].

---

[1]-أحمد صالح الجلال، دورالسياسة النقدية والمالية في البلدان النامية، دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003م)، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005-2006، ص19

[2]- مروان عطوان، النظريات النقدية، دار البحث، قسنطينة، 1989 ص 78

المطلب الثاني: مفهوم التضخم وخصائصه

أولا: مفهوم التضخم:

يُعدّ التضخم من أقدم المشاكل الاقتصادية ظهورا إلا أنه لم ينمي لحد الآن اتفاق الاقتصاديين على تعريف محدد للظاهرة وذلك لاختلاف النظريات التي يراها كل فريق تفسيرا للظاهرة و الواقع من جهة أخرى فكلاهما يضع أمامنا تعاريف مختلفة ونذكر من أبرزها[1].

تعريف(1): "حسب بيرو" التضخم هو ارتفاع النقد الجاهز دون زيادة السلع والخدمات[2]؛

تعريف(2): "حسب كورنير": التضخم هو الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض عندما تأخذ الأسعار بالإرتفاع؛

تعريف (3): "حسب روينسون": التضخم ارتفاع غير منتظم للأسعار؛

تعريف (4) " حسب مارشال": التضخم هو ارتفاع الأسعار؛

كما عُرّف التضخم كذالك على انه الإرتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار ولا يعد ارتفاع الأسعار الإسمية تضخما، حيث يجب إن يكون الارتفاع هو لمجمل الأسعار وبشكل دائم ومتواصل وغير مرض[3].

التضخم هو عبارة عن الإنخفاض المستمر و المتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد:

" زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار"[4].

"زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقول الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار[5].

ارتفاع غير متوقع في الأسعار كما يتولد عن زيادة حجم تيار الإنفاق النقدي بنسبة أكبر من الزيادة في عرض السلع و الخدمات[6].

---

[1] – بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 140

[2]– سعيد سامي الحلاق و آخرون ، النقود و البنوك و المصارف المركزية، دار البازدي العلمية للنشر و التوزيع، عمان،2010، ص ص181-182

[3]– مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود و المال و النظرية و المؤسسات النقدية، ادارة الجامعة الجديدة، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص 70

[4]– الغولي اسامة و أخرون، مبادئ النقود و البنوك، دار الجامعة للنشر و التوزيع ،عمان،1997، ص 78

[5]– حسين عادل أحمد، أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي، دار الجامعة لطباعة و النشر،بيروت، 1992ص 205 .

[6]– حسين سالم جابر الزبيدي، التضخم و الكساد، الطبعة الأولي، الوراق للنشر و التوزيع، القاهرة،2011 ص 33

ثانيا: خصائص التضخم

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن للتضخم خصائص نذكر منها :

1- **الإرتفاع العام في الأسعار:** هو ارتفاع سعر كل السلع و الخدمات في كل من سوق السلع و أسواق عوامل الإنتاج.

2- **ارتفاع مستمر:** الإرتفاع الذي يحدث لمدة قصيرة لا يمكن اعتباره تضخما فالتضخم يكون لمدة طويلة.

3- **فترة زمنية واحدة:** أي الارتفاع في فترات زمنية متقطعة لا يعتبر تضخما

ومن أهم خصائصه أن العملة النقدية تصل إلى قيمة لا تستطيع معها مواجهة موجة الغلاء في الأسعار و التكاليف[1].

المطلب الثالث: أسباب التضخم وأنواعه

أولا: أسباب التضخم

تختلف أسباب التضخم من حالة للأخرى ومن اقتصاد لأخر وحسب طبيعة كل حالة و طبيعة كل اقتصاد وصروفه وكذلك تختلف من وقت للأخر وبسبب اختلاف وتضارب وجهات النظر فقد لا يوجد سبب واحد للتضخم ، كما يرى معظم الإقتصاديين أن أسباب ظهور التضخم راجع إلى الزيادة في الطلب على السلع و الخدمات أو إلى زيادة تكاليف الإنتاج.

1- التضخم الناشئ عن الزيادة في النفقات العامة :

تنتج هذه الزيادة خاصة في المجالات الإدارية و العقيمة التي لا تنتج في الأجل القصير، مما ينتج عنه عجز في الميزانية بسبب زيادة هذه النفقات عن الإيرادات العامة فتلجا الحكومة إلى الإقتراض عن طريق طرح الأوراق المالية التي تصير بدورها غطاء للعملة الورقية كتمويل النفقات العسكرية، سواء منها التي تكون قبل الحرب أو أثناءها أو بعدها فهذه النفقات تقدر سنويا بمليارات الدولارات وهي لا تؤدي أي دور إنتاجي بل هي تهدم الإنتاج[2].

2- قيام المشاريع الاحتكارية برفع هوامش الأرباح و الأسعار:

من الأسباب التلقائية لارتفاع الأسعار هو ما تسعى إليه المشروعات الإحتكارية و المشروعات العاملة في أسواق احتكار القلة من زيادة أرباحها عن طريق زيادة النسبة المؤوية التي تضيفها إلى نفقة الإنتاج في صورة ربح أو عائد

[1]- محمد طافة و آخرون أساسيات الإقتصاد الجزئي و الكلي، الطبعة الأولي، اثراء للنشر و التوزيع، عمان، ص 281.

[2]- خالد أحمد سليمان، مشكلة التضخم و أثره على الدين ، دراسة مقارنة ،دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 208، ص 12 .

على استثمارها بما لا يناسبه مع الزيادة في الكفاية الإنتاجية وتبعاً لذلك سوف ترتفع أسعار المنتجات، وبالتالي حدود التضخم[1].

3- التضخم الناشئ عن زيادة الطلب على العرض :

و هو الإرتفاع الحلزوني في الأسعار بسبب زيادة الطلب على العرض أي نشا هذا النوع نتيجة زيادة الدخول النقدية لدى الأفراد دون الزيادة في الإنتاج من الأفراد[2].

وبعبارة أخرى ينشا التضخم الطلبي بسبب الزيادة في التضخم الكلي اتجاه العرض الكلي وقصوره عن مواكبة الإنفاق النقدي الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار[3].

ويعتبر الإقتصاديون الكلاسيك أول من أشار إلى ظاهرة التضخم الناشئ عن الطلب من خلال كلامهم عن نظرية كمية النقود في معدلة فيشر أي:

$Mv=pt$ (صيغة المعاملات)

$Mv=py$ (صيغة سرعة دوران الدخل)

حيث أن:

M : كمية النقود؛ V : سرعة دوران النقود؛ P : المستوى العام للأسعار ؛ T: حجم المعاملات.

Y: حجم الدخل.

ومع افتراض ثبات كل من (v, t أو y)، فإن الزيادة في كمية النقود ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار بنفس النسبة طالما أن النقود في التحليل الكلاسيكي تؤدي وظيفة واحدة بصفتها أداة مبادلة[4]، غير أن الكساد الكبير (1929-1930م) أثبت عدم صحة هذا التحليل لظاهرة التضخم، إذا لم تؤدي زيادة كمية النقود خلال هذه الفترة إلى ارتفاع الأسعار، فقد حاولت الحكومة الأمريكية مكافحة الكساد بالصداد كميات جديدة من أوراق البنوك ولكن الجزء الأكبر من هذه الزيادة في كمية النقود استقرت في أيدي الجمهور على شكل عاطل و لم يتوجه نحو الإنفاق، وأدى التفضيل النقدي إلى انخفاض سرعة دوران النقود و لم ترتفع الأسعار وقد أفرزت هذه الأزمة فشل التحليل الكلاسيكي، أما التحليل الكيتزي يرى أن التضخم بسبب زيادة الطلب يحصل عندما يكون حجم الإنفاق الكلي

---

[1]- محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2006 ص 295.

[2]- اسماعيل محمود هاشم، مذكرة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص196

[3]- ناظم محمد نوري الشمري، النقود المصاريف، دار زهران للنشر و التوزيع ،عمان، بدون نسبة نشر، ص 270 .

[4]- ضياء مجيد الموسوي، الإقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2000، ص ص 217-218

(C+I+G) أكبر من قيمة الناتج (Q) عند مستوى الإستخدام التام.

أي: Q<C+I+G؛

حيث: G: الإنفاق الحكومي، I: حجم الاستثمار الكلي

C: حجم الاستهلاك الكلي ، Q: حجم الناتج القومي

ويرفض "كينز" العلاقة الوثيقة بين التغيير في كمية النقود و التغيير في المستوى العام للأسعار.

وقد أكد على أهمية سرعة التداول التي يمكن أن تؤدي زيادتها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار حتى و إن لم يرتفع عرض النقود فقد ترتفع الأسعار بشكل حاد بسبب الزيادة الكبيرة و السريعة في سرعة دوران الدخل الذي ينجم عن انخفاض كبير في التفضيل الكبير للأفراد[1].

4- التضخم الناشئ عن زيادة الطلب الكلي:

عندما يزداد الطلب الكلي على السلع و الخدمات بحيث يتجاوز الغرض الكلي لهذه السلع و الخدمات فزيادة الطلب أي كان سببها تؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في المستوى العام للأسعار فيتوقف معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار ويتوقف معدل الارتفاع في المستوى العام على مدى استجابة الناتج القومي الحقيقي للزيادة التلقائية في الطلب الكلي[2].

التضخم الهيكلي:

وهو الذي يرتبط بطريقة الإنتاج الرأسمالي و بالقوانين المسيرة للنشاط الإقتصادي داخل هذا النظام و البناء الإقتصادي، وهو يتمثل في مجموع العلاقات والنسب الثابتة، التي تمتد من خلال الزمان والمكان بين القطاعات و المناطق والكميات و التيارات الإقتصادية، والتي ترتبط بعملية إنتاج وتوزيع الموارد المادية داخل المجتمع[3]، ونذكر فيما يلي مثال لظاهرة التضخم الهيكلي في الاقتصاد الرأسمالي:

عندما تتعرض المشروعات المكونة للوحدات الاقتصادية الإنتاجية لسوء في التنظيم أو في الإدارة، العمل على أن تعرض تلك الخسارة عن طريق العوامل الخارجية، فترفع الأسعار بدلا من معالجة هيكل المشروعات و تنظيم الإدارة.

---

[1]- ضياء مجيد، مرجع سابق، ص ص 218-219 .

[2]- خالد أحمد سليمان، مرجع سابق، ص 13.

[3]- بوشاشي بوعلام، الأمين في الإقتصاد، دار المحمدية، الجزائر، بدون نشر، ص 326.

رابعا: أنواع التضخم: يمكننا الاعتماد على عدد كبير من المعايير و التمييز بين الأنواع المتعددة و المختلفة للتضخم، وفيما يلي ستبرر أهم المعايير:

1- معيار سيطرة الدولة على نظام الأسعار:

من خلال هذا المعيار قد لا تتبع ظاهرة التضخم في كل الأحيان ارتفاع الأسعار وذلك لوجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد الوطني، ويعود ذلك للإمكانية الدولة في إشرافها على جهاز الأسعار ،ومنه يمكن إدراج نوعين من التضخم:

أ- **التضخم الطليق:** يتسم هذا النوع من التضخم في ارتفاع واضح للأسعار بدون تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها ويستمر ارتفاع الأسعار لغاية تحقيق التعادل بين العرض الكلي و الطلب الكلي على السلع والخدمات[1].

وينتج عن هذا التضخم الإنخفاض في القدرة الشرائية للنقود، وذلك بسبب فقدانها لوظيفتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى سيلجأ البائعون إلى احتكار السلع و الحصول على مقابلها على نقود، كما يقومون بشراء العقارات و الأراضي بغرض المضاربة وشراء المعادن النفيسة لاكتنازها، وهذا ما سيؤثر على المدخرات و الإستثمار سلباً، وكما أن توسع الدائرة التضخمية الظاهرة قد تؤدي إلى تضخم جامح.

ب-التضخم المكبوت(المقيد): ويقصد بهذا النوع من التضخم تدخل السلطات لتسير حركة الأسعار من الارتفاع عن طريق سياسات تتمثل بوضع ضوابط أو قيود تحد من الإنفاق الكلي وتحول دون ارتفاع الأسعار و إن حالة ضبط الأسعار تحدث من قبل السلطات الحكومية أو المسؤولية بحيث لو تركت الأسعار دون إجراءات مضادة للارتفاعات ولكن تدخل السلطات تعمل على تثبيت الأسعار عند حدود لا تعبر عن واقع الحال ،وهذه الحالة مؤقتة إما أن تستطيع السلطات إن تصحح الأوضاع الاقتصادية بإجراءاتها من خلال الأسعار الجبرية والتوزيع بالبطاقات أو تفلت الأمور ويصبح التضخم متسارعاً[2].

[1]- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 147

[2]- محمد طاقة و أخرون، مرجع سابق ،ص 16-17

2- معيار مدى حدة التضخم

أ- التضخم الزاحف التدريجي:

ويطلق هذا الوصف على التضخم إذا كان الارتفاع في الأسعار بهيئا وفي حدود 2 % سنويا وبالتالي يحدث ارتفاع الأسعار على المدى الطويل نسبيا ، وهذا النوع من التضخم يتقبله الأفراد لأنه يأتي بدفعات صغيرة و بالتالي يجعل التضخم أمرا عاديا وهذا ما جعله ظاهرة عامة في الاقتصاديات الصناعية كافة لان الاستقرار في الأسعار لا يمكن إن يلازم النمو الاقتصادي وان تخفيض الأسعار لا يشجع على النمو[1].

ب- التضخم العتيق:

وهو تحول التضخم الزاحف إلا أنه أكثر حدة ،وفي هذه الحالة تدخل حركة الزيادة في الأسعار في حلقة مفرغة فتصل إلى معدلات كبيرة واعتبر أثر لويس معدل التضخم لهذا النوع في حدود 5 % سنوياً ويحدث التضخم العتيق.

جـ- التضخم الجامح (المفرط)

و هو من أخطر أنواع التضخم وفيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير جدا بحيث تنخفض قيمة النفوذ إلى درجة كبيرة جدا ومن يوم لأخر حتى بعد فترة عديمة القيمة عندما يصبح من الضروري إصدار عملية جديدة لتحل مكان العملة القديمة من أمثلة التضخم الجامح ما حدث في أمريكا قبل الحرب العالمية الأولى وأثناء الحرب الأهلية، وكذلك ما حدث في كل من ألمانيا، أستراليا روسيا، وبولندا بعد الحرب العالمية الأولى.

- ما حدث في، رومانيا، اليونان، الصين، بعد الحرب العالمية الثانية ومن أشهر الأمثلة على التضخم الجامح ما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى عام 1924م إذا ارتفع معدل الأسعار (ترليون مرة)، وهذا النوع من التضخم نادر الحصول إلا إذا حدث تفكك وانهيار اجتماعي و اقتصادي وعدم مقدرة الدولة على ضبط الأوضاع وفقدان سيطرتها على الشعب[2].

د- التضخم المتوسط: وهو تضخم فيه معدلات الأسعار ولكن بمستوى أقل من ارتفاعها بالنسبة للتضخم الجامح حيث يأخذ معدل التضخم رقما منفردا أي أقل من 10 % في هذه الحالة تحافظ النقود على قيمتها(قوتها الشرائية)، وبالتالي فالناس يستخدمونها في تعاقداتهم متوسطة الأجل، وكذلك مخزون القيمة، وذلك للإطمئنانهم، استقرار قيمتها في المستقبل[3].

---

[1]- د السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك ، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص18 .

[2]- فليح حسن خلق ، الإقتصاد الكلي، علم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ،عمان، 2008، ص ص 168-166

[3]- غازي حسين التضخم المالي، مؤسسة، شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2006، ص69

3- معيار اختلاف القطاعات الاقتصادية:

نظراً لوجود قطاعات اقتصادية فالتضخم الذي يحدث في أحداها يختلف بالضرورة عن التضخم في القطاعات الأخرى، وهذا يمكن التمييز بين نوعين من التضخم، وحسب كيتر نجد:

أ – التضخم في أسواق السلع : ويحدث هذا التضخم في قطاع الاستهلاك حيث تزيد نفقة إنتاج سلع الاستثمار على نفقة الإنتاج .

ب – في أسواق عوامل الإنتاج:

- التضخم الداخلي: وهو نتيجة اتساع وتزايد نفقات الإنتاج بالمقابل أجور العمال؛

- التضخم الرجحي: وهو زيادة الاستثمار على الادخار بحيث تحقق أرباح في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك و الإستثمار[1].

4- من حيث التوازن بين كمية النقود وكمية الإنتاج:

أ– التضخم الطلبي: وهو ارتفاع الأسعار بسبب زيادة الطلب عن العرض، أي: يسبب زيادة الدخل النقدي لدى الأفراد، ومن ثم تضخم الأجور وتضخم الأرباح وهذه الزيادة لا تقابلها زيادة في الإنتاج.

ب– التضخم الناشئ عن التكلفة: و المقصود هنا زيادة أثمان الخدمات عوامل الإنتاج بنسب أكبر من إنتاجيتهم الحدي ،مما يؤدي إلى الارتفاع في الأسعار .

ج- **التضخم الركودي** : إذا حدث تدهور في معدلات النمو وتزايد في معدلات البطالة وحدث عجز متكرر في موازين التجارة و المدفوعات، وساد عدم استقرار في قيمة العملات، هنا نستطيع القول، إننا أمام تضخم ركودي ذي نتائج سلبية.

د– التضخم المستورد: وهناك ثلاث تفسيرات للتضخم المستورد:

ارتفاع التكاليف؛

-عندما ترتفع أسعار المواد الأولية البسيطة ومواد التجهيز أو المواد الاستهلاكية المستوردة في المؤسسات، فإنها تسجل ارتفاعا في تكاليف إنتاجها وهي بدورها تعكس هذا الارتفاع في أسعار البيع.

هـ– زيادة السيولة: استيعاب كمية من العملة الصعبة سيزيد- لا محالة – في سيولة الاقتصاد ،وسيؤدي إلى تغيرات في الاتجاه نفسه على مستوى الأسعار . وهذا الإستعاب من العملة الصعبة ناتج عن فائض في ميزان المدفوعات

[1]- بلعزوز بن علي، مرجع سابق ص 148.

الجاري أمام حركات رؤوس الأموال الناجمة عن الفوارق في أسعار الفائدة للأسواق المالية ،وتوقعات تغـــيير العملـــة الوطنية.

و- التضخم بالأرباح:

تؤدي الأسعار الإدارية المحددة من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض و الطلب في الأسواق إلى تضخم نـــاجم عن ارتفاع في الأرباح ،كما أن ارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو في الجور ،في حين نلاحظ أن ضغط الأرباح سيكون أقل من ضغط الأرباح سيكون أقل تأثيرا من تأثير الثنائية سعر- أجر[1].

[1]- السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 220 .

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم :

سوف نتناول النظريات التالية:

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنظرية الكنزية:

أولا: النظرية الكلاسيكية:

وهي النظرية المعتمدة من قبل الإقتصاديين الكلاسيكيين في المجال النقدي حيث كانت تتصدى لتفسير العوامل المحـــدد للمستوى العام للأسعار وهي تعتبر من أبسط النظريات في تفسير التضخم وهي هذا أكثر رواجا، فالتضخم وفقا لهذه النظرية تضخم نقدي ينتج عن الإفراط في عرض النقود الذي يولد إفراطا في المطلوب عن مختلف النعم عـــن نظـــيره المعروض منها ما يترتب عنه ارتفاع في الأسعار إلا أنه حالة في حالات عدم التوازن بين عرض النقود و الطلب عليها فإذا ازداد عرض النقود بالنسبة إلى عرضها ارتفعت قيمتها وبعبارة أخرى انخفض مستوى الأسعار ،وإذا زاد الطلـــب على النقود بالنسبة إلى عرضها ارتفعت قيمتها وبعبارة أخرى انخفض مستوى الأسعار : [1].

ويتضح ذلك من خلال معادلة فيشر المشهورة $M.v=p.y$

حيث أن :

M : كمية النقود المتداولة؛ V: سرعة دوران النقود؛ Y : حجم المبادلات أو المعاملات؛ P : المســـتوى العـــام للأسعار.

إن مستوى الأسعار العام يمكن صياغته رياضيا على النحو التالي:

$p = \frac{MxV}{y}$ وبما أن النظرية تفترض ثبات كل من V و y

فإن: $p = \frac{MxV}{y}$ x M و $p = \frac{MxV}{y}$ M

ويمكن توضيح ذلك بالرسم من خلال تبيان العلاقة بين كمية النقود المعروضة و المستوى العام للأسعار على النحـــو الموالي :

[1] – أحمد فوزي ملوخية، مبادئ الإقتصاد مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2009، ص 312 .

الشكل (1-1) : منحنى يبين العلاقة بين كمية النقود المعروضة و المستوى العام للأسعار .

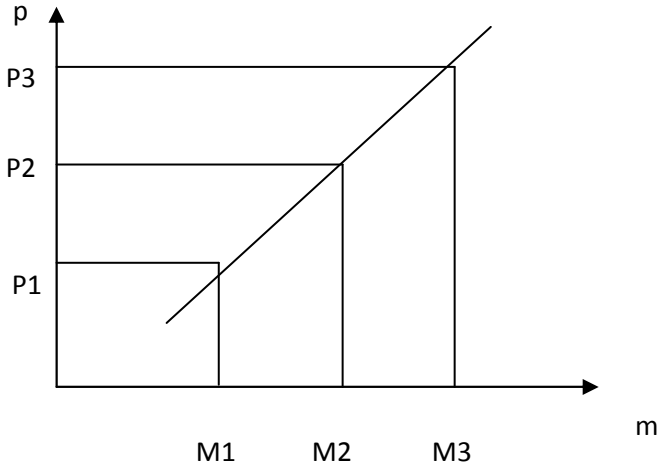

المصدر سعيد سامي الحلاق وآخرون، مرجع سابق، ص 198 .

يُبين الرسم السابق أنه عندما ارتفع المعروض من النقود حيادي m1 كان مستوى الأسعار هو p1 وعندما ارتفع المعروض من النقد إلى m2 ازدادت مستويات الأسعار إلى p2 و إن نسبة التغيير في النقود المعروضة هي مساوية لنسبة التغيير في مستوى الأسعار وبنفس الاتجاه أي أن تغير الطلب على النقود وبافتراض ثلث ككمية النقود وحجم الناتج القومي سوف يرفع مستوى الأسعار من p1 إلى p2 مثلا[1]، غير أن العلاقة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار التي تضمنها هذه النظرية ليست بالبساطة التي تصدرها، فقد ترتفع الأسعار لأسباب لا علاقة لزيادة كمية النقود فيها، ذلك أن أرملة الكساد (1929- 1933م) أثبت عدم صحة هذا التحليل للتضخم، إذا لم تؤدي زيادة كمية النقد التي أصدرته الحكومة إلى ارتفاع الأسعار، بسبب ازدياد التفضيل النقدي، الأفراد الدين كانوا يتوقعون انخفاضا أكثر للأسعار وهذا ما يوضح أن النقود تطلب لذاتها على كونها وسيلة للتبادل ، ورغم هذه الانتقادات فان هذه النظرية استطاعت أن تفسير الإرتفاع التضخمي في الأسعار تحت ظروف معينة، يتحقق فيها قدر كبير من افتراضاتها وخاصة في البلدان النامية حيث يوجد جهازها الإنتاجي بقربها من افتراض ثبات الناتج الوطني[2].

ثانيا: النظرية الكيترية:

يُشير التحليل الكتري أن الزيادة المستمرة في العرض النقدي ستكون لها نفس الأثر على منحنيات الطلب الكلي والعرض الكلي، فمنحنى الطلب الكلي ينتقل باستمرار إلى اليمين ومنحنى العرض الكلي سيستمر في فانتقال إلى اليسار، و الفارق بين تحليل النقديين وتحليل الكتريين أن الكتريون يعتقدون أن منحنى العرض الكلي سينتقل ببطء عما يفترضه النقديون، ولهذا فإن تحليل الكتريين يقترح إن الإنتاج سيميل إلى البقاء فوق مستواه الطبيعي لفترة أطول عما

[1]- سعيد سامي الحلاق و آخرون، مرجع سابق، ص ص 198-199

[2]- بلعزوز بن علي مرجع سابق، ص ص 142- 143.

يفترضه تحليل النقد بين، وفي الأخير يمكن أن نستخلص أن النمو السريع في العرض النقدي يترتب عليه زيادة المستوى العام للأسعار باستمرار وبمعدل مرتفع مما يولد التضخم[1].

ويتميز التحليل الكتري في تفسيره للتضخم بمرحلتين أساسيتين :

1- **المرحلة الأولى** : ألا تكون فيها المواد الإنتاجية للاقتصاد الرأسمالي مستقلة .

في هذه الحالة عند زيادة إنفاق الحكومة مثلاً: فان ذلك سيؤدي إلى زيادة الدخول و بالتالي يزيد الإنفاق على الاستهلاك أي يزيد الطلب الكلي فينعكس ذلك على زيادة الإنتاج ، مما يسبب ارتفاعا بسيطا في الأسعار، ذلك لأن فائض الطلب يمتص التوظيف والإنتاج[2] ولن يؤدي بالضرورة إلى ظاهرة التضخم، فالتشغيل غير الكامل يعني مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الإستجابة للتغيرات في الطلب.

2- **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة التشغيل التام حيث تكون الطاقة الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها،

فإذا افترضنا أي زيادة في الطلب الكلي لا تنجح في إحداث أي زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع و الخدمات، حيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفة.

ويسمى الفرق بين الطلب الكلي و الناتج الوطني فائض الطلب الذي ينعكس على ارتفاع الأسعار[3]، أي عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على مواجهة هذه الزيادة وبذلك يتحقق الاختلال بين الطلب الكلي و العرض الكلي .

- لم تتعرض نظرية "كيتز" لتحليل مشاكل الدول النامية ولكنها اهتمت بالدول المتقدمة فقط، ويرى كيتز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، والأدوات الكترية و الإقتصاديات النامية هي :

1- الطلب الفعال: وذلك وفقا لكيتز فان البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال وللتخلص منها يقترح "كيتز" حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار .

2- الكفاية الحدية لرأس المال: كما يرى ليتز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لنعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار و الكفاية الحدية لرأس المال.

3- سعر الفائدة: كما يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكيتري .ويتحدد سعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود .

4- المضاعف: فالمضاعف الكيتري يقوم على أربعة فروض كما يلي:

---

[1]- غازي حسين عنابة، التضخم المالي، مرجع سابق ،ص 50 .

[2]- د- مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، 2002، ص ص 75 -76 .

[3]- بلعزوز بن علي، نفس المرجع، ص 144

وجود بطالة لا إرادية	وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية	الاقتصاد صناعي
يتسم العرض بدرجة مرونة للزيادة في الإنتاج	مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة	

5- السياسة الإقتصادية: هناك مجالات أخرى لا تتوافق فيها الظروف السائدة بالدول النامية مع متطلبات عمل السياسة الكينزية[1].

المطلب الثاني: النظرية الحديثة و المعاصرة و لتحديد التضخم و النظريات التي تؤكد جانب العرض و التكاليف

أولا : النظرية الحديثة المعاصرة لتحديد التضخم:

أعادت مدرسة شيكاغو بزعامة"ميلتون فريدمان" النظرية الكمية إلى الحياة في صورة جديدة، وانتشار هذه النظرية في الواقع لا يرجع فقط إلى مساهمات " قريدمان" في هذه الصياغة الجديدة بل أيضا إلى المناخ الإقتصادي الذي ساد اقتصاديات الدول الرأسمالية ففي السبعينيات وخاصة انتشار ظاهرة التضخم الركودي .

حيث صاحب الارتفاع المتواصل للأسعار تزايد معدلات البطالة، وهو ما يناقض منحنى "فيلبس" .

و التضخم وفقا لهذه النظرية هو ظاهرة نقدية بحته ،و التي مفادها إن سرعة دوران النقود أكبر من نمو الإنتاج

ونظرية "فريدمان" تقوم على ركيزتين أساسيتين هما:

المؤشر في المستوى العام للأسعار بمعنى تطور لتغيير في النسبة بين كمية النقود وبين النتائج.

التغيير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود أو التفضيل النقدي يعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الإحتفاظ بها من دخولهم النقدية.

إن التغيير في كمية النقود و الذي يدعمه التغيير في سرعة دورانها في نفس الاتجاه يحدث تغييراً في كل الناتج الوطني، والذي يصاحبه تغير في الأسعار وبنسب متفاوتة ،و من هنا يتضح أن مصدر الارتفاع التضخمي يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستمرار في المستوى العام للأسعار.

1- **تحليل المدرسة النقدية للتضخم:** وبناءا على هذا التحليل يستخلص المضمون الفكري للمدرسة النقدية في أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحته سببها عوامل نقدية مصرفية و أثرها المباشر للإرتفاعات التضخمية لأسعار، و تقتضي معالجتها التأثير على العوامل النقدية بالحد من التوسع في الإصدار النقدي و تقليل الحجم المتداول من النقد في الأسواق، ومن ثم إيقاف العوامل النقدية الحافزة لطلب الكلي على الإيقاف.

[1]- د. حسين بن سالم جابر الزبيدي، مرجع سابق، ص ص 240-241 .

2- **تحليل المدرسة العينية للتضخم**: على عكس المدرسة النقدية، فإن المدرسة العينية تذهب في تفسيرها للتضخم هيكلياً، على اعتبار إن التضخم ظاهرة هيكلية اقتصادية، وليست ظاهرة نقدية وترى المدرسة العينية أن التضخم يسند إلى عوامل هيكلية تتعلق بالبيان الإنتاجي و الاقتصادي القومي بمعنى الارتفاع التضخمي للأسعار، و الذي يفسر بفائض العرض الكلي السلعي عند تحقيق مرحلة التشغيل الكامل للموارد في الاقتصاديات المتقدمة ،أما في الإقتصاديات السائرة في طريق النمو المختلفة فتفسر تلك الارتفاعات بفائض الطلب الكلي عن فائض العرض الكلي السلعي عند تحقيق حالة جمود، وعدم مرونة الهيكل الإنتاجي في الاقتصاديات الآخذة بالنمو.

يمكن معالجة ذلك عن طريق إحداث تغيرات جذرية في الهيكل و القطاعات الإقتصادية والإجتماعية و ليس إلى تغيرات نقدية[1].

ثانيا: النظريات التي تؤكد على جانب العرض و التكاليف:

يتضح مما تقدم أن النظريات التي تؤكد على جانب الطلب لم تكف لتفسير التضخم تفسيرا كاملا في جميع الفترات التي يحصل فيها التضخم. ولذلك رافق تطورها تطورا مماثلا في نظريات أخرى تؤكد على جانب العرض وتكاليف الإنتاج، وتتلخص نظرية التكاليف بأن ارتفاع السعار العام هو ناتج عن ارتفاع الأسعار العام هو ناتج عن ارتفاع مسبق في تكاليف الإنتاج عامة و في الأجور خاصة.وقد استخدمت هذه النظرية بعد الحرب العالمية الثانية لتفسير ظاهرة ارتفاع الأسعار مع ارتفاع معدلات البطالة في آن واحد،

وبالرجوع إلى منحنيات العرض الكلي و الطلب الكلي يمكننا توضيح ذلك في الشكل التالي:

[1]- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 149

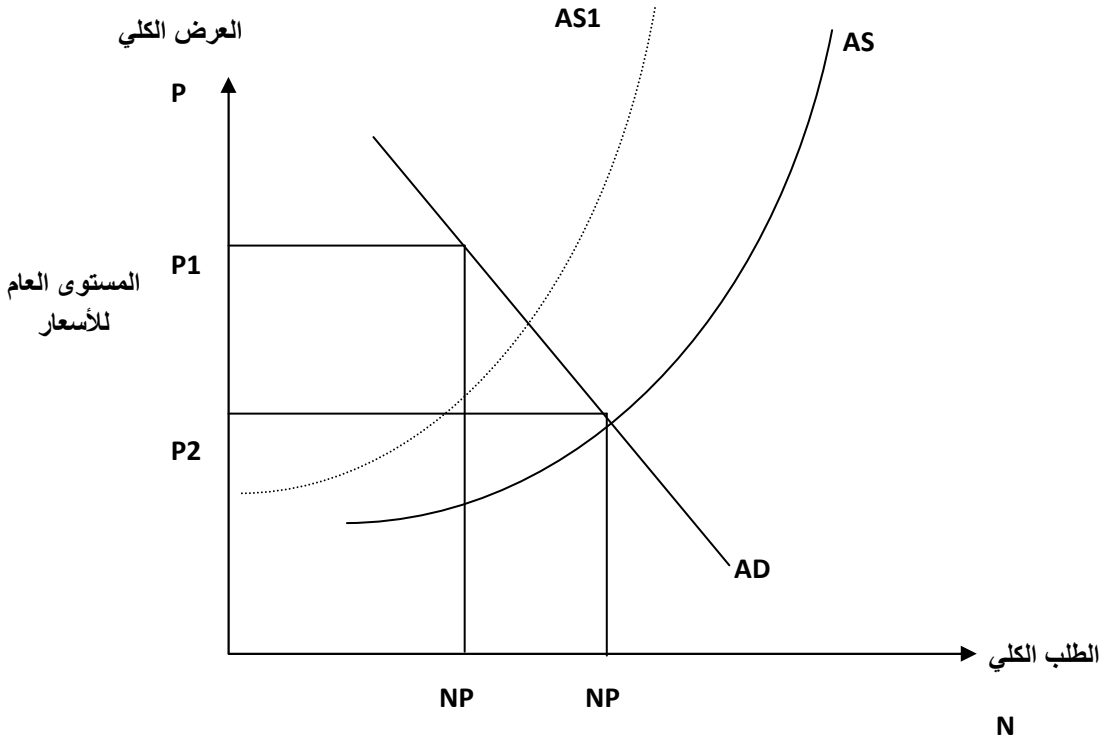

المصدر: د.نزار سعيد الدين العيسى، الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، ص 270 -271

يُلاحظ من هذا الشكل بأن ارتفاع التكاليف الإنتاج يؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي (AS) مع بقاء الطلب الكلي ثابتا فترتفع الأسعار من (p) إلى (p1) وينخفض الناتج القومي من (NP) إلى (NP) فترتفع معدلات البطالة مع ارتفاع الأسعار.

إن هذه النظرية تفترض ضمنيا و بالضرورة الإفتراضات التالية[1]:

1- هناك سيطرة احتكارية في الأسواق بحيث تتمكن الشركات المنتجة من رفع الأسعار نتيجة للارتفاع التكاليف.

2- أن نقابات العمال قادرة على نقل منحنى عرض العمل إلى اليسار بالرغم من بقاء الطلب على وضعه السابق، وهذا يعني رفع أجور العمال مقابل احتمال ارتفاع نسبة البطالة و انخفاض عدد العمال المستخدمين[2]. لدى تمسك أنصار هذه المدرسة بفكرتهم التي تقول إن خير وسيلة لمجابهة أزمة الركود التضخمي ،هي زيادة الإنتاج و العرض الحقيقي من السلع و الخدمات، ولذل فهم من أنصار سياسات النقود الرخيصة، بدلاً من السياسات النقدية الإنكماشية، حيث أن من شأن الإئتمان الميسر ذي الكلفة المنخفضة أن يؤدي إلى زيادة الحوافز الدافعة لزيادة الإنتاج و الإنتاجية في القطاع الخاص، و بالتالي زيادة التعرض على النحو الذي يكبح من جماح التضخم[3].

---

[1]- نزار سعيد الدين العيسى، الإقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات،الطبعة الأولي، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص ص 270 – 271 .

[2]- نزار سعد الدين العيسى وأخرون ، مرجع سابق، ص 272.

[3]- سلام سميسم، التوازن الإقتصادي العام، الطبعة الأولي، دار مجدلاوي، الأردن، 2011، ص 234 .

المطلب الثالث: النظرية المؤسسة و نظريات التوقعات الرئيسية و النظرية الهيكلية

أولا: النظرية المؤسسية:

تعد هذه المدرسة إحدى أهم رواد الفكر الاقتصادي الرأسمالي المعاصر ،وانتقدت المدارس الوضعية الأخرى مع إعطاء حلولا و مقترحات إصلاحية ،مع إعطاء الدولة و الشركات الكبرى و النقابات العمالية أهمية خاصة ومحورية في تحليل واقع الرأسمالية ومشكلاتها الراهنة ، ولكن كانت الاتجاهات المختلفة في علم الاقتصاد البرجوازي قد اهتمت في الأساس، بتحليل المتغيرات الاقتصادية المختلفة (كالإدخار والإستهلاك و الدخل ومعدلات البطالة و التضخم والإنتاجية و التقدم التكنولوجي...وغيرها، ودراسة العلاقات القائمة بينهما لتحديد تأثيرها في النمو الاقتصادي والتوازن العام، ولعل ما يميز أنصار هذه المدرسة هو دراسة و تحليل المؤسسات و التنظيمات التي يتكون منها هيكل المجتمع الرأسمالي، في محاولة لتشخيص مشكلات الرأسمالية عن طريق التركيز على سلوكيات هذه المؤسسات و التنظيمات وعلاقتها ببعضها البعض ،وتوصلوا من وراء ذلك إلى نتيجة، معينة مفادها أن الدوارات التي تعتمد عليها الدولة الآن في التأثير في النمو الاقتصادي و التوازن العام (مثل سياسات الإنفاق العام، والسياسات الإنفاق العام، والسياسات النقدية والمالية) غير كافية لمواجهة مشكلات الرأسمالية ومن بينها مشكلة التضخم إن ما يجب الإعتماد عليه من هذا الخصوص هو(أدوات وسياسات أكثر فعالية، تتبناها الدولة، وتقوم على التعاون المستمر والشامل بين الأجزاء المختلفة للكيان الإجتماعي، والذات جهاز الدولة، والشركات المساهمة، و النقابات العمالية[1].

ثانيا: التوقعات الرشيدة: RATIONAL EXPECTATIONS

تقوم هذه على فكرة مفادها أن السلوك الاقتصادي لكل وحدة اقتصادية يبني على الغرض الذي تقوم عليه نظرية التوازن المستهلك ،ونظرية توازن المنتج في التحليل الاقتصادي الرأسمالي ، إذ يفترض أصلا أن هناك رشدا في السلوك يدفع الإنسان إلى تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن ،و إلى تقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن، ولا تشد قضية (التوقعات الرشيدة) عن هذا المنطق، ويبقى على الوحدة اتخاذ القرار الإقتصادي الذي يوظف منها كم المعلومات و التوقعات عن المستقبل أفضل توظيف ممكن .

ولا تخرج هذه المدرسة في إطارها العام عن الإطار الكلاسيكي لأنه النموذج الاقتصادي السياسي، ولا سيما في مجال النظرية النقدية وفرضيات سوق المنافسة الكاملة، وعنها ثم يرى الكثير أن هذه المدرسة لا تخرج عن التفسير الكلاسيكي للتضخم حول كمية النقد ومستويات الأسعار التي عليها يبنون توقعا تهم السعرية، وهم لا يتفقون مع الكيترية وينتقدونها، بل يحددون السياسات الاقتصادية لمواجهة المشاكل الإقتصادية، أي مجموعة السياسات والتوجهات العامة، حتى يستطيع الأفراد أن يدركوا مسبقا حجم العرض و المجلات المتاحة أمامهم حتى يُدركوا أهمية نتائج قراراتهم الإقتصادية، أو يجب أن تكون السياسة الضريبية والسياسة النقدية، وسياسة الإنفاق العام واضحة ومعلنة مددا قادمة ،حتى تأتي التوقعات سليمة، وتكون سلوك الأفراد رشيدة)[2].

---

[1]- سلام سميسم، مرجع سابق، ص ص 235-236 .

[2]- سلام سميسم، مرجع سابق، ص ص 234 – 235 .

- **نماذج التوقعات الرشيدة:**

في بداية السبعينات قدم الاقتصادي روبرت لوكاس مفهوما آخرا للتوقعات عرف بمفهوم التوقعات الرشيدة ،وتم إدماج هذا

ثالثا: النظرية الهيكلية.

يعتقد الهيكليون أن التضخم كان حتميا في اقتصاد كان يحاول أن ينموا على نحو سريع مع وجود عوائق هيكلية عرفت من قبل ثور بوصفها أوجه أساسية معينة من الهيكل الاقتصادي والإجتماعي والسياسي الإقتصاد الوطني والتي بطريقة أو بأخرى تمنع التوسع .

إن التحليل الهيكلي يهتم بالتعرف على هذه العوائق وتحليلها (الضغوط التضخمية الهيكلية) . وكانت القيود التي ينظر لها الهيكليون على نحو عام هي :

1- العرض غير المرن للغداء؛

2- قيد الصرف؛

3- قيد الميزانية.

بالنسبة لقيد القطاع الزراعي فقد كانت المدرسة الهيكلية ترى أن التحضر و ارتفاع الدخول قد إلى طلب متزايد وسريع على الغذاء و الذي لا يمكن مواجهته من قبل القطاع الزراعي.وهكذا فان استجابة العرض كانت فقيرة أو ضعيفة بسبب القيود الهيكلية ضمن القطاع الزراعي.

إن عدم مرونة العرض تشكل عنصرا في التضخم الهيكلي .

أما قيد الصرف الأجنبي فان ينشأ لان معدل نمو الصرف الأجنبي المستلم لم يكن كافيا لمواجهة الطلب المتزايد على النحو سريع على الإستفرادات الذي يحلق عن طريق مجهودات التنمية.

أما عوائق التغيير الهيكلي فقد كانت نواقص في أسواق عناصر الإنتاج(بخاصة العمل ورأس المال) وعدم كفاية النقل واستعمال موارد الضرائب في مصروفات غير إنتاجية و التنظيمات البيروقراطية، و أخيراً فان الآليات التي تنشر التضخم، فقد كانت نقابات العمال والجمعيات المعنية وغيرها، والتي تعمل من أجل حماية الدخول الحقيقية، والإحتكارات واحتكارات القلة في إنتاج السلع والخدمات والسلطات النقدية التي تمد ارتفاعات الأسعار[1].

[1]- محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود و البنوك المؤسسات المالية،الطبعة الأولى، اثراء للنشر و التوزيع، عمان ،2009ص 307 – 311

المبحث الثالث: طرق قياس التضخم وعلاقاته

بما أن التضخم يعبر عن حركة صعودية للأسعار، فإن من الضروري التطرق إلى كيفية قياس التغيير في الأسعار مع توضيح مؤشرات و طرق قياس المؤشرات التضخمية ولذا فان التعرف على الأرقام القياسية للأسعار.

المطلب الأول: الأرقام القياسية للأسعار:

تُعرّف الأرقام القياسية للأسعار على أنها عبارة عن متوسطات نسبية وزمنية للأسعار، وتُعدّ لمختلف أنواع السلع أو مجموعها معبرا عنها بوحدات نقدية لقياس الوحدة الشرائية للأفراد و المشروعات لأفراد و المشروعات و مختلف القطاعات ومنه يمكن استخلاص ما يلي:

- أن الأرقام القياسية هي أرقام نسبية: ونقصد بها مقارنة مدى تطور الأسعار بالنسبة لسنة معينة تدعى سنة الأساس، والتي يقاس التغيير نسبة لها وتتميز عادة بالاستقرار بالنسبة المطلوب معرفة تغيرات الأسعار فيها و التي تدعى سنة المقارنة.

- أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية: حيث توضح تطورات الأسعار خلال فترة زمنية معينة ومنه يمكن اعتبار الزمن متغير أساسي ويستخدم الإحصائي عدة صيغ للأرقام القياسية وأهمها:

1- الرقم القياسي لأسعار الجملة؛

2- الرقم القياسي لأسعار التجزئة؛

3- الرقم القياسي لأسعار المعيشية.

فقد أثبتت التجارب أن هذه الأرقام القياسية تتحرك جنبا إلى جنب أي متوازنة بصفة خاصة في الفترات التضخمية[1]، ولكن يوجد اختلاف بين الإقتصاديون حول أفضل نوع للأرقام القياسية الواجب استعمالها في قياس تغيير القوة الشرائية للنقد، فمنهم من يفضل استخدام القياسي للأسعار التجزئة بوصفه أنه يعكس القوة الشرائية للمستهلكين، أما البعض الآخر فيفضل استخدام الرقم القياسي لأسعار الجملة لتعبيره عن مستوى معيشة الأفراد، إلا إننا نجد شبه إجماع على اعتبار الرقم القياسي لنفقات المعيشية أهم مقياس في الفترات التضخمية[2].

ومن أهم صيغ الأرقام القياسية ما يلي:

---

[1]- بن عربة بوعلام ، التضخم في الإقتصادية ،حالة الإقتصاد الجزائري ، فترة 67-52 معهد العلوم التجارية ، جامعة الجزائر ،رسالة ماجيستير 1996 ص 20 .

[2]- د. نبيل الروبي، التضخم في الإقتصاديات المختلفة، مؤسسة الثقافة الجامعية،مصر، بدون سنة نشر، ص ص 19-20

أولا: صيغة لاسبير LOSPYRES

$$\frac{\sum_{i=1}^{N} P1\ Q0}{\sum_{i=1}^{N} P0\ Q0}$$

حيث أن الوزن هنا هو الكميات في سنة الأساس مقارنة بأسعار سنة الأساس

حيث: L: الرقم القياسي LOSPYRES

P1: سعر السلعة سنة المقارنة

P0: سعر السلعة سنة المقارنة

Q0: كمية السلعة لسنة الأساس

ثانيا: صيغة باش Pash

$$P= \frac{\sum_{i=1}^{N} P1.Q1}{\sum_{i=1}^{N} P0.Q0}$$

حيث Q1 : كمية السلعة سنة المقارنة

1- **صيغة فيشر** Fisher

2- وهو المتوسط الهندسي لصيغة **باش و لاسبير** = $\sqrt{p.2F}$

حيث: Fisher : F

Pash : P

LOSPYRES : L

المطلب الثاني: الفجوات التضخمية:

تطور التحليل الخاص بالتضخم بعد الحرب العالمية الثانية وأصبح الكتاب يفضلون دراسة التضخم بمساعدة الفجوة التضخمية وهي من الاصطلاحات التي ابتدعها كيتز في بحثه الذي أصدره عام 1940م بعنوان كيف تدفع بنفقات الحرب[1]، وكان الهدف من استخدام الفجوة التضخمية هو قياس الضغط على المستوى العام للأسعار ويهدف هذا القياس إلى تحديد ثغرة بين المتاح من السلع و الخدمات، ومدى نقصها أو زبائنها عن القوة الشرائية المتوفرة في أيدي المستهلكين، وبالتالي العمل على زيادة الحجم المتاح منها أو الحد من القوة الشرائية لدى المستهلكين.

وقد أدى تباين النظريات المفسرة لظهور القوة التضخمية إلى ظهور معايير مختلفة تعتمد على معالم و أدوات خاصة بكل تيار فكري و من هذه المعايير نذكر:

[1]- د . ضياء مجيد ، مرجع سابق، ص 223.

1- **معيار فائض الطلب**: الفجوة التضخمية، وفق لمعيار فائض الطلب الكلي هي عبارة عن الفرق بين الزيادة في الإنفاق الكلي بالأسعار الجارية عن الناتج الوطني الحقيقي بالأسعار الثابتة[1].

2- **معيار الإستقرار النقدي (الضغط التضخمي)**: يستند هذا المعيار إلى أسس النظرية النيو كلاسيكية التي تأخذ بعين الاعتبار إمكانية تغيير كل من الناتج الوطني بالإضافة إلى تغيير الطالب على النقود و سرعة دورانها حيث الاستقرار النقدي يتحقق عندها

$$B=0 = \frac{M}{M} - \frac{y}{y} = \frac{M}{M} \quad \text{مع} \quad B=0 \rightarrow$$

$\frac{M}{M}$ = معدل التغيير في كمية النقود و يمثل جانب الإنفاق وجانب الطلب

$\frac{y}{y}$ = معدل التغيير في اجمالي الناتج الوطني و يمثل جانب الغرض

B = معامل الإستقرار.

أي في حالة الإستقرار النقدي أي $B=0$ في تساوي التغيير في كمية النقود مع التغيير في إجمالي الناتج الوطني فهذا دليل على وجود فائض في القوة الشرائية مقارنة مع المناخ من السلع و الخدمات.

3- معيار الإفراط النقدي:

يستند هذا المعيار النظرية المعاصرة بقيادة ميليتون فريد مان الذي يعتبر إن استقرار المستوى العام للأسعار في المدى الطويل لا يحقق إلا بتحديد الحجم المثل لكمية النقل من طرف السلطات النقدية و بالاعتماد على أسس النظرية النقدية الحديثة التي ترى أن التغيير في مستوى الأسعار.

فإذا كانت هناك زيادة في الطلب على النقود بالقدر الذي يمكن إلغاء كثر انخفاض سرعة دوران النقود وحجمها المثل وهذا ما يؤدي إلى إفراط نقدي يبحث على الارتفاع التضخمي للأسعار ومن ظهور القوى التضخمية[2]، ويعتبر معيار الانخراط النقدي أكثر استعمال من طرف اقتصادي FMI لكون الإحصائيات المتعلقة به تكون أسرع . ومتوفرة وأكثر دقة.

---

[1]- د. نبيل الروبي، نفس المرجع، ص 243 .

[2]- د.نبيل الروبي، مرجع سابق، ص 235 .

المطلب الثالث: علاقات التضخم

إن التضخم مرتبط بعدة ظواهر اقتصادية فقد يكون سببا في حدثوها كما يمكن أن تكون هي الأخرى سببا في حدوثه وسنحاول في هذا المطلب التطرق لبعض هذه العلاقات.

أولا: العلاقات بين التضخم وقيمة النقود

يمكن قياس حجم الإنتاج للدولة ما في إطار قيمة النقدية و هي مساوية كحاصل ضرب الإنتاج العيني لمجموع السلع و الخدمات في تلك الدولة خلال فترة زمنية معينة في مستوى الأسعار التي يبع فيها الإنتاج في نفس الفترة و حتى تتمكن من تحديد التغيرات في الإنتاج الحقيقي في الفترة و حتى نتمكن من تحديد التغيرات في الإنتاج الحقيقي في الفترة الذي نقيس به حجم الإنتاج بقيمته النقدية لا بد من أخد الإعتبار للتغيرات في مستوى الأسعار و أثرها على قيمة النقد والعوامل المحددة لها وعند تحديد العوامل المحددة لقيمة النقد، وحيث أن الأسعار تأثير على القوة الشرائية للنقود (قيمة النقود) أخذت ظاهرة التضخم في الحياة الاقتصادية وبشكل خاص علاقتها بالنقود والجوانب النقدية للإقتصاد مع الأخذ بين الإعتبار بأن الدول تتعرض على اختلاف هياكلها الإقتصادية للتضخم وبنسب متفاوتة لدرجة أصبح معها التضخم متلاصقاً بالنواحي الإقتصادية و الإجتماعية[1].

ثانيا: طبيعة العلاقة بين التضخم و البطالة[2]: من خلال الدراسات الاقتصادية السابقة و المختلفة ، فقد تم التوصل إلى وجود علاقة بين التضخم و البطالة و من تلك الدراسات الدراسة التي قام بها الاقتصادي الإنجليزي "فيلبس" الذي وجد من خلال دراسته إن الأجور ترتفع بشكل ملموس عند الانخفاض معدل البطالة ، وأنها تنخفض بشدة عندما ترتفع معدلات البطالة ، وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم و البطالة ، تلك العلاقة التي يمك توضيحها بالرسم البياني التالي :

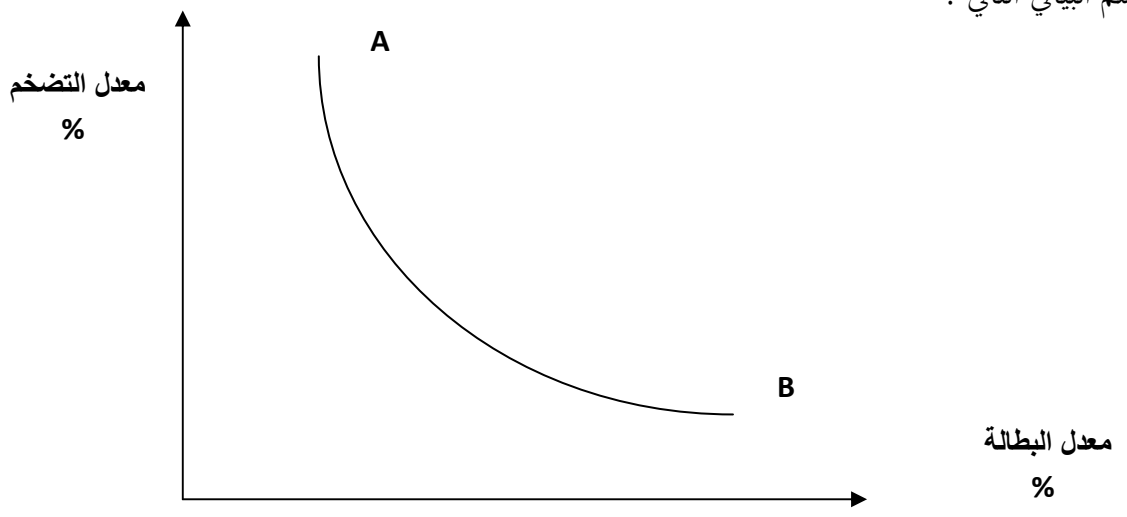

المصدر: محمود حسين الوادي و آخرون، الإقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، ص 167.

[1] – محمود حسين الوادي و أخرون النقود و المصاريف، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص 78.

[2] – مرجع سابق ص 167.

ثالثا : العلاقة بين التضخم و الكساد: شهد الإقتصاد العالمي عدة تقلبات وموجات من التضخم والكساد تعود في الأساس إلى عدم مقدرة الأدوات التي تعتمد سعر الفائدة على إدارة النشاط الاقتصادي، ولما كانت المصارف أهم أدوات تنفيذ السياسات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الرامية إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية فعندما اجتاحت العالم حالة كساد كبير حدثت بطالة قاسية، وكانت النتيجة مزيداًس من المجاعات و البؤس، عندئذ تصدى العالم الإقتصادي"كيتز" لدراسته تلك الظاهرة ووضع تعريف لتلك الظاهرة جاء فيه" أن الكساد أو الركود يعني الهبوط المفاجئ للفاعلية الحدية لرأس المال بإحداثه نقصا في الإستثمارات.

ومن تم الإنتاج وفي الطلب الفعال كل ذلك يؤدي إلى عدم التوازن بين الإدخار و الإستثمار بحيث ينخفض الاستثمار وتقل العمالة ويقل مستوى الدخل القومي ويميل الناس إلى الاكتناز ويتراكم المخزون لدى أرباب العمل وما إلى هنالك إما التعريفات الاقتصاديين لتلك الظاهرة فأهمها التعريف الذي جاء فيه " إن مظهر الركود الاقتصادي يتجلى في تزايد المخزون السلعي فيما بين التجار من ناحية و التخلق عن السداد للوراق التجارية و الشبكات فيما بين التجار من ناحية أخرى[1].

[1]- التضخم الإقتصادي، ثم الإطلاع بتاريخ: 2012/04/10، [على الخط]، عنوان الموقع:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B6%D8%AE%D9%85_%D8%A7%D9%82%D8%AA%><D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A

خاتمة الفصل:

رأينا أن التضخم ظاهرة اقتصادية دائمة الظهور على الصعيد الاقتصادي قد يرتبط التضخم بأسباب مختلفة فقد يكون هيكليا وقد يرجع إلى ارتفاع الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي و حتى ناتج عن ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج ك الأجور و قد لا يرتبط التضخم بأي من هذه الأسباب فمن الممكن إن يكون مستورا وعلى اختلاف النظريات المفسرة له فهي كلها لا تختلف في إن التضخم ظاهرة سحرية له علاقة بالتغيرات في المستوى العام للأسعار ويرتبط بالعرض الكلي و الطلب النقدي الكلي و لضبط هذه الظاهرة لا بد من اتحاد سياسات ناجعة للحد منها وهذا ما سنتناوله في الفصل القادم .

تمهيد:

يعتبرالتضخم من المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها دول العالم على اختلاف تنظيماتها الإقتصادية و السياسية، ولذلك فقد حظيت هذه الظاهرة أهمية بالغة وأصبحت من أكثر المشاكل التي تتعرض للبحث و التحليل نظراً لما تخلفه من أثر على مختلف المستويات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

المبحث الأول: الآثار الإقتصادية و الإجتماعية للتضخم

إن الآثار الإقتصادية والإجتماعية للتضخم تتعدد وتختلف تبعاً لنوعية التضخم وان كانت جميعها تؤدي إلى إحداث تغيرات في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي :

المطلب الأول: الآثار الإقتصادية للتضخم

أولا: الآثار على الجهاز الائتماني

لما كان التضخم ينشأ في البداية عندما يحدث اختلال بين الأسعار النسبية ينعكس أثره على الأسعار المطلقة ويميل بها إلى الارتفاع [1] الأمر الذي يؤدي إلى تدهور كفاءة الثمن في عملية تخصيص وتوزيع الموارد في الاقتصاد وبذلك يبعد هذا الجهاز عن الرشادة الاقتصادية .

ثانيا: الآثار على هيكل الإنتاج

نظراً لما يترتب عن التضخم من ارتفاع في الأسعار و الأجور و الأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للإستهلاك سوف يؤدي إلى انجذاب رؤوس الأموال و العمالة إلى تلك القطاعات على حساب الأنشطة الإنتاجية و الإستثمارية، و التي هي أساس النمو الاقتصادي ويترتب على ذلك أن بعض القطاعات الصناعية الإنتاجية سوف تعاني من عجز في الطاقة الإنتاجية، وسوف تعمل بمستويات تشغيل متواضعة على عكس القطاعات الصناعية الاستهلاكية وقطاع الخدمات التي تعاني من مستويات تشغيل زائدة ونظراً لترابط القطاعات وتشابكها فسوف يحدث اختلاف في الجهاز الإنتاجي، الأمر الذي يؤدي إلى بطء معدلات النمو الإقتصادي.

ثالثا: الآثار في هيكل التسويق و التوزيع:

إن التضخم ينشط الدورة الإنتاجية و المضاربة، بحيث تزداد قنوات التسويق وتفوق الزيادة في أسعار التجزئة الزيادة في أسعار الجملة الإنتاج ويتجاوز الربح التجاري الربح الصناعي، ويتعدد الوسطاء.وترتفع نفقات التسويق ويزيد من ذلك

[1] – مصطفى رشيد شيحة، الإقتصاد النقدي و المصرفي، دار الجامعات، بيروت، بدون سنة نشر، ص 614

تضخم الأسعار، فاقتصاد الذي يعاني من التضخم يولد في طياته قطاع تجاري طفيلي مكلف لا يضيف قيمة حقيقية لحجم السلع، ولكنه يرفع من القيم النقدية به للأسعار السلع، وهو بصفة عامة ذو كفاءة اقتصادية متواضعة[1].

رابعا: الآثار في الجهاز النقدي الداخلي

يعبر التضخم عن فشل النقود في تأديتها لوظائفها الأساسية (وسيط لتبادل مخزن للقيمة – مقياس للقيمة) فأول وظيفة تفقدها النقود هي قدرتها على القيام بدور مخزن جيد للثورة ،وهذا يؤيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي فيزيد ميل الأفراد إلى إنفاق النقود على الاستهلاك الحاضر وينخفض ميلهم للادخار ،وما يتبقى لديهم من أرصدة يتجهون إلى تحويلها إلى ذهب وعملات أجنبية مستقرة القيمة و إلى شراء سلع معمرة وعقارات إي أن الأفراد يفقدون الثقة في النقود وتقل رغبتهم في الإدخار.

وبسبب هذا الثر يلجأ البنك إلى زيادة الإصدار النقدي أو توسيع الائتمان المصرفي من طرف البنوك التجارية دون أن تقابل الزيادة في كمية النقود دخولا تعبر عن زيادة فعلية في النشاط الاقتصادي ونمو الناتج القومي، وبذلك تفقد النقود فعاليتها كأداة للدفع ووسيط للمبادلة ، وبذلك يفقد البنك المركزي السيطرة و الرقابة على خلق الائتمان ،ويخضع لرغبات الحكومة ويتوسع في الإصدار النقدي .

خامسا: الآثار في القطاع الخارجي للإقتصاد:

إن أثر التضخم على ميزان المدفوعات ضار،وهذا راجع إلى الإرتفاع المحلي للأسعار حيث يؤدي ذلك إلى وجود قوة شرائية داخلية متزايدة لا توجهها زيادة كافية في الإنتاج الداخلي، ومن ثم الميل الحدي للإستاد سيزيد وتقل مقدرة الاقتصاد القومي على التصدير فتاهتز قيمة العملة الوطنية بالنسبة للاقتصاد الذي يعاني من التضخم والعجز في ميزان المدفوعات يعني استهلاك الموارد الأجنبية و الاحتياطي النقدي الدولي للاقتصاد الداخلي، وبذلك يحدث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية الدولية، التي تستطيع بواسطتها القطاعات الإنتاجية الداخلية الحصول على مستلزماتها الإنتاجية من الاقتصاد العالمي.

والواقع أن بعض الدول عند تطبيقها لقواعد حرية التجارة فهي جميعها تمر بالحالات من التضخم الزاحف، و المتبادل بينهما، فالتضخم ينتقل من البداية من خلال ضغوط الطلب الداخلية على الواردات بالنسبة للاقتصاديات التي تعاني من التضخم ذلك إلى سحب صادرات إضافية من الدول الأخرى التي سوف تستورد التضخم من خلال الضغوط الواقعة على قدرتها الاقتصادية نتيجة هذه الصادرات الإضافية.

[1]- مجدي محمود شهاب، نفس المرجع، ص 73

و التضخم ينتقل ثانيا (التضخم المستورد) من خلال أسعار السلع المستوردة من الدول التي تعاني من التضخم حتى ولو كان ميزان المدفوعات في الدول المستوردة متوازنا أو به فائض.

نستنتج إن التضخم يؤدي إلى تدهور في النظام النقدي الداخلي ،وهذا ينعكس على القطاع الخارجي للاقتصاد والذي سيؤثر بدوره على ميزان المدفوعات بالعجز ،وزيادة الواردات وتناقص وهروب رؤوس الأموال ،وأيضا فان التضخم يضر بالدول التي تتمتع بالاستقرار النقدي لمجرد إدماجها في الاقتصاد العالمي فالأثر الضار لتضخم في العلاقات الاقتصادية هو أثر مزدوج ومتبادل[1]

المطلب الثاني: الآثار الإجتماعية للتضخم

أولا: اتساع الفجوة الاجتماعية للتضخم[2]

يتفق المختصون على أن الموجات التضخمية الحادة في حال استمرارها لفترات زمنية متصلة تؤدي إلى تغيرات اجتماعية مهمة في المراتب الاجتماعية، وهكذا فإذا حصل تضخم في بلد ما فان القيم الحقيقية لأصول ثورة طبقة معينة تتغير كما تتغير أيضا القيم الحقيقية لعناصر الخصوم المستحقة على هذه الطبقة، حيث تخفق بعض الطبقات الاجتماعية مكاسب من وراء التضخم على حساب الطبقات الاجتماعية الأخرى.

ثانيا: رفع الطلب على السلع الترفية

نتيجة التدهور المتواصل في القوة الشرائية للنقود فان الأفراد من مختلف الفئات يسارعون إلى التخلص من النقود ويسعون إلى زيادة مستوى من الاتفاق الاستهلاكي.ويترتب على ذلك زيادة الاستهلاك وبالذات سلع الاستهلاك الترفي و السلع المعمرة.

ثالثا: تدهور قيمة العمل المنتج

نتيجة الموجة التضخمية التي ضربت بلدان الثالث، حدث اضطراب شديد في القيم و أنماط الاستهلاك و أساليب الحياة، و قد ترتب على ذلك في المقابل إهدار متزايد للقيمة الإجتماعية، فقد اهتزت الثقة لدى جميع الذين يعملون بأيديهم وأذهانهم وأصبحوا يقولون بأنه لم يعد للعمل المنتج أي قيمة تذكر، ومعنى ذلك أنه لم تعد هناك علاقة سببية بين زيادة مستوى الدخل الحقيقي وارتفاع مستوى إنتاجية العمل.

1- مجدي محمود شهاب، نفس المرجع، ص 85.

2- بلعزوز ين علي، مرجع سابق ذكره، ص 225 .

المطلب الثالث: الآثار السياسية للتضخم.

إن التضخم يصب في مصلحة الأغنياء وأصحاب السوق السوداء،لذا تنتفي هنا المعايير الأخلاقية في النشاط الاقتصادي في أوقات التضخم ويترتب على التضخم أيضا ظهور أسواق البائعين التي يستطيع البائعون إن ينتجوا ويبيعوا فيها ما يشاءون من سلع وخدمات بغض النظر عن جودتها وهذا يؤدي إلى تدهور نوعية ما ينتج ،مما يثير ضجر وعدم رضا واستياء المواطنين والجماعات التي تفقد ثقتها في الحكومة و بالتالي يؤدي التضخم إلى ضعف في التنظيم الأساسي في الدولة، ويتولد نتيجة لذلك التذمر وأحيانا الثورة ضد الحكومة ،وقد يؤدي إلى حدوث تغيرات سياسية إضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية ومثال ذلك التضخم الذي أصاب ألمانيا في العشرينيات من هذا القرن ساهم بشكل رئيس في ظهور "هتلر" على الساحة كديكتاتور لذلك يعتبر "هتلر" وليد التضخم .

ويؤدي التضخم أيضا إلى إعاقة التكوين الرأسمالي ، نتيجة تغيير اتجاهات الأفراد بشكل إجباري بعيدا عن الادخار ونحو الاستهلاك إضافة إلى انه يشمل نشاط المضاربات بدلا من الأنشطة المنتجة ،كما انه يعيق الاستثمارات الأجنبية في البلد تدفقها والتي تعتبر أساسية بالنسبة للدولة النامية .

الشكل 2-1 : معدلات التضخم في الوطن العربي عامي 1995 – 2006 .

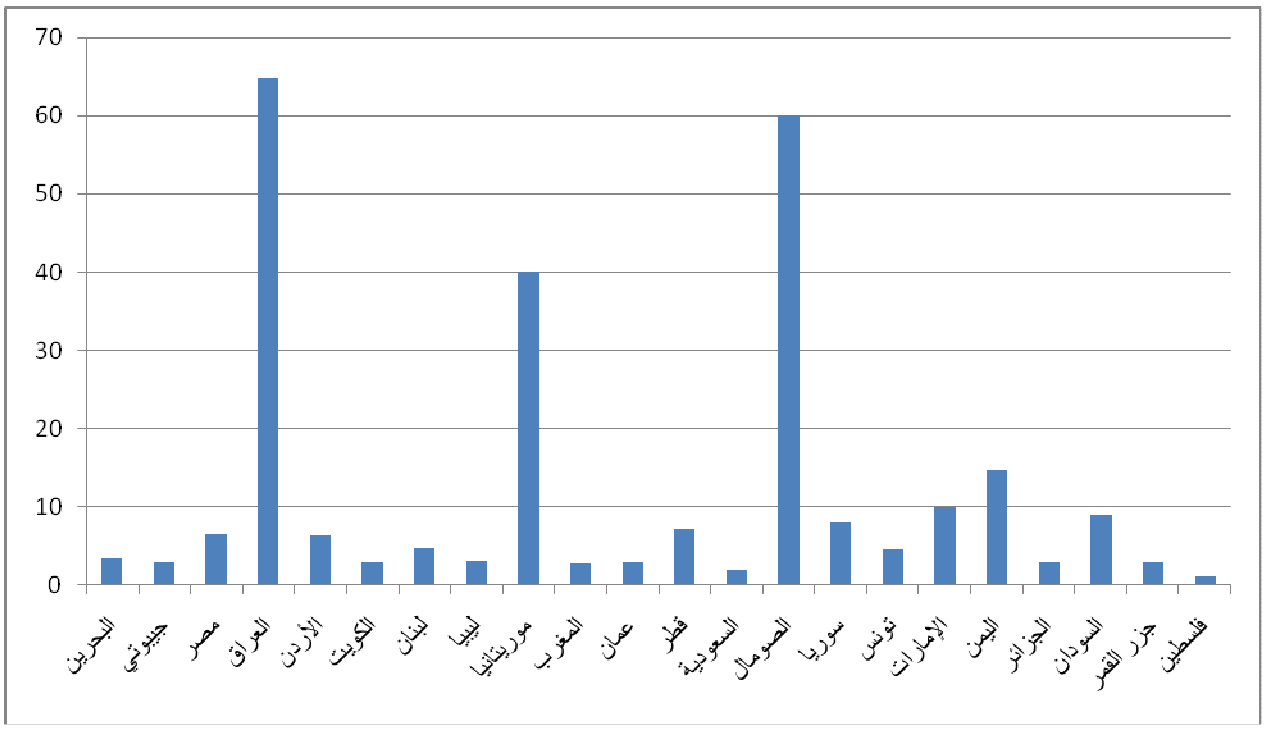

تم إعداد الشكل من طرفنا اعتماداً على: سعيد سامي الحلاق وآخرون، مرجع سابق، ص 222.

المبحث الثاني: أساليب وسياسات معالجة التضخم

من أجل معالجة التضخم تستخدم الدولة عادة السياسات الكلية التي تؤثر على الاقتصاد بشكل عام سواء أكانت المالية أو النقدية أو بالاعتماد على النظريات النقدية حيث تقوم بمجموعة من الإجراءات التي تساعد في الحد من ظاهرة التضخم .

المطلب الأول: النظريات النقدية وعلاج التضخم

لقد قامت النظريات الإقتصادية عبر تاريخها بدراسة ظاهرة التضخم، وحاولت طرح مجموعة من الأساليب لعلاجه، كما أن العوامل التي تسبب التضخم متعددة وتوجد هذه العوامل جميعها في الترابط الوثيق مع بعضها البعض بحيث يشكل تألقها مركبا يدفع نحو حدوث التضخم وتطوره ولا يتسع المجال هنا لشرح هذه العوامل ولقد اكتفينا فقط للإشارة إلى بعض من هذه النظريات.

أولا: النظرية الكلاسيكية و النقدية ومعالجة التضخم:

علاج النقديين للتضخم في ضرورة تقييد الائتمان المصرفي بالنسبة لرجال الأعمال من جهة وفي تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب من جهة وفي تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب من جهة أخرى وبوجه خاص يتعين على البنوك المركزية أن تجعل من العسير على مشروعات العمال أو الحكومة تمويل النفقات اعتماداً على التوسع الائتماني أو النقدي كبديل للمخرجات الحقيقية .

ثانيا: الكينزيون ومعالجة التضخم:

طبقاً لنموذج الفجوة التضخمية، و التي قدمها كينزفان علاج التضخم يتم من خلال القضاء على هذه الفجوة باستخدام الطرق التالية.

1- **الطريقة الأولى:** وتأتي من خلال المعروض النقدي فطالما إن هناك زيادة في المستوى العام للسعار فان الطلب على التعود سوف يزداد وإذا لم يتم زيادة المعروض النقدي من قبل السلطة النقدية فإن سعر الفائدة السائد في السوق يرتفع وهو المر الذي يؤدي إلى أحجام المستثمرين في اتحاد قرارات الإتفاق الإستثماري، ولذلك ينخفض الطلب الكلي عند ارتفاع سعر الفائدة.

2- **الطريقة الثانية:** من خلال الآثار التي تحدث من جراء التضخم والتي تتمثل في إعادة توزيع الدخل فإذا كان التضخم سوف ينتج عنه إعادة توزيع الدخل من أصحاب الميل الحدي للاستهلاك العالي إلى أصحاب الميل الحدي

للإستهلاك المنخفض فان جملة الإنفاق الإستهلاكي سوف ينخفض وسوف ينخفض الطلب الكلي ليتساوى مع القيمة الحقيقية للنتائج Y/P وتختفي الفجوة التضخمية.

ثالثا: الهيكليون وعلاج التضخم:

أما الهيكليون فيرون أن يتم معالجة التضخم علاجا منهجي طبقاً لما يلي: ينظر إلى التضخم على أنه مجموعة من الإختلافات الهيكلية و الوظيفية بالتحديد السابق ويتم معالجة التضخم من خلال القضاء على مسبباته التي ترتبط ارتباطا دقيقاً بالواقع الإقتصادي .

ومن التفسير الهيكلي للتضخم تأتي رؤيتهم لعلاجه فهم يرون إن الروشتة النقدية لا تعني أكثر من وضع العربة أما الحصان وانه من لأصوب النظر إلى جانب العرض أو النظام الإنتاجي لمعالجة قصوره واختناقه مثل تحقيق التناسب بين الإنتاج و الاستهلاك وإجراء التناسق بين القطاعات الإنتاجية وتكنولوجيا و إدارية وتحسين توزيع الدخل من خلال شبكة متناسقة من الإجراءات الداخلية و السعرية[1] .

1- السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 226-227.

المطلب الثاني: السياسة المالية لعلاج التضخم

أولا: تعريف السياسة المالية:

يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام) بحيث تحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية للدولة[1].

السياسة المالية يتم استخدامها لزيادة فعالية السياسة النقدية في معالجة الأزمات الاقتصادية، ورغم تنوع أدوات السياسة المالية نبعد معالجة الأزمان الاقتصادية الكلية في إي برنامج اقتصادي لأي دولة رغم تنافسها مع السياسة النقدية في هذا المجال.

كما تُعرّف السياسة المالية بأنها مجموعة من القواعد و الأساليب و الإجراءات و التدابير التي تتخذها الدولة للإدارة النشاط الإقتصادي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية و السياسية، وهذا خلال فترة معينة وتلك الأهداف تتلخص في الإستقرار الإقتصادي وعلاج التضخم والكساد، فالسياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للحكومة أو الدولة وما ينتج عنه من أثار على الاقتصاد القومي[2].

ويمكن أن نلخص هذه التعاريف ،تعريفا شاملا للسياسة في فرض الضرائب وتحصيلها للإيرادات، والتي يتم إنفاقها في مجال الخدمة العامة :

وهي بذلك تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف :

-الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل؛
- الوصول إلى معدلات نمو اقتصادية؛
- تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار؛
- العمل على رفاهية المجتمع وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل؛

1- اسماعيل عبد الرحمن أخربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 164 .
2- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي ط1، مجموعة النيل ا لعربية، مصر، 2003، ص 43 .

ثانيا: أنواع السياسة المالية: تنقسم السياسة المالية إلى نوعين هما:

1- السياسة المالية ذات الطابع التوسعي:

يمكن للدولة زيادة حجم الإنتاج الكلي بصفة مباشرة أو عن طريق التوسع في حجم نفقاتها بصفة غير مباشرة عن طريق تخفيض حجم الضرائب على الإستهلاك لتشجيع الإنفاق الإستهلاكي أو كتخفيض الضرائب على الأرباح بهدف تشجيع الإنفاق الإستثماري .

2- السياسة المالية ذات الطابع الانكماشي :

تتدخل الدولة بشكل مباشر في تخفيض الإنفاق أو من خلال رفعها لحجم الضرائب على الاستهلاك بصفة غير مباشرة بهدف تخفيض الإنفاق الاستهلاكي.

ثالثا: وظائف و أهداف السياسة المالية :

1- وظائف السياسة المالية :

تختلف وظائف السياسة المالية من مكان إلى آخر حسب التطور الحضاري لتلك الأماكن الاجتماعية الاقتصادية وتختلف كذلك من زمان إلى آخر في الدولة ذاتها تبعا لمناخها الاقتصادي، وعلى هذا الأساس من الممكن إن نحدد أهم وظائف السياسة المالية كما يأتي:

- الإستغلال المثل للموارد الاقتصادية المتاحة المادية منها البشرية وصولا لتحقيق أعلى كفاءة إنتاجية في المجتمع؛
- تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستخدام الأمثل في المجتمع من خلال دورها في تحديد مستوى العمالة وبالتالي تحديد مستوى الأجور و الأسعار من أجل تحقيق الاستقرار الإقتصادي؛
- تحقيق نمو اقتصادي و يقاس ذلك من خلال متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (من السلع والخدمات) والذي يعتبر مؤشر المدى التقدم الإقتصادي في الدولة و الذي ينعكس والذي يعكس مستوى الرفاه الاقتصادي للأفراد؛
- تحقيق إعادة توزيع الدخل على نمو عادل ومحاولة تقليل الفجوات الكبيرة بين مستويات الدخل المختلفة[1].

3- أهداف السياسة المالية:

تتحدد أهداف السياسة المالية، وفقاً للفلسفة الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية، التي تتبناها الدولة، ففي الفترة التي ساد فيها النظام الاقتصادي الفردي، وسيطرت النظرية الاقتصادية و المالية التقليدية، لم يكن للسياسة المالية في تلك

1- محمد طاقة واخرون، مرجع سابق، ص 364.

الفترة من هدف سوى أن تتبنى تلك السياسة محايدة، لا نفعل سوى إن الإرادات العامة تساوي النفقات العامة، وأن تكون الموازنة العامة متوازنة، وأن تكون كل منها في أدنى حد ممكن، انطلاقاً من النظرة التي ينظر إلى الدولة من خلالها، وهي أن الدولة مستهلكة، ويجب أن تحصل الدولة على الضرائب في أقل الحدود الممكنة، حيث تمثل هذه الضرائب، تلك الأموال المقتطعة من دخول الأفراد كان يمكن أن تستخدمها الأفراد في الإستثمار المنتج وحصول الدولة على الضرائب لتغطية النفقات العامة، أو أن تلجا الدولة إلى سياسة حجز الموازنة، أي تنفق أكثر من الإيراد العادي، الذي يمكن أن تحصل عليه، وتمويل هذا العجز عن طريق القروض العامة، أو الإصدار الجديد، كل ذلك من شانه أن يتحقق بشكل تلقائي، عند مستوى التشغيل الكامل.

و لم تستمر السياسة المالية المحايدة، و لم تحقق قوى السوق، العرض والطلب، التوازن الاقتصادي ،بشكل تلقائي، وابتداءاً من الكساد الكبير، أخذت مكونات السياسة المالية في التبلور من خلال عملية تدريجية ،لتساهم في حل مشكلات البطالة و الكساد الكبير، أخذت مكونات السياسة المالية في التبلور، من خلال عملية تدريجية ،لتساهم في حل مشكلات البطالة و للكساد والتضخم التي تميت الاقتصاد القومي، ويرجع الفصل إلى الاقتصادي كيفر الذي أعطى لمفهوم السياسة المالية معنى جديدا، وفتح أمام استخدام السياسة المالية بواسطة الدولة أفاقا واسعة .و أصبحت السياسة المالية أداة هامة وفعالة، لعلاج البطالة و الكساد و التضخم، ويطلق عليها السياسة المالية المتدخلة، أو المعروضة .

وتهدف السياسة المالية المتدخلة أو المعروضة :

وتهدف السياسة المالية المتدخلة التي سادت مند ظهور النظرية الاقتصادية والمالية الحديثة إلى معالجة الكساد والتضخم التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد القومي و المحافظة على المستوى المرتفع للتشغيل الذي وصل إليه الإقتصاد، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وإشاعته في ربوع الاقتصاد القومي كما تهدف إلى التوزيع وإعادة توزيع الدخول و الثروات وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد و الطبقات الاجتماعية المختلفة كما تعمل السياسة المالية على توفير الإمكانيات و الموارد المالية الأزمة لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية إلى أصبحت المهمة الأساسية التي تتطلع بها غالبية الحكومات في الدول المختلفة، وينتج ذلك كله بإتباع السياسة المالية التي تتفق والحالة الإقتصادية والإجتماعية التي تمر بها الدولة والأهداف الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية التي تصبوا إلى تحقيقها وبما يزيد أسباب الرفاهية الإقتصادية و الإجتماعية معاً[1]، كما تهدف السياسة المالية إلى:

- الإستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية و الوصول إلى مستوى التو ضيف التام ؛
- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛
-رفع معدل النمو الإقتصادي؛

1- محمد مروان سمان وآخرون، مبادئ التحليل الإقتصادي (الجزئي، الكلي)، ط1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص ص 317-318.

- العمل على إعادة توزيع الدخل بشكل عادل وتحقيق رفاهية المجتمع ؛

رابعا: أدوات السياسة المالية:

يمكننا بشكل عام التمييز بين نوعين من أدوات السياسة المالية تبعا للطريقة التي تنفذ بها هذه الأدوات هما: الأدوات التلقائية غير المقصودة والأدوات المقصودة أو التصريفية.

أ- الأدوات التلقائية "غير المقصودة":

الضوابط التلقائية من الأمثلة على ذلك الإيرادات العامة من الضرائب العادية أو النسبية، حيث يزاداد هذا النوع من الضرائب مع تزايد الدخل القومي وينخفض بانخفاضه دون الحاجة إلى تدخل من قبل الدولة، أي أن حصيلة الحكومة من الضرائب يتحدد من خلال ما يعرف بالميل الحدي للضريبة، والذي يشير إلى نسبة التغيير في الضريبة إلى نسبة التغيير في الدخل أو $\frac{\Delta T}{\Delta y}$، وبالتالي زيادة الدخل القومي يعمل تلقائيا على زيادة الضريبة في حين يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الحصيلة الضريبية تلقائيا، و بافتراض أن الإنفاق الحكومي يبقى ثابتا خلال السنة المالية، أي لا يستجيب للتغيرات في الدخل القومي فان التغيير التلقائي في الإيرادات الضريبة مع التغيير في الدخل يؤدي إلى تحقيق فائض أو عجز في الموازنة كما هو مبين في الشكل التالي الذي يمثل العلاقة الطردية بين الدخل القومي وحجم الموازنة (T-G) حيث: G يمثل الإنفاق الحكومي و T : يمثل الضرائب .

الشكل (2-1): العلاقة الطردية بين الدخل القومي وحجم الموازنة (T-G)

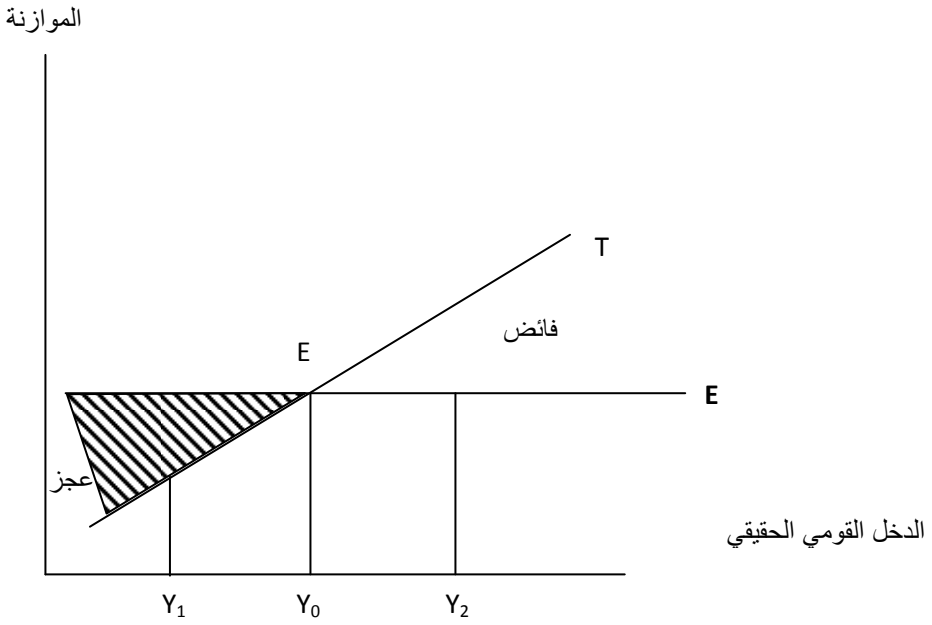

المصدر: د.نزار سعيد الدين العيسى ، مرجع سابق، ص 302 .

نلاحظ أنه عند النقطة E يكون الدخل ن بالمستوى الذي يتحقق المساواة بين الإنفاق الحكومي و الإيرادات الضريبة بحيث تكون الموازنة العامة في حالة توازن ، فان إذا ارتفع الدخل القومي إلى y_2 مثلا فان الإيرادات الضريبة تكون أكبر من الإنفاق الحكومي وبذلك يتحقق فائض في الموازنة العامة، وإذا انخفض الدخل القومي إلى y_1 فإن الإيرادات الضريبة سوف تنخفض دون مستوى الإنفاق الحكومي وبذلك يتحقق عجز في الموازنة العامة .

وبافتراض أن انخفاض مستوى الدخل القومي من y_0 إلى y_1 يمثل حالة ركود اقتصادي فان انخفاض الإيرادات الضريبة وتحقيق عجز في الموازنة يؤدي إلى تقليل تأثير الركود الاقتصادي و انخفاض مستوى الدخل على الإنفاق الكلي ،وبالتالي تحفيز الإنفاق الإستهلاكي الخاص والإنفاق الكلي.

ومن الأدوات التلقائية للسياسة المالية المدفوعات التحويلية وتتضمن تحويلات على شكل مساعدات، وإعانات من الحكومة إلى القطاع العائلي تهدف إلى تحسين مستوى دخول الفئات الفقيرة أو تعويض العاطلين عن العمل ويزداد هذا النوع من التحويلات في أوقات الركود، كذلك سياسات الدعم والتي تهدف إلى دعم بعض القطاعات الإنتاجية وخاصة في أوقات الركود.

ب-أدوات السياسة المالية المقصودة

وتهدف هذه الأدوات إلى التأثير على مستوى الإنتاج و الدخل أو مستوى الأسعار من خلال التأثير على مستوى الطلب الكلي عن طريق إحداث تغيرات متعمدة في:

- مستوى الإنفاق الحكومي؛ نظام الضرائب؛ كلاهما معاً، وتستخدم هذه الأدوات وفقا للحالة الإقتصادية السائدة، ففي حالة الكساد و الركود تهدف السياسة المالية إلى تدعيم مستوى الطلب الكلي الفعال من خلال تخفيض معدلات الضرائب أو زيادة مستوى الإنفاق العام أو كلاهما معا، و العكس تماما في حالة كان الإقتصاد يواجه ضغوطا تضخمية حيث تسعى السياسة المالية إلى ضبط مستوى الطلب الكل ونرى الآن كيف تعمل هذه الأدوات[1].

خامسا: دور النفقات العامة في الحد من التضخم

1- الرقابة على الإنفاق الحكومي المباشر

تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم من خلال الإنفاق الحكومي، ونعني بالإنفاق الحكومي هنا الإنفاق المباشر الذي يبرز دوره في كبح ومعالجة التضخم عن طريق التخفيض في معدلاته[2] ، ولكن خفض وتأجيل الإنفاق الحكومي في الأيام الحديثة ليست مهمة سهلة فقد تكون هناك مشروعات تحت التشييد بالفعل وهذا من الواضح انه لا يمكن أن يؤجل ولكن هناك نفقات اجتماعية من الصعب جدا خفضها نظرا لما تحدث من آثار سياسة غير مرغوب فيها مثل المشاريع التعليمية و الصحية ،ولذلك فان التأكيد الرئيسي للسياسة المالية في أوقات التضخم يكون على خفض الإنفاق الخاص عن طريق زيادة الضرائب .

إلا أن تخفيض النفقات تساهم في الحد من التضخم لتكون زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة من أسباب وجود التضخم وهنا يتطلب على الحكومة التخفيض في نفقاتها لتصبح الإيرادات.العامة اكبر من النفقات العامة وهذا ما يسمى بفائض في الميزانية و التي ينجم عنه نقص في دخول الإفراد و بالتالي نقص في حجم إنفاقهم الاستهلاكي الذي يؤدي بدوره إلى الحد من القوة الشرائية وهنا يدخل دور الضرائب من امتصاص هاته القوة الشرائية التي حقنت في الأسواق عن طريق الإنفاق الحكومي معنى أن هناك نقصاً صافياً في الإنفاق مما يحد من التضخم [3]ويمكن توضيح كيفية تحقيق التوازن كالأتي:

---

[1]- نزار سعد الدين العبثي وأخرون، مرجع سابق، ص ص 301 -304 .

[2]- غزي حسين عناية، مرجع سابق، ص ص 172-172

[3]- أحمد حافظ الجعريني، التحليل الإقتصاد الكلي، دار عين شمس،القاهرة، ص 162.

أ- الإنفاق الاستهلاكي:

- التأثير على الأجور: النفقات الحقيقية قد تمثل الأجور و المرتبات التي تمنحها الدولة على شكل نفقة تحويلية في جزء منها، وذلك إذا ما تعدت هذه الأجور المرتبات التي تمنحها الدولة قيمة الخدمات المدفوعة مقابلها، وهذا يستلزم معرفة القيمة السوقية للخدمات المدفوعة مقابلها وهذا يستلزم معرفة القيمة السوقية للخدمات المدفوعة مقابل هذه النفقات، وما قد يؤدي هذه النفقات إلى رفع المستوى العام رفع المستوى العام للأسعار وهذا يعتمد على مرونة الجهاز الإنتاجي مما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي وسماع المدنين وعلى حساب الدخول الثابتة أو التي تزيد ببطء ، وهذا يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح المدمنين وعلى حساب الدائنين[1].

- وهنا تحاول الحكومة التخفيض و التقليل في منح الأجور كتسريح العمال مثلا، أو عدم إضافة عمال للوصول إلى مستوى التشغيل الكامل؛

- الحد من استثمارات القطاعات الإنتاجية؛

- أو وضع حد أعلى للأجور (سقف) وحد أدنى (أرضية) كل ذلك من أجل التأثير على الطلب الكلي ومحاولة الحد من التضخم؛

-التأثير على الأسعار: حيث تلجأ الدولة في حالة التضخم إلى تقليل الإنفاق العام وزيادة الضرائب وهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وهذا بدوره يقلل الأسعار وكذا دور الدولة أن تقوم بالاستعانة بسياسة التسعير الجبري، حيث تقوم بوضع حد أقصى أو أدنى للأسعار في حالة التضخم من أجل التأثير على الأسعار،كما يمكن استخدام نظام التقنيين أو البطاقات التأمينية للتأثير على حجم الاستهلاك، وبالتالي الطلب الكلي.

-التأثير على دخول الأفراد و الحد من استراد السلع الكمالية: نظراً لان التغيير في الإستهلاك بأخذ طابع العادة التي من غير المتوقع تغييرها مباشرة بل تحتاج الى بعض الوقت.

يعد التغيير في الطلب الإجمالي – مجموع الطلب على جميع السلع في السوق- الطلب الناشئ عن مضاعف الإستهلاك.

-فكرة المضاعف: تتمثل فكرة المضاعف في خلق الزيادات التراكمية في الدخل بصورة من التتبع التفصيلي للنتائج المتوصل إليها من الزيادات الولية وهنا:

مضاعف الإستهلاك= $1/1$ – الميل الحدي للاستهلاك = $1/1 - Mpc$

[1]- محمود الوادي وآخرون، مرجع سابق ص ص 302-315.

الميل الحدي للإستهلاك = التغيير في الإستهلاك/ التغيير في الدخل = mpc =y /c

وتسعى الحكومة إلى تخفيض الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية من خلال زيادة الضرائب غير المباشرة، حيث أن من ميزات هذا النوع أنها تمد الخزينة بالإيرادات بسرعة وباستقرار على مدار السنة،وأنها تصيب جميع المكلفين ويصعب التهرب منها، وبالتالي يستفاد من فعاليتها وتوظيفها في معالجة التضخم من خلال ربطها بالعملية الاستهلاكية،وأن هذه العملية تستوجب مرونة الضرائب بحيث أن الرفع في أسعار المواد الاستهلاكية يجب أن يتماشى حسب ارتفاع الطلب على هذه المواد غير أن هذا التأثير يتوقف على مرونة عرض السلع وتتجلى زيادة والضرائب من خلال مضاعف الضرائب (Mpc /(1 - Mpc

الميل الحدي للإستهلاك/ 1- الميل الحدي للإستهلاك .

حيث أن كلما زادت الضرائب بمقدار وحدة واحدة تبعتها تغيير في الاستهلاك بالمقدار C+C جداء المضاعف

(K = - Mpc /(1 - Mpc والعلاقة عكسية .

الشكل (2-2) : الإنفاق الاستهلاكي

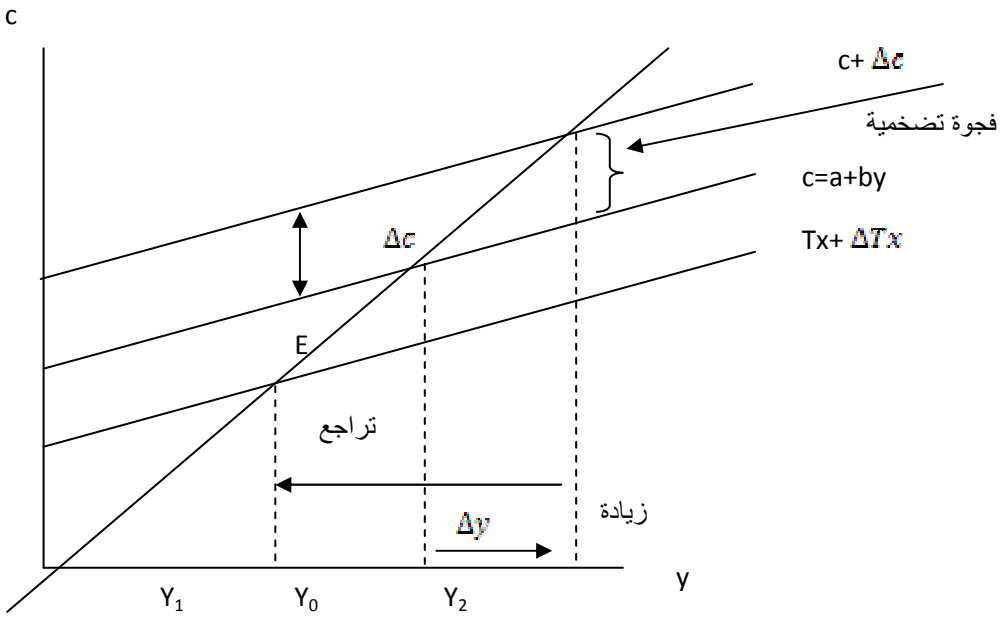

المصدر : محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 302 .

أ- الإنفاق الاستثماري:

كأن تعمل الحكومة على تقليص حجم الإنفاق على القطاعات الخدمية بمشروعاتها المختلفة دون غيرها من القطاعات الإنتاجية الأخرى إلى أن يتحقق التوازن الإقتصادي، ويقصد بالمشروعات الخدمية أو مشروعات الهياكل الأساسية وكل ما يدخل ضمن المشروعات التنموية العامة التي لا يتحقق منها عائد التطور بشكل مباشر ،كما أن أثارها الاقتصادية و الاجتماعية لا تنعكس إلا في المدى الطويل[1].

وقد تلجا الحكومة إلى تأخير(تأجيل) بعض المشروعات الإستثمارية قصد التقليل من التكوين الرأسمالي في المجتمع، وبالتالي التقليل في الطاقة الإنتاجية على مستوى الإقتصاد القومي[2].

ولكن تأجيل الإنفاق الحكومي في الأيام الحديثة ليس مهمة سهلة، فقد تكون هناك مشروعات تحت التشييد بالفعل وهذه عن الواضح لا يمكن أن تؤجل، وبالمثل الأنواع الأخرى من الإنفاق قد تكون ضرورية لمقابلة المتطلبات العادية للاستهلاك للمجتمع، الدفاع البوليسي، العدالة...الخ، بعد ذلك يكون هناك نفقات اجتماعية على التعليم، الصحة، التي يكون من الصعب جدا خفضها نظر للآثار السياسة غير المرغوب فيها.

إذا تغير الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة سيتبعه تضاعف (تغيير) في الدخل(y) بالمقدار Δy حداء المضاعف.وكذلك تهدف الحكومة إلى تقليل حجم الإنفاق الحكومي ومحاولة توجيه المدخلات نحو الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي أي العرض الكلي مما يساعد في تخفيض الأسعار،وإعادة القوة الشرائية للنقود [3]. والشكل يبين تراجع IS بفعل المضاعف.

---

[1]- محمد طاقة وأخرون، مرجع سابق، ص347.

[2]- محمودحسن الوادي وأخرون، مرجع سابق، ص147.

[3]- محمود الوادي وأخرون، مرجع سابق، ص147.

الشكل (2-3): تراجع IS بفعل المضاعف

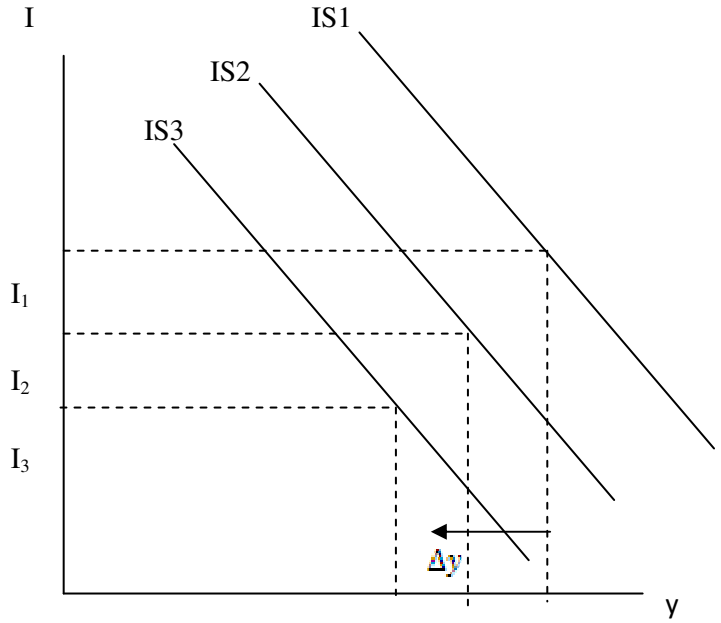

المصدر: محرزي محمد عباس، إقتصاديات المالية العامة،ط1، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2008، ص215.

2- الرقابة على الإنفاق الحكومي الغير مباشر:

ونعني به تلك النفقات التحويلية التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الناتج القومي و التي تقتصر على تحويل جزء من الموجودة بين الفئات الاجتماعية المختلفة أو بين فروع الإنتاج المختلفة ، والنفقات التحويلية تنقسم من حيث عرضها إلى ثلاثة أقسام : النفقات التحويلية الإجتماعية، النفقات التحويلية الإقتصادية، والتحويلية المالية[1].

وهذه النفقات لها آثار غير مباشرة على زيادة مستوى الناتج القومي، و هناك تحاول الدولة التقليل في منع الإعانات المالية لما لها من آثار من زيادة الكتلة النقدية و الناتج هذا من جهة، ومن جهة أخرى تلعب الإعانات الإقتصادية، و الإجتماعية دوراً مهماً في السيطرة على الضغوط التضخمية ومنع ارتفاع الأسعار.

وقد تتخذ الحكومة سياسات مالية تستدعي زيادة حجم الإعانات الإقتصادية، وبالتالي تخفض في تكاليف الإنتاج، ومن ثم تنخفض الأسعار، حيث أن التربع في حجم الإعانات الاجتماعية ،يجعل الأسعار في متناول أصحاب الدخول المنخفضة حيث يسمح لهم باقتناء السلع و الخدمات[2].

[1]- محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص ص 152-153.

[2]- غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص ص 156-166.

سادسا: دور الإيرادات العامة في معالجة التضخم.

1- الرقابة الضريبية:

أ- تعريف الرقابة الضريبية: تعتبر سياسة الرقابة الضريبية ذات أثر فعال في ضبط حركات التضخم خاصة في البلدان النامية حيث تعتمد سياسة الرقابة الضريبية لزيادة متحصلات الخزينة العمومية من الإيرادات و الأصول العامة وذلك بزيادة الإيرادات من متحصلات الضريبة المرتفعة وخفض النفقات العامة ولكن قد تتعارض فعالية هذه السياسة مع الطبيعة البنيانية للاقتصاديات النامية كبداية للأنظمة المالية و المصرفية وتختلف التراكيب الخاصة بالأجهزة الضريبية ، وقصور أوعيتها فضلا عن عدم مرونتها،إن زيادة الضرائب لرفع إيرادات الموازنة أو تخفيض عجزها يمكن أن يساهم في الحد من التضخم لكنه يؤدي إلى بعض الصعوبات.

ب- القيود التي تتعرض لها سياسة الرقابة الضريبية:

القيود الإحصائية: أي المولات الإحصائية لأسس و القواعد التي تبنى عليها السياسة الضريبية في رقابتها قد لا تكون دقيقة كحسابات الإنفاق الكلي أو الإنتاج الكلي المتوقع أو غيره موجودة فعلا مما يخل بالطابع السليم للتخطيط المالي التوازني وذلك مهما بلغت تلك الإحصائيات من دقة فقد تبقى فعالية هذه السياسة محدودة للانعدام تلك الرقابة في بعض القطاعات ففي قطاع لإستثمارعند ارتفاع حجم الإستثمار الخاص في ظل التضخم فقد يمكن تخفيضه، إلا أنه لا يضمن وجود وسيلة رقابية ضريبية ملائمة تفرض على لإستثمار الخاص.

- ارتباط الرقابة الضريبية بمتغيرات متحركة: كالأجور مما يقلل من فعالية هذه السياسة فارتفاع الأجور يضعف فعالية سياسة التخطيط المالي و المحاسبي، ويمكن القول أن فعالية الرقابة الضريبة تعتمد إلى حد كبير على المواقف النهائية لرؤساء النقابات العمالية المهنية[1].

- ارتفاع التكلفة الضريبية: أن ارتفاع التكلفة الضريبية قد يضعف من حوافز الإنتاج الإستهلاكي و الإستثماري ما دام الناتج من الأرباح سيقتطع في شكل ضرائب[2].

- عدم مرونة الرقابة الضريبية نسبيا: مما يعيق من فعالية النظم الضريبية وعدم قدرتها على التلاؤم مع تعدد الميزانيات وتغيراتها للأثر من مرة في العام الواحد ،فضلا عن تطور الظروف و الأوضاع في القطاعات التي لا تخضع للرقابة

[1]-عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص43.

[2]- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص160.

الضريبية كالتغيير في معدلات الأجور وتأثير النواحي السياسية في عدم توفير الاستقرار للطلب الكلي وتحقيق سياسة ضريبية متوازنة مما يؤثر بدوره على فعالية السياسة الضريبية في مجال الرقابة[1].

- طبعة التركيب الإداري للإقتصاديات النامية: التي هي عبارة عن اقتصاديات زراعية تفتقد لأساليب الإدارة الضريبية في الرقابة وعدم مسك دفاتر حسابية خاضعة للضريبة وعدم الوعي الضريبي أو التحري بالمسؤولية من قبل الممولين[2].

ج- آلية عمل الضرائب

- **خفض الضرائب**: يمتاز خفض الضريبة عن زيادة الإنفاق الحكومي من حيث أن آثار الخفض فورية لا تحتاج إلى اتخاذ قرارات حكومية أو برلمانية ،وهذا التخفيض قد يكون شاملا لجميع شرائح الدخل بجميع مصادرة ،ففي هذه الحالة تكون آثار التخفيض عامة تريد من الاستهلاك وتشجيع الاستثمار بصفة عامة ،وقد يكون التخفيض خصبا على بعض مصادر الدخل أو يسري فقط على بعض شرائح الدخل دون البعض الأخر ومن ثم تتوقف الآثار على نوع التخفيض، فلو كان مثلا يسري فقط على أرباح الشركات فإن آثاره الأولى قبل كل شيء هي تشجيع الإستثمار بينها لو كان التخفيض ينصب فقط على الشرائح الدنيا من الدخل فإن آثارها الأولى قبل كل شيء تشجيع الإستهلاك المحلي ومنع أو تقليل الإسترداد وهذا قصد الحد من التضخم .

- زيادة الضرائب: من الأفضل الاعتماد على زيادة الضرائب المباشرة أكثر من الضرائب الغير المباشرة إذ أن رفع المعدلات الأخيرة يؤدي إلى رفع الأسعار بينما تهدف سياسة زيادة الضريبة إلى الحد منه، ولذاك يجب ألا يؤخذ هذا القول على أهمية ،فقد تكون زيادة الضريبة على الاستهلاك أفضل من زيادة الضريبة على الدخل بالنسبة للحد من التضخم لسببين .

السبب الأول: لغزارة حصيلة الضرائب المباشرة وخاصة غي الدول النامية هذا من جهة ،ومن جهة أخرى فان الضرائب على الاستهلاك قد تقل حصيلتها النسبية كلما زادت معدلاتها كما قد تؤدي إلى ارتفاع نسبي أكبر في الأسعار[3]ومن الجدير بالذكر أن للتغيرات المدخلة على الضرائب آثارا مختلفة على العوامل الاقتصادية فالزيادة في معدل الضرائب تؤدي إلى انخفاض عرض القوة العاملة (حيث يقل الحافز للعمل)، وبالتالي يكون للارتفاع معدل الضرائب تأثير سلبي على كل من توازن العمالة وإجمالي الناتج المحلي.

---

[1]- غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص166.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص ص43-44.

[3]- أحمد حاقظ الجعريني، مرجع سابق، ص159.

- يتم تمويل استثمار الاقتصاد من حلال الادخار الخاص و الادخار الحكومي (أي الفرق بين الضرائب والنفقات) وبالاقتراض الأجنبي (أي الفرق بين الصادرات و الواردات) ويمكن التعبير عن ذلك بالصيغة التالية .

$$I=S+(T-G) + (M-X)$$

حيث أن:

I – الإستثمار، S : الإدخار الخاص، T الضرائب، G الإنفاق الحكومي ، M : الصادرات، X : الواردات.

السبب الثاني: تؤدي الضرائب المفروضة على دخل الأفراد إلى خفض الادخار الخاص وتحرك منحنى عرض الادخار من جهة اليسار (أي انخفاض العرض أو الجديد بالملاحة أن الضرائب تؤدي إلى التمييز بين معدلات الفائدة التي يتقاضاها المدخرون بعد خصم الضرائب ومعدلات الفائدة التي يدفعها المقترضون مما يؤدي إلى خفض كمية التوازن الخاصة بالاستثمار، ونظر القيام الضرائب بخفض الاستثمار يقل معدل النمو الإقتصادي[1].

ويُعد المضاعف من المفاهيم الرئيسية في نموذج "كينز" الإقتصادي، وتتمثل صيغ معادلات المضاعف في الميل الحدي لإاستثمار = 1/ الميل الحدي للادخار الميل الحدي للاستهلاك (MPC) = التغيير في الاستهلاك/ التغيير في الدخل الميل الحدي للإدخار (MPC) = التغيير في الادخار / التغيير في الدخل .

وتؤدي زيادة الضرائب إلى خفض الطلب الكلي وذلك من خلال العملية الحسابية التالية :

مقدار زيادة الضرائب * مضاعف الضرائب = مقدار الزيادة في الضرائب * [– (1– الميل الحدي فلادخار)/ (الميل الحدي للادخار)]= مقدار الزيادة * الضرائب * [–MPC/MPS–]–[2].

2– الرقابة على الدين العام:

أ– المقصود بالرقابة على الدين العام :

إلى جانب الرقابة الضريبية تساهم رقابة الدين العام في إدارة التحويلات المالية وتوجيه الإنفاق الإنتاجي بتجميد القدرة الشرائية الزائدة في الأسواق وتحويلها إلى تمويل الميزانية، وذلك لتزايد النفقات العامة في العصر الحديث فان القروض من أهم مصادر الإيرادات العامة للميزانية حيث أنها مورداً استثنائياً على عكس الضريبة التي تعتبر موردا عاديا رئيسيا لتمويل النفقات العامة للدولة ويليق الفكر المالي الحديث اهتماما كبيرا للقروض العامة باعتبارها أداة من أدوات

[1]– أجيست سوانينبرج، الإقتصادالكلي، دار الفاروق للإستثمار الثقافي، القاهرة، 2008، ص23.

[2]– أحمد حافظ الجعريني، مرجع سابق، ص159.

السياسة المالية و الإقتصادية.

3- فعالية سياسة الدين العام: تستخدم القروض العامة كوسيلة من قبل السلطات العامة لتقليل القدرة الشرائية الفائضة وذلك لمكافحة التضخم.

الإقتراض من الأفراد و المشروعات: يتم امتصاص الفائض من دخول الأفراد وتقليل إنفاقهم في سوق السلع بواسطة السندات الحكومية، ويفترض أن لا تقوم الدولة بإنفاق هذه القروض في مشروعيتها المختلفة، إذ ليس الهدف هو إبدال الحكومة محل القطاع الخاص في الإنفاق، وإنما حبس جزء كبير ممكن من الإنفاق سواء من قبل الحكومة أو الإرادة، و قد يعترض على هذا المبدأ من أن الدولة تتحمل النفقات على الدين العام على شكل فائدة يحصل عليها الجمهور من قروضهم، في حين تحتفظ الدولة بهذه القروض على شكل جزء عاطل في خزائنها مما يقود بالحكومة إلى تحمل خسارة، إلا أن هذا الاعتراض مردود عليه طالما أن هدف الحكومة يتمثل في خدمة المجتمع ومكافحة التضخم .

الإقتراض من الجهاز المصرفي: هنا يجب ملاحظة مصدر تمويل البنوك لهذه القروض، فإذا كان عن طريق الإئتمان فان ذلك يؤدي إلى زيادة كمية وسائل الدفع، مما يترتب عليه رفع مستوى الأسعار تاماً إذا تم التمويل عن طريق الأموال الموجهة للاستثمار، فإن ذلك يقلل من حجم الإنفاق الإستثماري الخاص، ولهذا فإن الإقتراض يكون تأثيره على مستوى الأسعار أكبر في ظل حالات التضخم عندما ترغب الحكومة في امتصاص الزيادة في القدرة الشرائية التي كانت تخصص للإستهلاك أو الإستثمار[1]، ومنه نستخلص أن سياسة الدولة اتجاه الدين العام من حيث حجمه ومعدلات نموه، وسبل الحصول عليه من الوسائل المهمة في التأثير على مستوى النشاط الإقتصادي، أما إذا كانت الموازنة العامة تحقق فائضا، فإن حجم هذا الفائض ومعدلات نموه وكيفية استغلاله يمكن أن يؤثر أيضا بصورة مختلفة على الإقتصاد الوطني[2] .

سابعا: صعوبات السياسة المالية:

من المعروف أن السياسة المالية تكتنفها مجموعة من الصعوبات، و القيود التي تقلل نسبيا من كفاءتها، وتحول دون تحقيق الفائدة القصوى منها،ومن أهم هته المعوقات و القيود تعد المراحل و الخطوات الحكومية الرسمية الأزمة للاتخاذ القارئ و تنفيده، مما يؤدي إلى الطول النسبي للفترة الزمنية بين التعرف على الإجراء المناسب و إقراره ثم وضعه موضع التنفيذ، وعندما يتحقق ذلك بالفعل ،ربما سيكون قد حدث تغيير في الظروف التي اتخذ القرارات من اجلها بحيث يصبح غير مناسب للظروف الجديدة، بالإضافة إلى ذلك فان إجراءات السياسة المالية ستكون عادة مرتبطة بنسبة مالية

[1]- غازي حسين عناية،مرجع سابق، ص ص170-171

[2]-إسماعيل عبد الرحمان وأخرون، مرجع سابق،ص165..

كاملة، كما أن مجموعة الإجراءات تكون متكاملة مع بعضها البعض مما قد يتطلب على بعضها إعادة النظر في بقية الإجراءات الأخرى المتعلقة بالأبواب المختلفة للميزانية العامة وفقا لظروف أو معطيات اقتصادية جديدة طارئة ومع ذلك، يمكن القول أن الأهمية على مدى تطور الأجهزة الإدارية الحكومية، وعلى مدى الوعي، والإدراك الكامل الصحيح للوضع الإقتصادي، وأهم المشكلات التي يواجهها الإقتصاد الحجم النسبي لكل مشكلة[1].

المطلب الثالث: السياسات النقدية لعلاج التضخم:

أولا : تعريف السياسة النقدية أهميتها وأسسها:

1- **تعريف السياسة النقدية:** توجد العديد من التعاريف المتقاربة للسياسة النقدية واخترنا منها ما يلي :

التعريف الأول: السياسة النقدية هي:"مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للإقتصاد"[2]؛

التعريف الثاني: السياسة النقدية هي:" تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بهدف تحقيق السياسة الاقتصادية وفق أنماط سريعة لاتخاذ القرار وتنفيذه عن طريق التدخل المباشر لتصحيح أوضاع السوق النقدية"؛

التعريف الثالث: السياسة النقدية هي:"عبارة عن التحكم في كمية النقود المتاحة للتداول وهي الإجراءات و الأساليب المتعددة التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للإقتصاد"؛

التعريف الرابع: تعرف السياسة النقدية بأنها: أحد فروع السياسة الاقتصادية التي يناط بها إدارة المعروض النقدي بما يتلاءم وحاجة النشاط الإقتصادي[3]؛

التعريف الخامس: تعرف السياسة النقدية على أنها:" مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود و الإئتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد"[4].

من التعاريف السابقة نستخلص أن السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات و التدابير التي تتخذها الدولة بواسطة سلطاتها النقدية ،الغرض منها التحكم في كمية النقود وحجم الائتمان من أجل تحقيق أهداف الدولة الإقتصادية، وبناءاً على التعاريف السابقة كذلك فانه قد يتبادر إلى الذهن أن السياسات النقدية ما هي إلا مجرد إجراءات تقنية تصلح لأي

---

[1]- محمد طاقة وأخرون، مرجع سابق، ص376.

2- عبدون عبد المجيد، السياسات النقدية في العالم الإسلامي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة قسنطينة، 2006 ،ص19.

3- السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره ص 190.

4- بلعزوزبن علي، مرجع سابق ص 112.

مجتمع مهما كانت خلفية الإيديولوجيا، وهذا غير صحيح و أن أو حتى المفهوم الوضعي للسياسة النقدية بذلك فإن هذه السياسات النقدية ما هي إلا مجرد إجراءات تقنية تصلح لأي مجتمع مهما كانت خلفية الإيديولوجيا، وهذا غير صحيح، حتى المفهوم الوضعي للسياسة النقدية بذلك فان هذه السياسات النقدية مستمدة من الأصول و المبادئ المدهبية الإقتصادية وهذه الأخيرة تختلف من مجتمع للأخر.

وعلى هذا الأساس فإنه يمكننا صياغة تعريف للسياسة النقدية بوضع المعنى؛ فالسياسة النقدية هي: مجموعة الإجرءات و التدابيرالتي تتخذها الدولة عن طريق سلطتها النقدية، والمستمدة من أصول ومبادئ المذهب الإقتصادي الإجتماعي، من أجل ادارة كل من النقد و الإئتمان وتنظيم السيولة العامة الأزمة للإقتصاد الوطني .

2- أهمية السياسة النقدية:

أ- إن أهمية السياسة النقدية تظهر من خلال أثرها الذي تتركه في النشاط الإقتصادي، وما يمكن ان تحققه لضمان تأدية النقود لسائر وظائفها بفعالية الوظائف الضرورية و المهمة لمسيرة النشاط الإقتصادي واستثناره ونموه، وكذلك من خلال السياسات النقدية يتم ضبط قطاع الإنتاج اي تشجيعه وتشجيعه بحسب الظروف الإقتصادية السائدة (رواج أوكساد)، وأن أهمية السياسة النقدية نلمسها بشكل أكثر وضوحا في البلدان النامية فضعف الأسواق النقدية بهذه البلدان يجعل تأثير السياسة النقدية ينتقل مباشرة الى المتغيرات الحقيقية ولا تنقل الى الأصول المالية وفق المسار الأتي :

سياسة نقدية ← مكونات الطلب الداخلي← أسواق الأصول الحقيقية

ومنه يمكن القول بان السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط الإقتصادي يبدوا أنه أكثر أهمية في البلاد النامية منه في البلاد المتقدمة

- وبالجملة فان اهمية السياسة النقدية تظهر من خلال الأثار الهامة التي تحدثها في الواقع الإقتصادي والتي منها :

- التحكم في كمية النقود وتحقيق الإستقرار النقدي فالإقتصادي

- التحكم في اتجاهات وتركيب وبنية النشاط الإقتصادي عن طريق التأثير في حجم الإئتمان المناسب ومبادئ السياسة النقدية .

- إن السياسة النقدية، ومن خلال مختلف الأساليب و الأدوات التي تستخدمها تهدف مجملها إلى دعم القدرة الإقتصادية للمجتمع بصفة مستمرة ،وهذه السياسات النقدية تقوم على عدة مبادئ و اسس [1].

[1]- د.سهير معتوق، النظريات والسياسات النقدية،الدار المصرية اللبنانية، بيروت، 1989، ص119.

3-مبادئ وأسس السياسة النقدية:

أ- **تنظيم الجهاز المصرفي:** هذه الوظيفة هي من مظاهر السيادة بالنسبة للدولة ويقوم بها البنك المركزي، و الذي يقوم بمراقبة العملة من اجل تحقيق الإستقرار في مستوى العام للأسعار؛

ب- **توفير المدخرات وتصنيفها:** تهتم السياسة النقدية بتأمين عوامل التنمية الإدخارية مادية كانت أو معنوية؛

ج- **تنظيم عرض النقود:** يجب الا تقرأ السياسة النقدية عملية اصدار النقود إلا لأسباب اقتصادية فعلية لان ذلك أحد مهام هذه السياسة، و التي تعمل دوما على ابعاد الأضرار بالقيم الإقتصادية مثل حفظ القدرة الشرائية؛

د – ضبط الطلب على النقود: يجب على السيادة النقدية ان تنظم الطلب على النقود حسب حجم المداخيل المختلفة وحجم التداول السلمي والخدمي (الطلب على النقود لغرض المعادلات اما لاقي الطلب على النقود فيجب أن يرتبط بوظيفته النقود كأداة للمبادلة ويشترط أن يكون طلب مساويا لحجم المعاملات المتوقعة في الإقتصاد؛

هـــ- إدارة نشاط المصارف: تقوم السياسة النقدية في هذا المجال باسم معالم النشاط المصرفي بما يخدم العناصر الأربعة السابقة، بحيث يمنح الإئتمان حسب مضاعف الإئتمان الذي يقوم بتوجيه الإستثمارات بما يحقق التوازن بين عارضي التمويل وبين المستمرين ،أي أن الإئتمان لا يمنح الا للقيم الإقتصادية الحقيقية.

ثانيا: السياسة النقدية أنواعها، أهدافها وأدواتها:

1- **أنواع السياسة النقدية:** في هذا الصدد يمكن التمييز بين نوعين من السياسات النقدية هي :

أ- السياسة النقدية الإنكماشية؛

ب-السياسة النقدية التوسعية.

أ- **السياسة النقدية الإنكماشية:** يهدف أساسا هذا النوع من السياسات النقدية الى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها اقتصاد بلد ما و بالتالي فان هدف السياسة النقدية اتجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية اي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي، وبالتالي يتم الحد من انفاق الأفراد و المؤسسات على شراء السلع و الخدمات، ويرى البعض ان أي سياسة نقدية ناجحة هي التي لا تندفع نحو احداث التضخم في مرحلة تم علاجه بل السياسة النقدية المتوازنة هي التي تعمل على الحفاظ على معدل تزايد ثابت لنمو المعروض النقدي لأن ذلك هو الذي يحقق استقرار مستوى الأسعار، باعتبار أن المعروض النقدي هو المحدد الرئيسي لكل من المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج القومي وكذا التوظيف و العمالة

ب– السياسة النقدية التوسعية: تعتمد في مجملها الى علاج حالى الركود أو الإنكماش التي يمر بها الإقتصاد أي أن التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي وهنا تسمى السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي الى زيادة المعروض النقدي و بالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات ، وذلك لأن زيادة كمية النقود من شانه زيادة دخول الأفراد و المؤسسات، وبالتالي تحفيز الطلب على السلع الإستهلاكية و السلع الإستقمارية على حد سواء.

2–أهداف السياسة النقدية:

هناك أهداف عديدة للسياسة النقدية وتختلف لاختلاف الدول وهذا حسب الاختلاف المذهب الاقتصادي المتبع و النظام الإقتصادي المطبق والوضع الإجتماعي، وتختلف هذه السياسات كذلك حسب درجة تقدم المجتمع فالسياسة النقدية المطبقة في دولة متقدمة هي غيرها المطبقة في دولة متخلفة، وهذا راجع للإختلاف أهداف كل دولة وراء تطبيق هذه السياسات، وفيما يلي جملة من الأهداف التي يجب أن نركز عليها السياسات النقدية وفي الدول النامية:

- تشجيع النمو الإقتصادي المصحوب بالعمالة؛
-تحقيق الإستقرار النقدي لمعالجة التضخم ؛
-ضمان قابلية الصرف و المحافظة على قيمة العملة؛
-ايجاد سوق مالي نقدي متطور؛
-دعم السياسة الإقتصادية للدولة[1]؛

وبصفة عامة فأهداف السياسة النقدية تتمثل فيما يلي:

✓ **تحقيق العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل:** أي تحقيق التشغيل الكامل و يعتبر في مقدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها،و التي يتم النص عليها في دساتيرها بعض الدول مثل الولايات المتحدة، فعدم استغلال الوارد الإقتصادية الإستغالال الأمثل أو تعطل بعض الموارد عن العمل يترتب عليه خسارة لهذا الإقتصاد، ولكن يجب الإشارة الى ان هدف تحقيق العمالة الكاملة يعني السماح بمعدل بطالة منخفض قد يتراوح بين3 % الى 5 %.[2]

✓ **تحقيق استقرار الأسعار:** أي المحافظة على معدل تضخم منخفض ويعتبر هذا الهدف أقل وضوحا من الهدف السابق، فمعدل التضخم المرتفع يعني تشغيل أكثر وتخفيض البطالة ، بينما معدل تضخم منخفض يكون على حساب معدل بطالة أعلى ويعني ذلك وجود اختيار أمام صانعي السياسة الإقتصادية بين تحقيق معدل بطالة أعلى ويعني ذلك

[1]– بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص118.

[2]– د. السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص195.

وجود اختيار امام صانعي السياسة الإقتصادية بين تحقيق معدل بطالة منخفض وبطالة مرتفعة وبين معدل التضخم مرتفع في ظل معدل بطالة منخفض هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان للتضخم أثار قد تكون سلبية بالنسبة لبعض فئات المجتمع نفسه وعلى ذلك فان تحديد معدل التضخم المطلوب و المرغوب يعتبر أمرا صعبا ،ولكن بشكل عام تهدف السياسة النقدية الى الحفاظ على المستوى العام للأسعار بحيث لا يتقلب على الأقل بشكل حاد يهدد حالة الإستقرار الإقتصادي[1] .

✓المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة:

يمكن ان تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم فيؤدي بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع سعر إعادة الخصم، فيؤدي بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، مما يؤدي الى تقليل الإئتمان و الطلب المحلي على السلع و الخدمات، مما يخفض من حدة ارتفاع الأسعار المحلية وبالتالي تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات ومن ناحية اخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا الى اقبال المتعاملين الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية، وبالتالي دخول المزيد من رؤوس الأموال الى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات وهكذا نجد ان تقليل رجم النقود الإئتمانية داحل الإقتصاد الوطني من خلال رفع أسعار الفائدة يلعب دوراً كبيراً في خفض العجز في ميزان المدفوعات[2].

✓ **تحقيق مستوى مرض لمعدل النمو الإقتصادي:** كالعمل على التوزيع العادل للثورة أو تعبئة المدخرات و الموارد المالية الازمة لتمويل البرامج الإستثمارية.

✓ **مكافحة التقلبات الدورية:** من بين الأهداف الرئيسية هدف علاج التقلبات الدولية التي يتعرض لها الإقتصاد القومي من تضخم و انكماش و التخفيض من حدتها حتى لا يتأثر الإقتصاد الوطني لهزات عنيفة تنعكس سلبا على مستوى التوازن الإقتصادي العام (الإنتاج والتوظيف والدخل) وبعبارة أخرى الحفاظ على الإستقرار النقدي وذلك من خلال تستخدمها السياسة النقدية للتأثير على حجم الإئتمان وكمية النقود بما يتناسب مع نمو النشاط الإقتصادي هذه الأدوات تمارس تأثيراً مباشراً وغير مباشر على الطلب الكلي مثلا في حجم الإنفاق على السلع والخدمات، وخاصة الإنفاق الإستثماري عن طريق التحكم في القروض المصرفية وتكلفتها.

ويمكن تقسيم أدوات وأساليب السياسة النقدية إلى:

---

[1]- نفس المرجع، ص196.

[2]- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص120.

أ- الأدوات و الأساليب الكمية؛

ب-الأدوات و الأساليب الكيفية؛

ج - الأدوات المباشرة.

وسوف نبدأ بالأساليب الكمية كما يلي:

أ-الأساليب الكمية: أهم هذه الأساليب هي سعر إعادة الخصم هي سياسة السوق المفتوحة، سياسة تغيير سنة الإحتياطي القانوني، وهذه الأدوات يمكن لها ان تؤثر في كمية النقود المتداولة وحجم الإئتمان

✓ **سعر الفائدة:** إن البنك المركزي يعتبر السلطة التنفيذية الوحيدة التي لها الحق في تفسير سعر الفائدة، وتحدد ذلك وفق السياسة النقدية، و التي تعتبر من أدوات التنبيه الإقتصادية الشاملة وهذا السعر بعد تحديده من قبل البنك المركزي تلتزم به البنوك التجارية حين تعاملها مع الأفراد.

✓ **سعر إعادة الخصم:** وهي من أهم أدوات السياسة النقدية، حيث لجأت اليها البنوك في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وسعر اعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل اعادة خصم ما لديها من كمبيالات، وأذوات خزينة من البنوك أو مقابل ما يقدمه لها من قروض لو سلف مضمونة يمثل هذه الأوراق، وتهدف سياسة اعادة الخصم التي يتبعها البنك لديها من كمبيالات وادوات الخزينة في حالة رفع سعر اعادة الخصم و بالتالي، فإنها لا تشجع البنوك التجارية على خصم مالديها من أوراق تجارية لان تكلفتها أصبحت عالية نوبهذه الطريقة فإنها تقلل من الأهمية المعروضة من النقود؛

- أما إذا أراد البنك المركزي ان تزداد الكمية المعروضة من النقود فإنه سيعمل على خفض سعر إعادة الخصم، وهذا سيشجع البنوك التجارية على أن تُسدّد لما لديها من كمبيالات بنقود لتعيد اقراضها إلى الأفراد فتؤدي إلى خلق نقود جديدة، ويمكن توضيح ذلك من خلال النموذج التالي:

الشكل (2-4): تأثيرات سعر إعادة الخصم

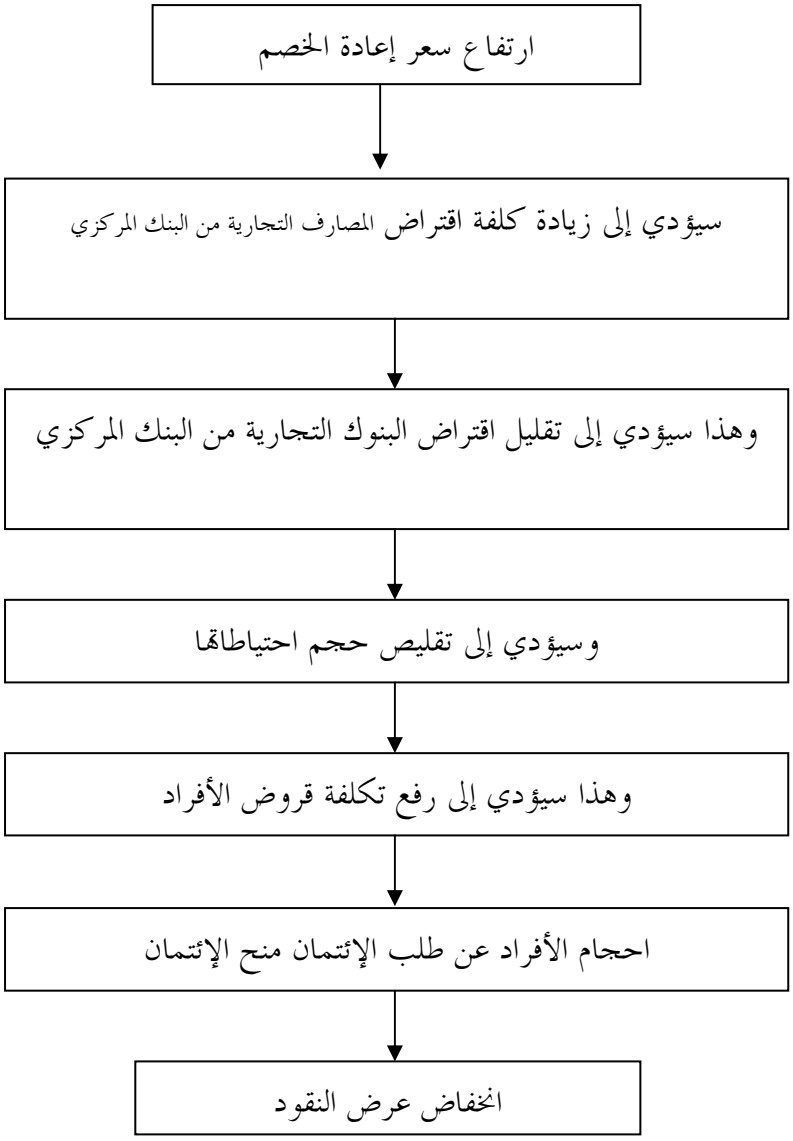

المصدر: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 359 .

✓**عمليات السوق المفتوحة:** هذه هي الوسيلة الكمية الثانية التي يستعملها البنك المركزي للسيطرة على حجم الائتمان داخل الإقتصاد وتسعى كذلك عمليات السوق الحر ،وهي أكثر الأدوات انتشارا خاصة في الدول المتطورة وهي عبارة عن عمليات يستطيع البنك من خلالها بيع وشراء السندات الحكومية وغيرها،من والى الجمهور، مباشرة في أسواق رأس المال و السوق النقدي، بغية التأثير في حجم السيولة لدى الأفراد والمؤسسات وكذا مقدار الإئتمان الذي تقدمه البنوك التجارية، وبالتالي التحكم في حركية النشاط الإقتصادي، تؤدي عمليات السوق المفتوحة ،عدم قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية إلى زيادة الإحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية في حين تؤدي عملية البيع الى امتصاص هذه الإحتياطات ففي حالات ارتفاع الأسعار، و التضخم الذي يصاحبه اتساع في النشاط الإقتصادي وباعتبارهاحالات مضرة بالإقتصاد يقوم البنك المركزي بطرح الأوراق المالية الحكومية و الأوراق التجارية و الأسهم و السندات وأحيانا الذهب و العملات الأجنبية في السوق وبيعها للجمهور، وبذلك يساهم في تقليل العرض الكلي للنقود داخل الإقتصاد ويدفع المشترون للأوراق المالية الحكومية من ودائعهم الموجودة في البنوك التجارية .فتنخفض الأرصدة المالية لدى البنوك التجارية، ومن ثم تضعف قدرتها الإئتمائية، فيقل العرض النقدي ويقل حجم الإئتمان وتتم السيطرة على الإرتفاع في الأسعار و التحكم في وتيرة النشاط الإقتصادي بحسب المستوى المراد الوصول إليه، أما في الحالة المعاكسة فان البنك المركزي يقوم بعمليات شراء التعادل بين الإدخار والإستثمار.

3-أدوات السياسة النقدية:

مما لا شك فيه أن كثير من الدول وبصفة خاصة الدول الأخذة في النمو تعاني من حدة المشكلة الإقتصادية ، وهذا ما يدفعها دائما إلى إعادة النظر في سياستها الإقتصادية وسياستها النقدية بصفة خاصة ، ولذلك يجب عليها ممارسة سياسة نقدية أكثر تشددا وتقييدا إلا أن هذا الإجراء لا يتحقق إلا عن طريق إستخدام أدوات السياسة النقدية التي تعتبر بمثابة الأساليب الوحيدة التي تلجأ إليها السلطات النقدية من أجل الوصول إلى أهدافها المسطرة وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن ماهي أدوات السياسة النقدية ؟ وكيف تستخدم هذه الأدوات ؟

أ- أدوات الرقابة الفنية غير المباشرة على التضخم:

إن دور الأدوات الكمية في ضبط التضخم يتجلى من خلال إمكانية تحقيق السياسة النقدية لأهدافها في رفع معدل الإستثمار والإدخار ورفع معدلاتها بالنسبة للدخل القومي في الإقتصاد.

✓ **سعر إعادة الخصم:** تعتبر هذه السياسة من أقدم الوسائل، إستخدمها لأول مرة بنك انجلترا سنة 1839م يطلق عليها أيضا سعر البنك، وفي أثناء التضخم يرفع البنك المركزي سعر الفائدة لترتفع تكلفة حصول البنوك التجارية على القروض من البنك المركزي ، وهذا يؤدي بدوره إلى إرتفاع تكلفة حصول الأفراد على النقد والقرض من البنوك التجارية وبذلك يكون البنك المركزي قد أدى دوره في الرقابة على الإئتمان والتأثير على حجم الإنفاق الكلي ، إلا أن

سياسة سعر البنك قد لا تحقق النتائج المرجوة في إقتصاديات الدول النامية وذلك لضعف الجهاز المالي والمصرفي وكذا لعدم مرونة الطلب على القروض، ففي بعض الأحيان تجد البنوك التجارية نفسها غير مجبرة على طلب قروض من البنك المركزي ، إذا كان لديها فائض من الإحتياطات النقدية وبالتالي فإن أثر سياسة سعر البنك على السياسة الإئتمانية للبنوك التجارية محدودة .

✓ سياسة الإحتياطي القانوني :

وهي سيلة فعالة لتنظيم حجم الإئتمان ، وجد ملائمة للسوق النقدية الضيقة وغير المنتظمة تتجلى فعالية نسبة الإحتياطي القانوني في أوقات التضخم أكثر منها في أوقات الكساد، وتُعرف على أنها نسبة من الودائع يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية ففي حالة التضخم فإن إرتفاع نسبة الإحتياطي القانوني يقيد من مقدرة البنوك التجارية على زيادة حجم الإئتمان والودائع* ونتائج هذه السياسة غير مؤكدة في كثير من الأحيان خاصة إذا كانت السيولة العالية في المصارف كما هو الحال في بعض الدول النامية .

✓سياسة السوق المفتوحة :

استخدمت لأول مرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1923 ، وهي وسيلة فعالة يقوم بها البنك المركزي للرقابة على حجم الإحتياطات النقدية للبنوك التجارية وبالتالي حجم الإئتمان وكميات النقد المتداول فحين دخول البنك المركزي الأسواق المحلية مشتريا أو بائعا ، فإنه بذلك يتحكم في قيمة وحجم الأوراق المالية والسندات الحكومية مما يؤهله إلى معالجة ظاهرة التضخم والإنكماش باستخدام سياسة السوق المفتوحة عن طريق تأثيرها في سعر الفائدة في الأسواق المحلية ، حيث أن إرتفاع سعر الفائدة يخفض من حجم الإستثمارات الجديدة ويخفض بدوره من الإنفاق الكلي أي الطلب الفعلي .

ب– الأدوات المباشرة للسياسة النقدية :

تُستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الإئتمان الموجه لقطاع معين، وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كماً ونوعاً ومن أهمها :

✓تأخير الإئتمان :

وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية، بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كما لا يتجاوز إرتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة وفي

* هذه السياسة تجبر البنوك التجارية على إقتناء الودائع التي تكلفها للمجتمع مما يعني إنخفاضاً في حجم العرض الكلي للنقود ومن ثم حجم الإنفاق الكلي .

حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة إلى أخرى ، وإعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في إتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.

كذلك من بين الأشكال التي يتخذها أسلوب تأخير الإئتمان تحديد الهامش المطلوب من أجل المضاربة في أسواق الأوراق المالية ففي أوقات التضخم وإرتفاع الأسعار يرتفع الهامش الذي يجب على الأفراد المضاربين سداده ثمنا للأوراق المالية المشتراة ، وتخفيض هذه النسبة في حالة الكساد والبطالة[1].

✓النسبة الدنيا للسيولة:

ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الإحتفاض بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم ، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية، لسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض قطاع الإقتصاد .

✓الودائع المشروطة من أجل الإسترداد :

ويستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة ، وبما أن المستوردين في الغالب يكونون غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة فيدفعهم ذلك إلى الإقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا من شانه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها للإقتصاد خاصة في فترات التضخم .

✓قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية :

وتستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر ، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو إستثنائية ، كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الإقتصاد لما تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك ، كما يقوم بمراقبة عمليات التأمين الإستهلاكي أي تسهيل شروط البيع بالتقسيط في أوقات الكساد والتضييق منها في أوقات التضخم ، كما يقوم بسياسة المقاصة بين البنوك والتي تتم بإشرافه في غرفة المقاصة ، مما يؤدي إلى إطلاع أكبر على السياسات الإئتمانية ، وأوضاع البنوك التجارية.

[1] – إسماعيل محمود هاشم ، مرجع سبق ذكره ، ص 91 .

✓**التأثير والإقناع الأدبي :**

تتمثل في توجيه الإقتراحات والإجراءات و النداءات والتحذيرات سواء الشفهية منها والكتابية لأجل التقيد بالسياسة التي يرسمها البنك المركزي والمتعلقة بكيفية تصرف البنوك التجارية بإحتياطاتها وودائعها النقدية ورفع أسعار الفائـــدة على القروض الممنوحة في أوقات الرواج والتضخم لتخفيض منتوجات الأسعار ، ومعدلات الإنفاق الكلي (الطلـــب الفعلي) إلى المستوى اللازم والمعقول لتحقيق العمالة الكاملة طبقا لما تقتضيه عوامل التوازن والإستقرار الإقتصادي في المجتمع ، والعكس في حالة أوقات الكساد أي تخفيض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد ، وقد تزداد فعالية هذه السياسة في محاربة التضخم إذا ما اعترفت ببعض السياسات النقدية الأخرى أو بشيء من التحذير والوعيد[*] .

إذن السياسة النقدية هي أداة من بين مجموعة من الأدوات المستعملة في معالجة التضخم ، فهي تتطلب مؤسسات فعالة وتستعمل وسائل عديدة تختلف فعاليتها بإختلاف النظام الإقتصادي والأهداف المسطرة العامة والنظام المالي الخاص .

[*] – كالتحذير الذي وجهه بنك إنجلترا سنة 1950 برفع نسبة الرصيد الدائن لها إذا لم تضع البنوك التجارية حدا للتوسيع في الإئتمان الذي تمنحه لزبائنها .

خاتمة الفصل:

يعتبر تحقيق الإستقرار الإقتصادي في ظل النمو المتوازن من أهم أهداف السياسة الإقتصادية، والتي هي عبارة عن مجموع الإجراءات المتخذة من طرف البنك المركزي المتعاون مع السلطات المالية بهدف التأثير على المتغيرات النقدية والوصول بها إلى المستهدفات التي تتضمن تحقيق الأهداف الإقتصادية المنشودة، وحتى تستطيع هذه السياسات تحقيق التوازن يجب أن يكون هناك توافق في إستعمالها .

مقدمة الفصل:

بعد التعرض للتضخم من جانبيه النظري أي مفهومه وأسبابه وأنواعه وآثاره على الاقتصاد ، سندرس التضخم من جانبه التطبيقي في الجزائر، حيث أن هذه الفترة الممتدة بين 1990- 2008 م عرفت عدة تغيرات مؤسساتية وهيكلية على مستويات عدة، نتيجة الإصلاحات الموسعة التي أبرمتها الحكومات الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية ، لتعميق الإصلاحات والانتقال من اقتصاد مركزي موجه إلى اقتصاد السوق، بهدف العودة إلى التوازنات الاقتصادية الكلية والتكيف مع التغيرات الحاصلة على مستوى الساحة العالمية، وسنتطرق في هذا الفصل إلى أنواع وأسباب التضخم في الجزائر، وأيضا إلى آثاره الاقتصادية وكذا السياسات التي تبنتها الجزائر في محاربة هذه الظاهرة .

المبحث الأول: أنواع التضخم في الاقتصاد الجزائري

تعرف الجزائر أنواع مختلفة من التضخم على غرار دول كثيرة تسببت في خلق عدة مشاكل بشكل ملحوظ لاسيما مع تبني سياسة الانفتاح على التجارة الخارجية التي عملت وساعدت على تسرب المشاكل الاقتصادية من اقتصاد لأخر، تحت ضغط اتجاه السوق والعولمة تهدد دول العالم الثالث.

المطلب الأول: التضخم الناتج عن وضعية التخلف

إن معظم اقتصاديات دول العالم الثالث تعاني من عدة مشاكل لا سيما ظاهرة التضخم وهذا راجع إلى الأزمات والإختلالات البنيوية في اقتصادها .

والجزائر من ضمن هذه الدول تحاول جاهدة الخروج من دائرة التخلف هذه، فحاولت خلال التسعينات بإعادة برنامج النظام الاقتصادي، فقد تبنت نظام اقتصاد السوق لتدع بذلك كل شيء أمام الأمر الواقع أي مواجهة قوى السوق من طلب وعرض، وهذا أملا في تحقيق نوع من التقدم والازدهار .

ومع هشاشة البنية التحتية للإقتصاد، فإن تحقيق التطور أو التقدم يتطلب الأخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب، فتغيير النظام الاقتصادي غير كافي مادامت عوامل التخلف موجودة في هيكل الدولة ذاتها ولذلك يجب النظر في العوامل التي تؤثر على الإقتصاد إيجابًا، ومن أهم هذه العوامل:

- النمو الديمغرافي الذي عرف تطوراً هاماً خلال هذه السنوات حيث وصل عدد السكان خلال 2002 إلى حوالي 30 مليون نسمة ، الذي يدل على زيادة الطلب مقابل وجود عرض محدود من الإنتاج السلعي مما يزيد في حدة التضخم.

وأيضا الجانب الطبيعي الذي له دور هام حيث أن بعض المناطق تتوفر على مختلف الموارد الطبيعية على عكس المناطق الأخرى التي تفتقر إلى ذلك ، وعلى هذا الأساس يضطر السكان إلى الهجرة حيث مكان العمل ومن ثم توفر المرافق الضرورية وهذا ما يخلق التضخم الجهوي، وتجنبا لذلك لابد من وجود مبادلات بين مختلف المناطق[1]، لكن هذا سيواجه مشكل هام ألا وهو نقص الهياكل القاعدية ، خاصة النقل سواء للأشخاص أو البضائع إذ أن عملية النقل تتطلب تكاليف كبيرة تحمل في سعر البيع ، وهذا ما يترتب عنه إرتفاع في الأسعار، كما تجدر الإشارة إلى أن الإقتصاد الجزائري يعاني من ضعف الإنتاجية التي تدل على ضعف سوء التسيير في المؤسسات والمتمثل في عدم إستغلال الطاقات والموارد المتاحة بشكل عقلاني ونقص كفاءة القائمين على الجهاز الإنتاجي[2].

---

[1] HAMID BALI, Inflation et Développement en Algérie, OPU, 1993 p 153 .

[2] HAMID BALI, OPCIT, p 153.

المطلب الثاني: تضخم التنمية

تعرف التنمية على أنها العملية الحيوية التي تقوم بها الدولة للنهوض بإقتصادها بغية تفكيك قيود التخلف ، حيث قامت الجزائر بإنماء إقتصادها من خلال المخططات التي كانت تبرمجها لسياستها الإقتصادية ، حيث مست مختلف القطاعات الإقتصادية، ولكنها خيبت الآمال وذلك راجع إلى مشاكل هيكلية بالدرجة الأولى، ولمواجهة هذا المشكل كان لابد من تبني نظام اقتصادي جديد يتلاءم مع الوضع ، وذلك بجعل الاقتصاد حرًا وإطلاق العنان لحقيقة قوى السوق وفتح المجال أمام المستثمرين الخواص حيث أصبحت المؤسسات العمومية غالبيتها ملك للخواص باستثناء مؤسسات الدولة.

ونتيجة لهذه التصفية ظهرت آفة اجتماعية مست أغلب العائلات الجزائرية المتمثلة في البطالة* حيث أصبحت تكتسي عدة خصائص أهمها:

1- ارتفاع عدد طالبي العمل ذو شهادات عالية من التعليم، حيث قدر بحوالي 80 ألف سنة 1996 وارتفع العدد إلى 100 ألف سنة 1997.

2- تمس البطالة أساسا أشخاص غير مؤهلين، حيث أحصي قرابة مليون بطال لهم مستوى دراسي متوسط وما يقدر ب73% ليس لهم أي تأهيل سنة 1997.

3- ارتفاع نسبة البطالة عند الشباب بـــ: 80 % التي لا تقل أعمارهم عن 30 سنة معظمهم مقبلين على العمل لأول مرة.

4- تعد البطالة أكثر ارتفاعا في أوساط الفئات المحرومة، وقدرت النسبة في الأوساط الفقيرة سنة 1997 بـــ: 94%.

5- قدرت البطالة في السنوات 1999-2000-2001. بـــ: 26.40 % ، 27.10 % 29.89 % على الترتيب والملاحظ إرتفاع معدل البطالة ، أما في سنوات 2002 – 2003 2004 – 2005 فقدرت بـــ:25.2%، 23.7%، 17.7% 15.3% على الترتيب والملاحظ إنخفاظ هذه المعدلات .

المطلب الثالث: التضخم الإنتقالي

يُعرّف التضخم الإنتقالي على أنه يحدث في إطار ميكانيزم إعادة تسوية الإختلال الموجود بين العرض والطلب الذي يظهر على المستوى الوطني[1]، ولقد مرت الجزائر بمرحلة إنتقالية مع بداية التسعينات بانتهاجها نظام إقتصاد السوق بالطبع الذي له إيجابيات وسلبيات، حيث في الوقت الحاضر ارتفعت الأسعار بشكل مخيف لغالبية أفراد المجتمع، بحيث أن السعر يعبر عن القيمة الحقيقية للسلع والخدمات ومس هذا الارتفاع السلع الضرورية بسبب رفع الدعم عنه، وهذا ما أدى إلى ظهور قوى تضخمية يقابلها نقص كبير في السلع والخدمات مع زيادة الطلب عليها.

---

* – البطالة تعني حرمان الفرد من أي دخل ما دام هذا الأخير ينجم عنه عرض قوة عمل ولا يجد مقابل هذا العرض .

[1] – بن عربة بوعلام ، مرجع سابق.

الهدف من هذه السياسة هي محاولة إدارة الطلب بغية الحد من الضغط التضخمي بضبط الإستهلاك عن طريق رفع الأسعار بالإضافة إلى رفع الضرائب غير المباشرة فحالة الدينار أثرت سلباً على الإقتصاد الوطني خاصة في مجال التضخم الذي يكون وليد فقدان القدرة الشرائية، إذ أن تخفيض قيمته كان يهدف إلى رفع الصادرات و تخفيض الواردات لكن الواقع يثبت أن هذه الأهداف لم تحقق كلية.

المطلب الرابع: اتضخم المستورد

هذا النوع من التضخم كما رأينا في الجانب النظري ينظر إلى مصدر التضخم، إذا كان ناتجاً عن ضغوط تضخمية داخلية للبلاد وهذا ما يعرف باسم التضخم بالطلب حيث يعنى عن طريق الدخول الموزعة بعد عملية التصدير، أو أنه ناتج عن ضغوط تضخمية خارجية مكونة تضخماً بالتكاليف حيث أن أسعار السلع المستوردة تكون مرتفعة وينعكس محلياً على السلع حين بيعها في السوق المحلية خاصة وأن التجارة الخارجية تعرف حركة دؤوبة بالجزائر لاسيما بعد تحريرها وتشجيع الخواص على المبادلات التجارية ، لكن الواقع أثبت أن أغلب صادراتها هي محروقات و التي تعتمد الدولة عليها في إيرادات الميزانية وكذا ميزان المدفوعات في حين أنها تفتقر للصادرات خارج مجال المحروقات التي حاولت ولا تزال تحاول إيجاد منفذ لها.

إن خضوع الإقتصاد الجزائري لأسعار النفط وإدماجه في الإقتصاد العالمي من خلال وارداته وصادراته كلاهما يثيران حساسيات وتوترات تنعكس سلباً على سائر الإقتصاد الوطني بالإضافة إلى العولمة التي تنادي بفتح الأسواق وإلغاء القيود الإدارية والجمركية على السلع المستوردة حاملة معها أخطار مهددة لإقتصاديات الدول الضعيفة مثل الجزائر .

وما يمكن قوله عن التضخم المستورد هو أنه موجود مادام هناك تبادل تجاري دولي من جهة ووجود قطبي عالم متقدم وعالم متخلف من جهة أخرى .

وبعد الإشارة إلى أنواع التضخم في الجزائر تجدر الإشارة إلى التغيرات التي عرفها معدل التضخم بهدف الوصول إلى النتائج التي تحققت في إطار سياسة كبح وضبط ظاهرة التضخم

جدول رقم (3-1): يبين تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990 / 2008 م

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل التضخم %	17.9	25.9	31.7	20.3	29.1	29.8	18.7	5.7	5	2.6	0.3

2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	3.5	4.46

المصدر : تم إعداد الجدول من طرفنا اعتماداً على التقارير السنوية بنك الجزائر: التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر

وفيما يلي الشكل البياني الذي يمثل تطورات معدل التضخم في الجدول السابق:

الشكل (3-1): تطور معدل التضخم من سنة 1990 حتى 2008

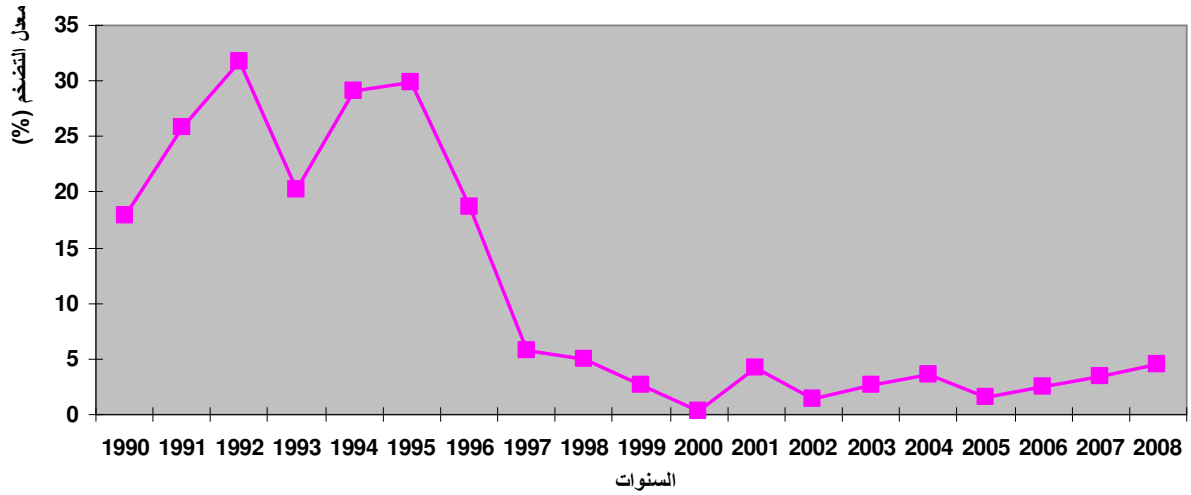

المصدر: تم إعداد الشكل من طرفنا اعتماداً على الجدول(3-1)

من الجدول (3-1) نلاحظ أن معدل التضخم كان في إرتفاع إلى أن وصل حوالي 32 % كحد أقصى لـه سـنة 1992 ثم إنخفض سنة 1996 ليبلغ نسبة 18.7 % ثم عرف تراجع مهم بلغ 5.7 % سنة 1997 ، ليستمر في الإنخفاض إلى 2.6 % سنة 1999 ، ليصل إلى 0.34 % عام 2000 كأدنى حد لمعدل التضخم تعرفه الجزائـر منذ الإستقلال.

ثم يرتفع مرة أخرى بنسب قليلة خاصة في سنتي 2001 ، 2005 حين وصل إلى 4.2% 3.5% على التوالي.

وتفسير عودة هذا الإرتفاع إنما يرجع إلى الإرتفاع في نمو الكتلة النقدية بسبب برنامج الإنعاش الإقتصادي، أما تفسير إنخفاض معدل التضخم في السنوات الأخرى فهو يعود إلى الإجراءات المتخذة من طرف الحكومات المتعاقبة في إطـار برنامج التعديل الهيكلي كتحرير الأسعار وتعديل أسعار الفائدة برفعها إلى مستويات معقولة والصـرامة في تسـيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الإقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط ممـا أدى إلى تراجع معدل التضخم إلى حدود قياسية.

المبحث الثاني: أسباب التضخم في الإقتصاد الجزائري

لقد عرف معدل التضخم في السنوات الفارطة عدة تطورات إذ لا يمكن حصر أسبابه في نمط واحد بل تشـترك فيـه عدة أسباب وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب حيث يمكن حصر التضخم في الجزائر في أسباب نقديـة وأسـباب مؤسساتية وهيكلية .

المطلب الأول: الأسباب النقدية

قد إجتاحت إستراتيجية التنمية في الجزائر في ظل الإقتصاد الموجه إلى تمويل ضخم و أمام عجز الإدخار الوطني علـى تلبية الإحتياجات لتمويل الإستثمار لجأت السلطات العمومية إلى الإصدار النقدي دون مقابل مادي، وهذا كان سبباً

من أسباب التضخم خاصة قبل إتفاقية النوايا الحسنة مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 والذي من بين شروطه تحديد اللجوء إلى الإصدار النقدي ، وهذا ما ساعد على إنخفاض معدل التضخم ويمكن حصر أسباب التضخم في الجزائر في النقاط التالية :

1- تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها:

لقد أرادت الجزائر أن تقيم تنمية إقتصادية على نمط التسيير المركزي المخطط أين يتم الإهتمام في تمويل برامج الإستثمارات التنموية على القروض المصرفية عن طريق المزيد من الإصدار النقدي ، ولقد كانت الخزينة العامة هي المصدر الحقيقي للإصدار عوض البنك المركزي ، وهذا الأخير كان يشبه جهاز تنفيذ هذه السياسة أكثر من أي مؤسسة إصدار وتسيير للكتلة النقدية المتداولة هذه السياسة أفرزت وضعاً غير مستقر أنتج عنه عدم التوازن بين الكتلة النقدية الضخمة وعجز القطاعات الإقتصادية العمومية وضعف إنتاجيتها .

والنتيجة الحتمية لهذا النهج هو أن نمو الكتلة النقدية كان دائما أكبر من الناتج المحلي الخام .

وبعد سنة 1994م حيث دخلت الجزائر في تنفيذ الإتفاق السنوي حول برنامج الإستقرار مع صندوق النقد الدولي كان له انعكاس على مستوى التوازنات الاقتصادية[1]، وللوقوف على مدى أثر الإصلاحات على التوازنات النقدية الداخلية سنقوم بتحليل أهم متغيرات الكتلة النقدية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(3-2): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1990- 2001 م الوحدة : مليار دح

السنة	النقود الائتمانية	النقود الكتابية	أشباه النقود	الكتلة النقدية	PIB	ΔPIB	ΔPIB / PEB
1990	134.5	135.1	72.9	343	544.4	–	–
1991	155.9	167.1	9.3	413.7	868.1	317.7	58.36
1992	184.9	184.9	146	515.9	1074.1	212	24.6
1993	211.3	235.6	181	627.4	1309.7	235.6	21.93
1994	223	252.9	248	723.6	1487.4	177.7	13.56
1995	249	269.3	281	799.6	1997.9	510.5	34.32
1996	290.6	304.6	324	919.6	2576.6	578.7	28.97
1997	337.7	333.9	410	1082	2771.7	195.1	7.57
1998	390.8	422.9	474	1288	2803.1	31.4	1.13
1999	440.3	449.5	588	1462	3186.1	383	13.7
2000	485	536.4	618	1859	4098.9	930.8	29.4
2001	577.3	652.3	836	2072	4235.6	136.7	3.36

المصدر : بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 202

[1] – بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 200 .

جدول رقم(3-3): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2002 - 2008 م

السنة	النقود	أشباه النقود	الكتلة النقدية	الناتج الداخلي الخام بالاسعار الجارية	معدل السيولة
2002	1416.3	1485.2	2901.5	4541.9	63.88
2003	1630.4	1724	3354.4	5247.5	63.92
2004	2160.5	1577.5	3738	6150.4	60.78
2005	2421.4	1736.2	4157.6	7563.6	54.97
2006	3167.6	1766.1	4933.7	8520.6	57.90
2007	4233.6	1761	5994.6	9306.2	64.42
2008	4964.9	1991	6955.9	10993.8	63.27

المصدر: تم إعداد الجدول من طرفنا اعتماداً على:

- تقرير بنك الجزائر: التطور الإقتصادي والنقدي: أكتوبر 2007
- تقرير بنك الجزائر: التطور الإقتصادي والنقدي: سبتمبر2009

من الجدولين (3-2) و (3-3) نلاحظ أن إلتزام السلطات الجزائرية ببنود الإتفاق قد سمح بتحقيق الهدف، فمتوسط معدل نمو الكتلة النقدية بلغ 14.9% خلال الفترة 1994 إلى 1998 لتنخفض هذه النسبة إلى 13% سنة 2000 ويرجع سبب ذلك تقلص النمو وهو إتباع الجزائر خلال هذه الفترة سياسة تقشف صارمة ، تمثلت في تخفيض عجز الميزانية، تجميد أجور العمال، تخفيض العملة وتقليص حجم الإنفاق العام بالحد من تمويل الإستثمارات العمومية المنتجة.

-أما إرتفاع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 24.9% سنة 2001 فيرجع إلى عاملين أساسيين هما:

- الزيادة في الأرصدة النقدية الخارجية؛

- الإنطلاقة في تنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أفريل 2001 م، حيث خصص له مبلغ ما يقارب 7 ملايير دولار أي ما يعادل حوالي 520 مليار دينار جزائري، المدة المتوسطة تمتد من ثلاث سنوات إبتداء من أفريل 2001 م إلى أفريل 2004م.

وحسب مؤشرات بنك الجزائر فإن الوفرة النقدية وشبه النقدية في تزايد مستمر وذلك بالرغم من أن هذا التزايد لا يزال محصوراً في حدود معقولة ، إلا أنه يبدو أن الإنتاج ينمو بوتيرة أقل ، وفي حالة استمرار عدم التطابق بين نمو الإنتاج والنمو النقدي فإن ظهور التضخم يصبح أمراً حتمياً ، مما يقضي على المكاسب المحققة في إطار التعديل الهيكلي ويتسبب في تفاقم أوضاع الأسر من حيث تراجع القدرة الشرائية ، ويدل ذلك على المجهودات الواجب لها

بذلها من أجل توفير شروط إعادة انطلاق الإنتاج بكيفية تسمح بعد الوقوف في الظواهر التضخمية في للسنوات الماضية.

أما بالنسبة لمقابلات الكتلة النقدية بصورة عامة في العمليات التي تعتبر أصل الإصدار النقدي وهي ثلاث أنواع:

أ – **الذهب والعملات الأجنبية:** و يمثل مقابل الرصيد النهائي لميزان المدفوعات من الذهب والعملة الصعبة وهو المقابل الخارجي للكتلة النقدية.

ب –ديون على الخزينة: وهي تمثل جانب من مكونات الغطاء النقدي للكتلة النقدية فعندما تكون الخزينة أمام نفقات فتلجأ إلى المصرف المركزي يمنحها تسبيقات أو تقرض على البنوك التجارية الاكتتاب في سندات الخزينة .

جـ – قروض الإقتصاد: تسمح هذه العملية للشركات بالاقتراض من البنوك لسقف محدد وحتى تستطيع البنوك التجارية تلبية احتياجات السيولة فإنها تلجأ إلى مؤسسة الإصدار لإعادة الخصم على أساس معدل الفائدة[1].

إن من بين العناصر الثلاثة فإن أخطرها هي الدين على الخزينة العامة التي تمثل خطراً حقيقياً للتوازن الاقتصادي واستقرار الأسعار، خاصة وأن هذه الديون توجه بالدرجة الأولى على شكل نفقات على الإستهلاك أو على الإستثمار، الذي لا ينتج سلع وخدمات مباعة، أي أن هناك خطر للديون قصيرة الأجل التي تحصل عليها الخزينة من المصرف المركزي على شكل تسبيقات.

وتمثل القروض على الاقتصاد أكبر نسبة لتغطية الكتلة النقدية 75% كلها ديون على الخزينة العمومية و بدرجة أقل التغطية بالذهب والعملات الأجنبية .

2- تطور الإيرادات والنفقات العامة للدولة:

أ- الإيرادات العامة للدولة:

- **الجباية البترولية:**

وهي عبارة عن الإيرادات التي تحصل عليها الدولة نتيجة استغلال وتصدير الموارد الهيدروكربونية ويكون لها آثار تضخمية معتبرة على الموارد العامة خاصة إذا كان ناتج هذه الضرائب البترولية تتم عن اقتطاع من عون داخلي آخر ، أي أنه يتم خلق كتلة نقدية انطلاقا من موارد العملة الصعبة من أجل تمويل داخلي وهي بطبيعتها طريقة تضخمية إذا لم يقابلها أساس مادي طبعاً أي سلع وخدمات .

- **الضرائب الأخرى:**

يوجد أنواع مختلفة من الضرائب وهي:

– **الضرائب على الدخول:** إن الضرائب على الدخول بالنسبة للأجراء لا تؤثر في زيادة تكلفة الإنتاج و منه لا تؤثر على زيادة الأسعار.

[1] – بلعزوز بن علي، نفس المرجع ، ص 169 .

لكن الضريبة على دخل غير الأجراء تزيد من تكلفة الإنتاج وتحمل على سعر البيع، وهذا ما يؤدي إلى حدوث التضخم.

- **الضرائب على النفقات:** تعتبر ذات آثار من تكلفة الإنتاج ومنه تحمل على سعر البيع وهذا ما يؤدي إلى حدوث التضخم .

- **الضرائب على رؤوس الأموال:** وهي تلك الضرائب المدفوعة على امتلاك الثروة وتعتبر أقل أثر تكوين الفروق التضخمية مقارنة بالأنواع السابقة.

وبعد هذه اللمحة على الإيرادات سوف نحاول التطرق إلى النفقات العامة للدولة .

ب- النفقات العامة للدولة :

وهي تمثل الطلب على السلع والخدمات العمومية [1] ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

- **الإستهلاك العام:** يتكون من المستهلكين النهائيين وتعطي هذه النفقات الإستهلاكية للأعوان الإقتصاديين قوى تدخل الطلب نحو الإرتفاع ، وهو ما يؤثر على تفاقم الفجوة التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب .
- الدخول **الموزعة** : وهي تمثل الدخول التي يتم توزيعها على عمال الوظيف العمومي بالإضافة إلى التحويلات الإجتماعية (المنح ، التقاعد ...).
- **النفقات الأخرى:** وهي عبارة عن النفقات الخاصة بتدعيم الأسعار وهذا كان سابقاً قبل تحرير الأسعار وما يخلقه من آثار تضخمية ، مضافاً إليه تسديد القروض العامة الداخلية[2]. في أوائل الثمانينات كان القطاع المالي صغيراً و متجزئاً حيث كان يعمل كأداة مالية لتمويل الاستثمارات للقطاع العام بينما الأسواق المالية لم تكن موجودة على الإطلاق، حيث كانت تحتكر معظم المدخرات الوطنية من خلال حسابات التوفير البريدية و إصدار السندات الاستثمارية[3].

ج- نظام تمويل الإستثمار:

حيث كانت المؤسسات العمومية تعاني من قصور الرسملة معتمدة على الإقتراض لتمويل استثمارها، و كان الهدف خلال هذا الوقت، هدف الإنتاج أكثر أهمية من الأرباح، فكان دور المؤسسات العمومية سلبياً حيث كانت تعبئة مستلزمات الإستثمار لا تتم على أساس التنافس، و لم تكن الإئتمانات تقدم وفقاً لمعايير مدروسة لتجنب المخاطر ففي ظل هذه الظروف، ومع غياب نشاط ملموس من طرف البنك المركزي الذي لم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة مما أدى إلى ظهور إختلالات رئيسية في توزيع الموارد و كذا السيولة المفرطة التي لم تكن لها مقابل مادي الذي زاد في إرتفاع معدل التضخم .

---

[1] - بوعلام بن عربة ، نفس المرجع ، ص 121 .

[2] - بوعلام بن عربة، نفس المرجع ، ص 121 .

[3] - كريم النشا شي و آخرون ، تحقيق الاستقرار و التحول إلى إقتصاد السوق ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن، 1998 ص 53 .

و مع دخول الجزائر إلى إقتصاد السوق، أدخلت و كانت الخطورة الرئيسية هي اتخاذ قرار بانسحاب الخزانة من عمليات تمويل الإقتصاد بحيث تقتصر مسؤولياتها على تمويل الإستثمارات في البنية الأساسية و القطاعات الإستراتيجية فقط.

دخلت الجزائر تعديلات وإصلاحات جذرية على القطاع العام بهدف تحويل النظام المالي من مجرد ناقل للأموال من الخزانة إلى المؤسسات العمومية، إلى نظام يلعب دوراً نشيطاً في تعبئة الموارد و تخصيصها .

و أيضاً مع إصدار قانون القرض و النقد الذي منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية و أصبح هو المكلف بتسيير و مراقبة السياسة لنقدية و بالتالي فرض حدود قصوى على الإئتمان المصرفي المقدم للمؤسسات و على كمية إعادة الخصم من جانب البنوك و تطبيق قواعد تتسم بالشفافية و تحكم العلاقة بين الخزانة والنظام المالي، و ما يمكن ملاحظته أن الجزائر قامت بتشديد السياسة النقدية في كثير من المجالات من بينها مجال تمويل الإستثمارات ابتداءا من سنة 1994، و ذلك لهدف خفض التضخم و استقرار سعر الصرف.

المطلب الثاني: الأسباب المؤسساتية:

ونقصد بالأسباب المؤسساتية الأسباب التي تتعلق بهياكل وتسيير المؤسسات العامة في إطار النشاط الإقتصادي والمالي للدولة ، ومما ساعد على رفع معدلات التضخم ضعف عملية التخطيط وسوء التنظيم والتسيير الداخلي وتتجلى هذه الأسباب فيما يلي :

أولا: تضخم الندرة[1]:

قد تميز الإقتصاد الجزائري بالندرة في الثمانينات وبداية التسعينات حيث عرفت إختلالا كبيراً في التوازن ، بين إنتاج السلع والخدمات والطلب الكلي وهذا ما أدى إلى خلق وضعية جد صعبة للسوق الوطني لتلبية الطلب المتزايد فكانت النتيجة ظهور ضغوط تضخمية بسبب الندرة الموجودة في مختلف السلع والخدمات .

وتأخذ الندرة عدة أشكال، وهذا حسب كل قطاع أو منتوج أو خدمة معينة وكذلك يمكن أن يكون أثر الندرة محلي أو قطاعي أو وطني ، حيث يمكن أن يعرف منتوج ما ندرة في مدينة ما مع وجوده بكمية كبيرة في مدينة أخرى، ويرجع سبب هذه الندرة إلى نقص في عملية التوزيع والهياكل المساعدة على ذلك بالإضافة إلى التهريب الذي يميز السوق الجزائرية، حيث كانت السوق تمثل قوة طرد مركزية عن طريق تهريب السلع من الجزائر إلى الدول المجاورة وذلك بإتباع نظام التسعيرة الإداري والدعم حيث كانت الجزائر تشتري أنواعاً كثيرة من السلع التي يحتاجها المجتمع بالعملة الصعبة وتبيعها في الداخل بأسعار إدارية الأمر الذي نتج عن ظهور مضاربين في هذه السلع مع مضاربي الدول المجاورة.

[1] – بوعلام بن عربة ، نفس المرجع ، ص 145 – 146 .

ثانيا: التضخم الإنتقالي:

إن التضخم الانتقالي يحدث في إطار إعادة التسوية في الإختلال بين العرض والطلب وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ نهاية الثمانينات والاتجاه نحو إقتصاد السوق بعد أن تأكد فشل تطبيق الإقتصاد المخطط كمنهج للخروج من حالة التخلف الموروثة عن الإستعمار، وبالتالي فقد كان لهذه الإصلاحات تأثيراً كبيراً على إرتفاع الأسعار من جهة وإعادة تحديد قيمة سعر الصرف من جهة أخرى .

ثالثا: تحرير الأسعار:

إن الأسعار في نظام الإقتصاد الحر تحد على أساس تفاعل قوى العرض والطلب، وعلى ذلك فقد كان نظام الأسعار المحرض الرئيسي والدافع الهام نحو الإرتفاع ، وهذا التحرير أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية قوية جداً مع وجود حالة نقص كبير في العرض من السلع والخدمات ، وهذا لعدم وجود منافسة في السوق الوطنية ، مما جعل أغلب المؤسسات العمومية تحاول جعل أسعار السوق كمرجع لتحديد أسعار منتوجاتها[1].

رابعاً: إعادة تقييم سعر الصرف:

إن الإنتقال الحر أملى بالضرورة وضع سياسة ملائمة لنظام سعر الصرف ، حيث أن الهدف هو وضع سعر الصرف يعكس القيمة الحقيقية للدينار وعلى أساس هذا الإنتقال كانت الإتفاقية مع صندوق النقد الدولي والذي من بين شروطه تخفيض قيمة الدينار وهذا كله له آثار هامة على إرتفاع تكاليف الإستيراد خاصة إذا عرفنا أن التبعية للخارج لمختلف المؤسسات العمومية، ومع تحرير نظام الأسعار قامت هذه المؤسسات بتحميل نتائج تخفيض الدينار على السعر النهائي لمنتوجاتها ، و منه إرتفاع الأسعار وبالتالي حدوث التضخم[2].

المطلب الثالث: الأسباب الهيكلية

إن الأسباب الهيكلية تعتبر من أهم الأسباب التي تعاني منها البلدان السائرة في طريق النمو ، وفيما يلي سنتعرض لأهم هذه الأسباب:

---

[1] Hamid Bali , OPCIT , P 188 .

[2] Hamid Bali, OPCIT , P 190 .

ما يميز الإقتصاد الجزائري كغيره من إقتصاديات العالم الثالث طابع التخلف، والذي يعود بدوره إلى عدة أسباب يمكن حصرها في النقاط التالية:

أولا: ضعف الإنتاجية:

الإنتاجية هي ما يمكن أن تنتجه وحدة العمل الواحدة خلال مدة من الزمن كما أنها أداة لقياس مدى فعالية وكفاءة النظام الإقتصادي لكن ما يميزها في اقتصادنا الحالي الضعف الشديد وهذا راجع إلى:

- عدم تأهيل اليد العاملة بسبب ضعف التكوين مع نقص التجربة المهنية بصورة عامة وخاصة بالنسبة للإطارات الذي يعطي ضعفا في كفاءة العمل لاسيما في مجال التسيير والإبداع ودراسة السوق.

- قدم التجهيزات المستعملة والتكنولوجيا المستخدمة ، وتركزها في بعض القطاعات على حساب قطاعات أخرى التي أثرت على النوعية والسعر بالسلب حيث صار بيع هذه المنتجات في السوق المحلية صعبا وأيضا حتى في السوق الخارجي .

ثانيا: النمو الديمغرافي:

من المعروف أن قوة الدولة من قوة سكانها ، إذ عند تحليل الأوضاع الإقتصادية لابد من دراسة ومعرفة بنية وعدد السكان وهذا لتحديد قوة العمل المتاحة في الإقتصاد الوطني ومقارنته بمدى قدرة السوق الداخلية على تلبية الحاجات المتزايدة .

ثالثا: اللاتوازن الجهوي:

إن اللاتوازن الجهوي يعمل على خلق تضخم جهوي يتطلب إجراءات صارمة للحد من تفشيه ، ومنه توفير هياكل قاعدية تعمل على مواجهة الوضع وتخدم التنمية الجهوية بخلق تدفقات ومبادلات لدخول البضائع بين مختلف المناطق لفك العزلة منها ومحاولة خلق توازن بين العرض والطلب بينها ، بالنسبة للإقتصاد الجزائري فهو يعاني من ضعف وقصور في الهياكل القاعدية حيث بعض المناطق تكون بشكل ناقص ومناطق أخرى تكاد تنعدم فيها وما نلاحظه في المناطق النائية والصحراوية التي عرفت حركة نشيطة مثلا في الإنتاج الزراعي لكن نقص هياكل النقل أدى إلى تلف المنتجات دون تسويقها محلياً ، بينما الدولة تستوردها من الخارج وهذا المسار أدى إلى عرقلة التنمية التي تطمح إليها الجزائر .

رابعاً: مستوى الإستثمارات:

إن التكاليف الباهضة التي تتحملها إقامة المشاريع الكبرى تعتبر مشكل كبير خاصة وأنها تلعب دوراً هاما في تحديد مستوى تكاليف الإنتاج ، ونظرا لافتقار الجزائر إلى الأجهزة الصناعية تضطر إلى إستيرادها بأثمان باهضة تثقل كاهل الدولة ، إذ تضطر أحيانا للتخلي عن إقامة بعض المشاريع وهذا ما أدى إلى قصور قطاع الإستثمار، أما النشاط الإقتصادي هو الأخر يعرف إنخفاض لعدم إستغلال القدرات المتوفرة له بطاقتها الإنتاجية والتي تمكن من زيادة الإستثمار، ففي سنة 1998 كان 20.4 مليار دينار جزائري ليصل سنة 1999 إلى 8.2 مليار دينار جزائري وبسبب غياب الإنعاش الفعلي في مجال الإستثمار وتباطئ عمليات تسوية أوضاع جهاز الإنتاج العمومي والخاص أدى إلى ركود في القطاع الذي يتطلب تحليلا أكثر وضوحا من السلطات العمومية في المنهج المتبع فيها والذي يتركز أساسا على عمليات الخوصصة، ومع ذلك يبقى مستوى الإستثمار ضعيفا بالنسبة لما كان مبرمجا بخصوص إقامة وتوسيع الإستثمارات.

خامسا: تنظيم وتسيير التجارة الخارجية:

إن الواقع الذي تعيشه الجزائر يفرض على إقتصادها مختلف المشاكل التي تعتبر وليدة اليوم بل إمتداد لتراكمات سابقة مما جعل الجزائر في موقع لا تحسد عليه ، إذ أنه عند عملية التصدير يكون لدينا تضخما بالطلب وعند الاستيراد يكون لدينا تضخما بالتكلفة ، الذي يحمل السلعة تكاليف مرتفعة تؤثر في إرتفاع أسعاره عند البيع وهذا ما يعرف بالتضخم المستورد.

فقيام الجزائر بإصلاحات إقتصادية منها تحديد معالم جديدة لتجارتها الخارجية، والذي تزامن ونشاط المنظمات الدولية التي تركز في توصياتها على الأخذ بإقتصاد السوق بإسم النجاعة الإقتصادية وتحسين الأداء والإستغلال الجيد للموارد قصد تحسين مستوى المعيشة للأفراد لكن الذي يحدث في الواقع عكس ذلك إذ نرى عند الأخذ ببرامج هذه المنظمات أن المستوى المعيشي للأفراد ينتقل من سيئ إلى أسوء، ومع ظهور العولمة الذي يمثله كلا من المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي، حيث تعمل منظمة التجارة العالمية على فتح باب المبادلات الخارجية وإلغاء القيود التي كانت تعرقل هذه المبادلات و فتح الأسواق أمام الدول الصناعية، ويعتبر صندوق النقد الدولي ممول للدولة التي تعاني العجز في التمويل مقابل هذا يفرض شروطه على هذه الدول والجزائر منها، فقد إنضمت إليه سنة1994 وكان لهذا الإنضمام تأثير كبير على إقتصادها خاصة فيما يخص التجارة الخارجية التي سنتعرض إليها من خلال دراستنا.

وقد عرفت هيكلة التجارة الخارجية الجزائرية عدة تغيرات على مستوى مكونات المبادلات التجارية الجزائرية أنها تصدر المواد الأولية لتستورد السلع الصناعية والغذائية، وهذه نقطة مشتركة بين دول العالم، وفيما يلي سنبرز أهم تطورات الصادرات والواردات في الجدول التالي :

جدول رقم (3-4): تطور الصادرات الإجمالية و صادرات المحروقات والواردات

الوحدة: مليارد دولار أمريكي

السنوات	الصادرات الإجمالية	صادرات المحروقات	الواردات
1990	13.39	12.35	11.48
1991	12.86	11.97	9.57
1992	12.13	10.98	10.05
1993	11.1	9.88	9.69
1994	9.58	8.61	1.09
1995	10.94	9.73	12.39
1996	1.96	12.64	11.24
1997	14.81	13.95	10.28
1998	10.9	9.75	10.94
1999	13.05	11.91	11.52
2000	22.51	21.13	11.57
2001	20	18.5	11.9
2002	19.8	18.14	13.9
2003	24.5	21	13.3
2004	32.2	30	17.9
2005	46	45	19.8
2006	54.7	53.6	20.6
2007	60.5	59.6	26.3
2008	78.5	77.1	37.9

المصدر:تم إعداد الجدول من طرفنا اعتماداً على تقارير بنك الجزائر: التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر

نلاحظ في الجدول رقم (3-4) أن صادرات المحروقات تمثل نسبة الصادرات الإجمالية في كل السنوات ونلاحظ أن الصادرات الإجمالية عرفت تذبذبا إذ ترتفع وتنخفض، وهذا حسب سعر البرميل الذي يؤثر بشكل كبير وهذا نظرا لأن معظم الصادرات هي صادرات المحروقات، وهذا ما يؤكد على أنه رغم الجهود المبذولة من أجل إيجاد مجال تصدير خارج المحروقات ، إلا أن الوضع لا يزال قائما على إيرادات الدولة من التصدير بسبب التقلبات المتذبذبة لأسعار المحروقات.

أما فيما يخص الواردات فقد عرفت انخفاض محسوس خلال الفترة 1990 إلى 1994 يعود ذلك لبقاء الدولة المحتكرة نوعا ما لنشاط الإستيراد و الشروط التي فرضتها على المستوردين، و لكن في سنة 1995 م عرفت الواردات إرتفاعا بقيمة 2.30 مليار دولار مما كانت عليه سنة 1994 بسبب إلغاء القيود السابقة التي صادق عليها الإتفاق

مع صندوق النقد الدولي الذي بموجبه تم تحرير التجارة الخارجية وفتح المجال للخواص من أجل الإستيراد ، لتـــنخفض من جديد سنة 1996 بقيمة 1.15 مليار دولار واستمرت في الإنخفاض سنة 1999 لترتفع نوعا ما بقيمة 0.58 مليار دولار عن صادرات سنة 1998م.

المبحث الثالث: آثار التضخم في الجزائر

بعد تناولنا للأسباب المؤدية إلى التضخم بالنسبة للجزائر، نحاول في هذا المبحث التعرض إلى الآثار الناجمة عن هـــذه الظاهرة والغرض من معرفتها هو اكتشاف مواطن الخلل ، ومنه السعي لمعالجته كما سنرى في مبحث ثالث.

المطلب الأول: آثار التضخم على الإستهلاك و الإدخار والاستثمار وعلى توزيع الدخول في الجزائر

يمكن تقسيم المترتبة على التضخم في هذا الجزء إلى ثلاث أقسام:

أولا: أثر التضخم على الإستهلاك والإدخار:

يترتب على التضخم انخفاض في حجم الادخار على مستوى الاقتصاد ،ولا يعتبر ذلك مؤشرا حقيقيا علـــى مـــدى كفاءة البنوك في جلب المدخرات، فالتضخم وما يسببه من تدهور في القوة الشرائية قد فيخلق جواً نفســـيا يســـاعد على زيادة الإستهلاك، مما يضعف رغبة الفرد في الادخار بشكل عام ،يفقد الأوعية الادخارية ،وعلى نقـــيض دلـــك يؤكد بعض الإقتصاديين على إن التضخم وتوقعات ارتفاع معدلاته إنما تؤدي إلى زيادة المدخرات وزيادة الطلب على الأوعية المصرفية، ويسمى بالإدخار الوقائي، فعند زيادة الأسعار يتم تأجيل الشـــراء وبالتـــالي يـــنخفض الإنفـــاق الاستهلاكي ليزداد بالمقابل الإدخار، مما يعني زيادة الطلب على الودائع المصرفية، أما بالنسبة للجزائر فقد اثر التضخم عكسيا على حجم الودائع في البنوك وطرديا على حجم الأموال المخصصة للاســـتهلاك،فخلال ســـنوات التضـــخم انخفض حجم الودائع المصرفية بشكل كبير، وتبرير ذلك راجع إلى نقص السلع الاستهلاكية الدي صاحب الموجات التضخمية التي تميزت بها الأسواق الجزائرية في العقد الأخير من القرن الماضي وبداية القرن الحالي ،حيث اتجهت الكثير من العائلات إلى شراء السلع ،بكميات من الأحيان إلى تفاقم الاسعاربصورة أكثر سواء حينما اتجهت فئات أخـــرى من ذوي الدخل المرتفع إلى شراء المعادن الثمينة، السيارات الفخمة وبالخصوص المساكن والأراضي الموجهـــة للبنـــاء الذي اتجهت أسعارها إلى الارتفاع بشكل أسرع منها في السلع والخدمات الأخرى، وخاصة في المدن الساحلية، ممـــا ظهر ارتفاع حاد في الطلب بالنسبة لقطاع العقارات وساهمت في هذه الحالة عدة عوامل منها[1].

- النمو الديموغرافي المستمر؛
- الزيادة في الدخول النقدية لبعض الفئات الاجتماعية التي تمتهن التجارة والمضاربة في الأسواق الغير رسمية؛
- الحاجة الملحة لظروف السكن والمعيشة؛
- الضغوط التي أحدثتها الأوضاع الأمنية خارج المناطق الحضرية؛

[1] – فتحية مزراشي ، تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم، دراسة حالة الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير تخصص مالية ،سطيف،2007،ص ص 236-237.

- فشل اغلب الشركات العمومية في تلبية الطلب المتزايد على السكن؛
- قلة وسائل التمويل التي يعاني منها قطاع البناء.

ثانيا: آثار التضخم على الإستثمار:

يعتبر التضخم من أهم العوامل المضرة بالإستثمارات، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقطاع الخاص، وفي غياب خطط تنموية شاملة تسعى السلطات المركزية التي تنفيدها وتحقيق أهدافها[1]، حيث يؤدي ارتفاع أسعار المدخلات (المواد الأولية، اليد العاملة...) إلى تخفيض مرد ودية المشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى صعوبة تقدير هذه الأخيرة خاصة منها المتعلقة بالأنشطة الإنتاجية.

والمعروف في الإقتصاد الجزائري خاصة حلال تسعينيات القرن الماضي ،و ظل تسارع ارتفاع مواد البناء والإسمنت خصوصا في سنة 1991، بالإضافة إلى ارتفاع مدخلات المحلية نتيجة لانخفاض قيمة الدينار الجزائري في سنة 1994، نتج توقف عدة ورشات مما أدى إلى إعادة تقييم المشاريع حتى بداية تنفيذ أعمالها،ذلك كون أن المعلومات التي توفرت لدى المؤسسات والتي تم البناء على أساسها لتحقيق مرد وديتها كانت خاطئة وفي هذا السياق ونتيجة لتسارع معدلات ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية تم تنامي وتطور الإستثمارات في القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني وفي مقدمتها الصناعية ،قطاع البناء والأشغال العمومية متبوعة بقطاع النقل والسياحة، أدى لزيادة دور القطاع الخاص في المجالات بالإضافة إلى تقهقر دور القطاع التجاري والخدماتي بشكل واضح النظر لان هذا النوع من الأنشطة تحقيق معدلات ربحية مرتفعة في فترة قصيرة نسبيا ومنه فان معدلات التضخم المرتفعة تفقد الثقة في قيمة النقد الأجنبي وتحقيق مناخ مريب للاستثمار ذي المر دودية المؤجل،بالإضافة إلى ذلك فانه يوجه الاستثمارات نحو القطاعات ذات المردود المباشر والأكيد ويعكس هذا التوجه بشكل واضح تصريحات الاستثمارات في نهاية 1997،وترقية الاستثمارات والبالغة 8592مشروع،بينما القطاع الصناعي احتل المرتبة الأولى بواقع 50% من إجمالي الاستثمارات في القطاعات الزراعي لم تسجل سوى نسبة 2% من إجمالي الاستثمارات[2]

[1] – رمزي زكي وآخرون ، التضخم في العالم العربي ،دار الشباب للنشر ،بيروت ،1986، ص221

[2] – رمزي زكي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص221

الجدول(3-5): يبين توزيع الإستثمارات حسب القطاعات في الجزائر سنة 1997

القطاعات	عدد المشاريع	مبلغ الاستثمارات (مليار دينار)	نسبة إلى إجمالي الاستثمارات
الصناعة	3729	470	50
البناء والأشغال العمومية	1670	168	18
الزراعة والصيد	193	21	2
النقل	1515	102	11
السياحة	442	95	10
الصحة	195	11	1
التجارة	92	5	-
خدمات أخرى	756	75	8
المجموع	8592	947	100

المصدر: رمزي زكي وآخرون، مرجع سابق، ص 261

من خلال قراءتنا للجدول السابق نلاحظ أن المبلغ الإجمالي للاستثمار في قطاع النقل المقدر بـ102 مليار دينار يفوق بحوالي 05 مرات مبلغ الاستثمار في القطاع الزراعي البالغ 21 مليار دينار ويرجع هذا التباين إلى الإقبال الكبير للأفراد للاستثمار في قطاع النقل نظرا للربح السريع في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي من جهة أخرى.

ثالثا: أثر التضخم على توزيع الدخول:

يؤثر التضخم على جميع أفراد المجتمع ، فمنهم من يمكنهم من زيادة دخولهم وهي تمثل الأقلية ويترك الأغلبية بدخل يزيد أقل من معدل زيادة الأسعار أو بثروة ناقصة قد إقتطع التضخم جزءاً منها، ومن هنا يعاد توزيع الثروة والدخول في المجتمع[1]، وبعبارة أخرى يؤدي التضخم إلى تخفيض الدخول الحقيقية لأصحاب الدخول الثابتة كأصحاب المعاشات والموظفون مثلا ، أي قدرتهم على تحويل أجورهم النقدية إلى سلع و خدمات تتناقص ، وفي نفس الوقت تزداد دخول أصحاب الدخول المتغيرة كرجال الأعمال والمشتغلين بالتجارة والوسطاء .

المطلب الثاني: أثر التضخم على ميزان المدفوعات

[1] - د. نبيل الروبي ، نفس المرجع السابق ، ص 341 .

إن للتضخم تأثير سلبي على ميزان المدفوعات بحيث يحدث عجزا وذلك بزيادة الطلب الكلي داخل الدولة والتي لا يسايرها زيادة كافية في الإنتاج المحلي ومنه كميات السلع والخدمات التي كانت ستصدر الخارج سوف تستهلك محليا.

ومن ثم فإن زيادة الواردات من جهة ونقص الصادرات من جهة أخرى ، يؤدي إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات بالنسبة للإقتصاد الذي يشكو من حالة التضخم.

جدول(3-6): يبين تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990 إلى 2008 م. الوحدة : مليار دج

السنوات	الصادرات من السلع	الواردات من السلع	رصيد الحساب الجاري	رصيد حساب رؤوس الأموال	رصيد ميزان المدفوعات
1990	13.39	11.48	1.35	1.44 –	0.09 –
1991	12.86	9.57	2.36	1.83 –	0.53
1992	12.13	10.05	1.31	1.25 –	0.06
1993	11.1	9.69	0.8	0.84 –	0.04 –
1994	9.58	11.09	1.85 –	1.98	0.13
1995	12.94	12.39	2.52 –	1.15	1.37 –
1996	13.96	11.24	0.93	0.5	1.93
1997	14.81	10.28	3.01	0.36	3.37
1998	10.9	10.94	0.92 –	0.25 –	1.17 –
1999	13.05	11.52	0.03	2.49	2.47 –
2000	22.6	11.7	8.9	1.40 –	6.6
2001	20	11.9	1.7	0.90 –	6.2
2002	19.8	13.9	4.3	1.3	5.6
2003	24.5	13.3	8.8	1.37 –	–
2004	32.2	18	11.1	–1.87	–
2005	46.33	19.86	21.18	21.18	–
2006	54.74	20.68	28.95	-11.22	28.95
2007	60.59	26.35	28.95	-0.99	28.95
2008	78.59	37.99	28.95	2.54	28.95

المصدر: تم إعداد الجدول من طرفنا اعتمادا على:

- وزارة المالية (2005م)؛
- تقرير بنك الجزائر: التطور الإقتصادي والنقدي لسنة 2006م:أكتوبر 2007م؛
- تقرير بنك الجزائر: التطور الإقتصادي والنقدي لسنة 2008م: سبتمبر2009م.

نلاحظ في الجدول عجز ميزان المدفوعات سنة 1990 وهو راجع إلى عجز رصيد حساب رؤوس الأموال البالغ 1.44 مليار دولار، أما سنة 1991 فقد عرفت فائضا بسبب تحسن الميزان التجاري، وهذا رغم زيادة العجز في رصيد حساب رؤوس الأموال.

أما عجز ميزان المدفوعات سنة 1993 يعود إلى تدهور أسعار البترول من 19.93 دولار للبرميل سنة 1992 إلى 17.75 دولار سنة 1993 ، وكان تدهور الميزان التجاري وهذا بالرغم من تحسن رصيد رؤوس الأموال، وفي سنة 1994 تحسن رصيد المدفوعات، وهذا راجع إلى الإتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي وإعادة جدولة الديون الخارجية، وهذا ما جعل نسبة خدمة الديون تصل إلى 47% من صادرات السلع والخدمات مقابل 94% قبل إعادة الجدولة[1].

ويعود عجز رصيد ميزان المدفوعات سنة 1995 إلى تفاقم عجز رصيد الحساب الجاري بمقدار 0.67 مليار دولار من جهة و إلى انخفاض كل من رصيد ميزان رؤوس الأموال والإحتياطات من جهة أخرى.

ونشير أن العجز المحقق في ميزان المدفوعات سنة 1995 بلغ 1.37 مليار دولار مولت عن طريق احتياطات الصرف التي ارتفعت.

وفيما يخص العجز المحقق في رصيد ميزان المدفوعات لسنة 1998 فسببه هو تدهور أسعار البترول، بحيث وصل سعر البرميل إلى 12.86 ويعتبر هذا السعر الأدنى خلال العشر سنوات الأخيرة.

وإن عجز ميزان المدفوعات سيؤثر بصورة كبيرة على استقرار سعر الصرف للعملة الوطنية ، وغالبا ما تلجأ الحكومات من أجل التغلب على هذا العجز إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية، وهذا ما قامت به الجزائر سنة 1994، بحيث قامت بتخفيض قيمة عملتها بقرابة 40% .

المبحث الرابع: السياسات التي إتبعتها الجزائر في معالجة التضخم

إن الإقتصاد الجزائري تميز منذ بداية الثمانينات بأزمة حقيقية أدت إلى ظهور مشاكل أولية مست التوازنات المالية الداخلية ، وقد تجلى ذلك في ظهور إطار داخلي للتضخم إذ أن العرض المتاح لم يستطع مواكبة الطلب الفعلي في السوق نتيجة سياسة نقدية توسعية ، إن هذا المشكل الذي أصبح هاجسا أمام مواصلة برامج التنمية، كان ناتجًا بصفة أساسية عن السياسات الإقتصادية غير المتماسكة التي كانت سائدة في الثمانينات لكن مع صدور قانون النقد والقرض في سنة 1990 منح دورًا جديدًا للبنك المركزي في تسيير وإدارة السياسة النقدية

[1] - تقرير على تنفيذ المخطط الوطني لسنة 1994 ، الديوان الوطني للإحصائيات ، ص 12- 13 .

المطلب الأول: السياسة النقدية[1]

حسب ماتطرقنا إليه في الجانب النظري وإذا أسقطناه على حالة الجزائر ،نصل إلى إعطاء بعض الحقائق التي كانت تمس السياسة النقدية في هذا التوجه لقد أدخلت الدولة إصلاحات على النظام المصرفي مند السبعينيات ومست جميع هياكل المؤسسات المصرفية.

وتتمثل هذه السياسة فيما يلي:

أولا: الأدوات المباشرة:

لاشك أن الرقابة الكيفية على الائتمان دور هام، كأسلوب لضبط التضخم في الجزائر لهذا فقد أصاب المشرع الجزائري عندما نص القانون 90-10المتعلق بالنقد والقرض على ضرورة تزويد البنك المركزي الجزائر بسلطات واسعة في الرقابة الكيفية على الائتمان وذلك بتوجيهه نحو فروع تدخلا فعالا يتيح له السيطرة على الائتمان ،حيث أنها تهيئ له تدخلا فعلا يتيح له السيطرة على الائتمان وذلك بتوجيهه نحو فروع بالنشاط الاقتصادي الذي يساهم في دعم الجهاز الإنتاجي للدولة وتحويله عن فروع النشاط الاقتصادي الذي يساهم في دعم الجهاز الإنتاجي للدولة وتحويله عن فروع النشاطات الأخرى الأقل أهمية حتى عام 1994كان البنك يتحكم في سيولة الجهاز المصرفي من خلال حدود قصوى على لمبالغ الكلية لإعادة التمويل لكل بنك على إحدى ومن خلال تسهيل إعادة عملية الخصم أو اتفاقيات إعادة الشراء في سوق النقد بين البنوك، كما يحدد القانون 90-10[2] المبلغ الأقصى للاكتتاب الممنوح للخزينة بـ 10% من مجموع الإيرادات العادية للميزانية المحققة خلال السنة المالية الفارطة ،وحدد أيضا فترة منح هذا القرض حيث يجب أن لا يتجاوز 240 يوما إضافة لذلك فانه لايحقق للبنك المركزي أن يحتفظ بأكثر من 20% من قيمة الإيرادات العادية للدولة في شكل سندات.

1- سياسة تأطير القروض وفعاليتها:

هي تدخل مباشر للبنك المركزي للتأثير على القروض التي يمنحها القطاع البنكي للإقتصاد ويهدف هذا التدخل إل :

- تحديد نسبة ثابتة لتطور إجمالي القروض حيث لا يمكن تجاوزها خلال فترة معينة ويعتبر هذا الهدف كميًا .
- العمل على تحقيق هيكلة معينة للقروض الموجهة للإقتصاد في إطار عمليات التطهير المالي وترمي هذه العملية إلى إحداث توازن بين قروض الإستغلال وقروض الإستثمار .
- تفضيل بعض القطاعات عن الأخرى وذلك بتطبيق سياسة تأطير القروض على قطاعات دون أخرى .

طبقت سياسة تأطير القرض في الجزائر على :

أ- الخزينة: حيث يحدد قانون 10/90 المبلغ الأقصى الذي يقدمه بنك الجزائر 10% من إيرادات الميزانية المحققة خلال السنة على أن لا يتجاوز تسديد هذه القروض فترة 240 يوم.

---

[1] - الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2004 ، ص 187 .

[2] - المواد 71-78 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

ب– **المؤسسات غير المستقلة:** طبقت سياسة تأطير القروض بالنسبة إلى 22 مؤسسة غير مستقلة حيث خضعت لسقوف ائتمانية محضة ، وقد تمكنت الحسابات المكشوفة لمجموع هذه المؤسسات بحوالي 179028 مليون دينار جزائري بتاريخ 1990/12/31 ، وتعتبر هذه القروض قابلة للتعبئة وذلك في ظل الشروط المحددة لسقف إعادة الخصم المعمول به في كل بنك .

ج– **الإقتصاد:** تتم مراقبة القروض الممنوحة بطريقة غير مباشرة تستعمل فيها إجراءات وسيطة مثل سقف إعادة التمويل ، بالنسبة للمشروعات لا يمكن تجاوزها وإعادة الخصم وبذلك فإن بنك الجزائر لا يستعمل وسيلة تأطير القرض مباشرة .

- **فعاليتها[1] :**

تم تطبيق هذه السياسة من قبل بنك الجزائر في أوضاع إقتصادية تتسم بالإستقرار، فيمكن القول أنها تعد عملية غير مجدية نظرا للسلبيات الناجمة عنها نذكر منها :

– تطبيق هذه الوسيلة على المدى البعيد يجعل مصادر التمويل ضئيلة مما يؤدي إلى البحث عن طرق أخرى للتمويل والاقتراض، حيث يلجأ المقترضون مباشرة إلى المقرضين خارج البنوك فتصبح المؤسسات الخاصة تقترض فيما بينها دون اللّجوء إلى البنوك مما يفقد هذه الأخيرة دورها كوسيط؛

– تحديد سقف القروض الممنوحة دون تمييز بين البنوك وبين الجهات والقطاعات الطالبة يؤدي إلى معاقبة البنوك النشيطة والفعالة ، في حين قد يشجع أسلوب تأطير الإئتمان تلك البنوك الصغيرة على النمو على حساب البنوك الكبيرة .

ثانيا : الأدوات غير المباشرة

1– سياسة السوق المفتوحة وفعاليتها :

قام البنك المركزي باتباع هذه السياسة نتيجة دخول الجزائر في اقتصاد السوق سنة 1991 ففي أواخر عام 1995 بدأت الحكومة في تنفيد نظام رسمي للمزايدات لبيع سندات الخزانة القابلة للتداول في سوق النقد وانخفضت أسعار الفائدة على هذه السندات في أواخر سنة 1996الى17% مقابل 22% في أوائل 1996 ،وهذا بغرض التخفيض من معدلات التضخم وقد سهل هذا النظام تطبيق عمليات السوق المفتوحة من جانب بنك الجزائر في ديسمبر 1996[2]، والبداية الفعلية لهذه السياسات كانت منذ 30– 12– 1990 م ، وكان ذلك بهدف التعزيز من قدرة بنك الجزائر في تسيير أحسن للسياسة النقدية ، هذه العملية الأولى لتدخل بنك الجزائر كانت لشراء سندات عامة لأقل من ستة أشهر، تبلغ قيمتها 4 ملايين دينار جزائري بمعدل متوسط يقدر بـــ : 14.94%.

[1] – الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 189.

[2] - . HAMID BALI ,OPCIT ,P214

- **فعاليتها :**

تعتبر سياسة السوق المفتوحة من أكثر وسائل البنك المركزي فعالية في التأثير على حجم الإئتمان والتعديل غير المباشر للسيولة البنكية ، وتدخل في إطار تنمية وتطوير السوق النقدية بتأمين السيولة النسبية للسندات العامة، ولكن تبقى فعاليتها مرتبطة بمدى فعالية وحجم السوق النقدية الجزائرية والتي تعرف نقائص عديدة ، كما يجب أن تتوافر بكميات كافية لأصول حقيقية والتي يمكن تداولها في هذه السوق والتي يقبل العملاء من القطاع المصرفي وغير المصرفي التعامل بها مع البنك المركزي ، وهذا لجعل هذه السياسة فعالة .

2- سياسة المناقصة بالقرض وفعاليتها :

أدخلت هذه السياسة من خلال التعليمة رقم 28/95 الصادرة في 1995/04/22 م تعتبر ضرورية لتلبية حاجيات النظام المصرفي خاصة أنه في حاجة دائمة إلى السيولة لأن العرض في السوق النقدية ما بين البنوك لا يغطي الفائض في الطلب ، وهذا ما يحتم على بنك الجزائر التدخل وتلبية الطلب غير الملبى ، تتم المناقصة بإعلان بنك الجزائر عن جذب العروض التي تقدمها البنوك التي تريد إعادة التمويل ، باتصالها ببنك الجزائر عن طريق التلكس ثم يتم جمع عروض البنوك الطالبة للتمويل وعملية المفاوضة فيها فيما بينها تكون حول :

- تواريخ الإستحقاق قصيرة الأجل لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر.
- المبلغ الإجمالي المرغوب توظيفه في السوق النقدية يحدد بـــ: 500 مليون دج كحد أدنى.
- تحديد معدل فائدة مقصود، ثم بعد التفاوض يتم ترتيب معدلات فائدة أكبر منه .

وأخيرا يعلن بنك الجزائر عن نتائج جذب القروض في نفس يوم العملية قبل الساعة الثالثة زوالاً.

- **فعاليتها:**

تعتبر سياسة المناقصة وسيلة جديدة للرقابة على القروض من طرف بنك الجزائر فإذا أراد سحب السيولة من السوق النقدية فإنه يقوم بتكوين جذب عروض محفزة تدفع البنوك إلى توظيف ودائع لدى البنك المركزي ، والذي ينوع تواريخ إستحقاقها، ويتم تسليم مبالغ للمؤسسات المالية عن طريق فتح حسابات جارية لدى بنك الجزائر، هذه الوسيلة تعد فعالة لأنها قليلة المخاطر باعتبار أن القروض المطلوبة تكون مضمونة بأوراق إجمالية قابلة للتعبئة .

3- سياسة إعادة الخصم والإحتياطي الإلزامي:

أ- سياسة إعادة الخصم:

أد يعتبر سعر إعادة الخصم من طرف البنك المركزي مصدر مساعدة ضرورية للتوازن المالي للبنوك ، وقد كان هذا منخفض جدا وثابت بثبات معدلات الفائدة ،إذا بلغ في المتوسط 2.5% فكانت السياسة المتبعة هي سياسة استثمارية مما أدى إلى ارتفاع المديونية إلى 40% من الناتج المحلي واستفادة عوائد النفط كذلك بـ40% بالإضافة إلى الإصدار

الغير المغطى والمقدر بـــ20%، ونظراً للوضعية المزرية التي آل إليهاالجهاز المصرفي، وجب أن يكون هنـــاك بـــوادر اصرار حقيقي خصوصا في مجال رد الإعتبار لوظيفة البنك المركزي، وكان ذلك ابتداء من سنة 1986إلى 1990[1].

ب- سياسة الاحتياطي الإلزامي:

حتى أوائل سنة 1994، كان بنك الجزائر يتحكم في سيولة الجهاز المصرفي من خلال فرض حدود قصـــوى علـــى المبالغ الكلية لإعادة التمويل لكل بنك على حدى من خلال معدل إعادة الخصم وإتفاقيات إعادة الشراء في الســـوق النقدية ما بين البنوك ، ومن أجل تنشيط أداة الإحتياطي الإلزامي منذ سنة 2004 م لحمل البنوك نحو تســـيير جيـــد للسيولة وتفادي الأثر السلبي للصدمات الخارجية بحيث تم رفع هذا الإحتياطي إلى 6.5 % بعد أن كـــان 4.25 % سنة 2001.

المطلب الثاني: السياسة المالية

عندما لا تنجح الكومات المعاصرة في مواجهة الضغوطات التضخمية عن طريق إجراءات السياسة النقدية، فإنها تكون ملزمة باستخدام مجموعة من وسائل وأدوات السياسة المالية، وإن من أهم تلك الأدوات أو السياسات مايلي:

أولا: السياسة الإنفاقية[2]

نعلم أن مختلف الدول تعاني من ظاهرة تزايد النفقات العامة وهذا سنة بعد سنة حيث أنه من بين أسباب هذه الزيادة نذكر:

- تدهور قيمة النقود .
- الزيادة في عدد السكان وبالتالي إحتياجاتهم .
- تغير في الأساليب وآليات وضع الميزانيات .

والجزائر تعد من بين هذه الدول، حيث شهدت هي الأخرى تزايد مطلق في حجم النفقات وتعد الفترة مـــن ســـنة 1990 م إلى غاية سنة 1994 م أكثرها تزايدًا، حيث تميزت هذه الفترة بتـــدعيم الدولـــة للعديـــد مـــن الســـلع والخدمات.

إضافة إلى بعض الخدمات التي قدمتها مجانا كالتعليم والصحة، كما أنها عملت على تقديم إعانات لبعض الضروريات أو لبعض فروع الإنتاج بهدف تخفيض تكلفة إنتاجها ومن ثم تخفيض أسعارها.

وبعد الإتفاقيات مع صندوق النقد الدولي وإعادة جدولة الديون تغيرت السياسة الإقتصادية المتبعة في الجزائر، ومنـــها السياسة المالية، ففي هذا الشأن لاحظنا أن الدولة لجأت لاتخاذ عدة ومنها السياسة المالية ، ففي هذا الشأن لاحظنا أن الدولة لجأت لاتخاذ عدة إجراءات في إطار تصحيح برنامج التعديل الهيكلي والتي سبق ذكرها .

---

[1] – بقة الشريف، محاضرات الاقتصاد البنكي، شهادة مكملة لنيل الماجستير ، تخصص نقود بنوك ومالية ،جامعة سطيف،2006 ،ص114.

[2] – فؤاد هاشم عوض، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة نشر، ص 237 .

إذن يمكننا القول أن فترة 1999/1995 شهدت تزايدًا كبيرًا في النفقات العمومية وهذا نظراً لعدة أسباب نـــذكر منها:

- تحرير الأسعار المحلية كلها تقريبا منذ سنة 1994، بعد رفع معظم ضوابط الأسعار وهوامش الربح، كما ألغيـــت معظم بنود الدعم؛
- إعادة تقييم الأجور المقررة من قبل الحكومة في أفريل 1997؛
- زيادة منح المجاهدين حيث قدرت بـــــ 25 مليار دينار سنة 1997 لتصل إلى 59.9 مليار دينار سنة 1999 .
- الظروف الأمنية التي سادت الجزائر في تلك الفترة؛

وإستنادا إلى ما سبق ذكره وجب إتخاذ سياسات التصحيح المالي في الجزائر على مستوى عدة جوانب:

جانب الإيرادات من خلال إدخال هيكل ضريبي أكثر فعالية والذي يجب أن يتضمن العناصر التالية:

- توسيع القاعدة الضريبية بدون إعفاءات والتقليل من أنواع الضرائب وضرورة تنمية الضرائب والرســـوم وعلـــى الخصوص تلك المفروضة على ذوي السقوف المرتفعة للثروة؛
- التقليل من التعويضات الضريبية غير المستهدفة بدقة والتفكير في تصميم معدلات الإنتفاع العـــام والـــتي تشـــمل القطاعات المكونة للقيمة المضافة؛
- يجب أن تخضع نتائج توزيع الدخل إلى هيكل ضريبي عام وأن تكون معدلات الإنتفاع مرتبطة بقاعدة نظامية .

ويجب إيقاف التضخم بواسطة التوازن المستمر في الميزانية وليس عن طريق الضغط على أسعار القطاع العام التي تؤدي بدورها إلى تقليص الأرباح وبالتالي إنخفاض الحصيلة الضريبية التي تذهب للخزينة العامة[1].

أما من جانب النفقات فيجب إحداث الإصلاحات التالية :

- ضرورة ضغط وترشيد الإنفاق الإستهلاكي العام غير المنتج وغير الضروري، وترسيخ التســـيير الكفـــئ للمنـــافع العامة.
- التقليص من حجم التشغيل المنخرط في القطاع العام وإعادة النظر في أولويات الإنفاق العام من خـــلال توجيـــه عمليات التمويل نحو القطاعات ذات المردودية الجيدة .
- الإسراع في خوصصة القطاع العام لفتح المنافسة أمام الجميع ، والإستفادة من أموال الخوصصة في بعث مشـــاريع جديدة تعود بالفائدة على الجميع.

[1] – تومي صالح ، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988 – 2000 ، شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية 2002 ، ص 430 .

ثانيا: السياسة الضريبية

من إحدى أدوات تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي السياسة الضريبية ، والتي تستعمل لمواجهة المشاكل الإقتصادية الموجودة، ويعتبر التضخم إحدى هذه المشاكل ويعتمد على الضريبة لمعالجتها، وكون الجزائر تعاني من هذه المشكلة فإنها إستعانت بهذه السياسة.

لقد انتهجت الدولة سياسة الإصلاح الضريبي بهدف التخفيض من حدة التضخم ولإيجاد توازن بين العرض والطلب ، إلا أن الجهود التي بذلت لتحقيق هذا الهدف لم تحقق النتائج المسطرة والمرجوة حيث وصل التضخم إلى مرحلة حرجة سنة 1994 وهو ما دفع بالجزائر إلى عقد إتفاقية مع صندوق النقد الدولي الذي فرض شروطا على الدولة فيما يخص تسيير ميزانيتها والسياسة الضريبية المنتهجة فيها.

فالإصلاحات الضريبية التي قامت بها الجزائر خلال هذه الفترة كانت تهدف إلى تكيف النظام الضريبي لخدمة سياسة إدارة الطلب، حيث زيادة فرض الضرائب على الأفراد تؤدي إلى ضبط توجيهاتهم الإنفاقية ، إلا أن فرضها على دخول الشركات بصورة مرتفعة يؤثر سلبا على توجه المستثمرين ، بحيث يحجمون على إعادة إستثمار أموالهم كما أن تحرير الأسعار سمح بإرتفاع هذه الأخيرة، والتي لم يعد بمقدور الأفراد تحمل عبئها خصوصا ذوي الدخول المحدودة والضعيفة .

لقد إستطاعت الجزائر أن تحقق إنخفاض في معدل التضخم وذلك لإرتفاع حصيلة الضريبة التي أدت إلى تخفيض قيمة العجز في الموازنة، الذي بدوره ذو صلة وطيدة بالتضخم فكل منها يخلق الآخر ، لذا على الدولة أن تحافظ على النتيجة المحققة والمحافظة على التوازن المالي ، كما أن الفائض المحقق في الميزانية يسمح بتعزيز قدرة الوفاء بالمدفوعات المستقبلية على الديون الخارجية بعد إعادة جدولتها.

المطلب الثالث: مراقبة الأسعار والأجور وكذا التضخم المستورد:

أولا: مراقبة الأسعار

في الحقيقة إن إرتفاع الأسعار مظهر من مظاهر التضخم النقدي في الجزائر وأنه ولو تم تجميد الأسعار إلا أنه يمكن ظهور ضغوط تضخمية وهو ما يسمى بالتضخم الكامن لهذا من أجل التخفيض من حدة التضخم النقدي أي من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للأفراد ، وإلى جانب إستعمال التأثيرات الإقتصادية الأخرى يصبح من الضروري مراقبة الأسعار والذي يعتبر بمثابة المراقبة على التضخم .

والجزائر رغم أنها جمدت مركزيا أسعار منتجاتها قبل عام 1989م، إلا أنه لم توقف تماما الضغوط التضخمية – أي إرتفاع الأسعار – فهذا التحديد الإداري للأسعار لم يجد نفعا دائما خاصة بعد إتباع تحرير الأسعار وهذا الفشل تعود أسبابه إلى ما يلي:

- تعقيدات إلتباس في تنظيم الأسعار؛
- غياب حقيقة التخطيط للأسعار؛
- ضعف ونقص الدعائم الهيكلية أو النظامية؛

- رداءة تسيير شبكات التوزيع والتي إشتدت بفعل صلابة العرض؛
- رفض نظام الأسعار من طرف المؤسسات والدواوين العمومية؛
- تأثير التضخم العالمي (التضخم المستورد)؛
- عدم تلاؤم سياسة الأسعار مع التطور الإقتصادي للجزائر؛

ولكن بداية من عام 1989 م وبفضل قانون 12/89 فقد تم تحرير الأسعار وبالتالي الإلغاء التدريجي للتحديد المركزي للأسعار.

نشير إلى أنه في إطار قانون المالية لسنة 1991 م ، تم إقرار تجميد المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع متوجات غذائية ذات حاجة أولوية منها: الخبز، السميد ، الدقيق، الخضر الحليب، الزيت، القهوة، السكر ....ومنتوجات صناعية منها البترين العادي والرفيع) ولكن هذه الإجراءات تم إلغاؤها عن طريق قرارات رفع الأسعار لبعض المنتوجات (الزيت السكر، الحليب، البترين ...) وهذا خلال السداسي الثاني لعام1991م[1]، وبهذا الرفع للأسعار تم إلغاء سياسة الدعم للأسعار ، حيث وصلت الآن إلى مراحله الأخيرة .

إن هذا الإجراء لتحرير الأسعار لم يؤدي إلى ثبات الأسعار نتيجة لضعف العرض بحيث أن تجميد الأسعار لا يمكن تكييفه إلا مع حالة مرونة العرض وبالفعل فتطابق بنية أو نظام العرض مع ذلك الخاص بالطلب يمكن أن يضمن ثبات الأسعار .

ثانيا: تجميد الأجور[2]

إن تجميد الأجور بالمقارنة مع الدخول الأخرى قد تم تجميدها منذ وقت طويل ماعدا الأجور المنخفضة ، إن الهدف الأساسي لهذا التجميد للأسعار هو تخفيض تكاليف الإنتاج ولكن الإضطرابات لم تخفف من الظهور بعد تطبيق سياسة التجميد للأجور .

- إن هذه السياسة تم تطبيقها بوجه مختلف حسب القطاعات أو أنها متبوعة بحركة غير منظمة (Désordonné) (لليد العاملة وذلك عند الأفراد الذين لهم بعض المؤهلات الممتلكة، إن سهولة التحرك لهذه اليد العاملة أدت إلى رداءة التوزيع للموارد البشرية ، نظرا لأن الأفراد يغيرون غالبا العمل من أجل الحصول على دخل أفضل وأهم ، وفي بعض الأحيان العمل الجديد لا يتلاءم مع التكوين المتحصل أو مع التجربة المتوفرة؛
- ولو أن الأجور منخفضة فإن كتلة الأجور كما هي موزعة أدت إلى رفع التكاليف التي من جهة أخرى هي مثقلة بفعل ضعف الإنتاجية، وبهذا فأسعار التكلفة مرتفعة بمستويات عالية بمقارنته مع الدول التي نجد فيها عامل العمل أكثر مكافأة؛

[1] – Hamid Bali, OPCIT, p 217.
[2] – Hamid Bali, OPCIT, p 217.

- تجميد الأجور يدخل الجور على المستوى الإجتماعي حيث أن المأجورين نجدهم لا يستفيدون بالمقارنة مع الأصناف الإجتماعية الأخرى ، بحيث هم وحدهم يتحملون عبء التضخم، وفي الحقيقة ومن أجل أن تكون المواجهة مع التضخم ناجحة يجب أن يكون ذلك من طرف كل المجموعات الإجتماعية والمهنية.

ثالثا: مراقبة التضخم المستورد

إن هذا التضخم ينتقل عن طريق التجارة الخارجية ، وذلك بسبب إرتفاع الأسعار للسلع والخدمات المستوردة ، فهذا بإمكانه الزيادة من حدة التضخم النقدي الذي يعيشه الإقتصاد الجزائري، ولهذا ومن أجل مواجهة ذلك وبالتالي التخفيف من حدة هذا التضخم النقدي قامت الجزائر بإجراءات من ضمنها:

- سياسة الدعم للتجارة الخارجية .
- المواجهة ضد السوق السوداء.

أ- سياسة الدعم للتجارة الخارجية[1]:

إن هذا الدعم يتم بتطبيق سياسة الأسعار ففي الداخل يتم تطبيقها من أجل الحفاظ أو حماية المنتجات ذات الأولوية، وفي الخارج من أجل تصفية تضخم تكاليف التصدير.

قدمت إعانات لهيئات وأجهزة عمومية تجارية خاصة للإنتاج ذات ضرورة أولوية (قهوة، سكر...)، أين أسعارها جمدت في الداخل في مستوى منخفض أكثر مما إشتريت إن أعباء حماية هذه الأسعار محملة من طرف رأس مال التعويض، والممولة بالرسم التفويضي (Taxe composataire)، إن العجز مغطى عن طريق الخزينة العمومية وهذا العجز وصل إلى 13 مليار دج في عام 1990، وبالنسبة لعام 1992 تم التنبؤ بـــ 22 مليار دج عجزا، ولكن هذا العجز لم يدم فقد تم تحرير كل الأسعار تقريبا ، وهذا نتيجة لزيادة ضخامة نفقات الدولة (عجز الميزانية العمومية) .

أ-المواجهة ضد السوق السوداء[2] :

حدث وأن كان البائعون في السوق السوداء يطاردون ويتجمعون ضمن البائعين الهاربين ، قبل أن يسمح لهم بذلك بطريقة ضمنية، ولكن حملة كبيرة إنطلقت في أفريل 1990 ضد المضاربين في السوق السوداء ، ومتابعات الشرطة تمت في مختلف الأحياء المختصة في بيع الإنتاج المستورد أو التي تحمل علامة" إنتاج بـــ ..." (made in)، لهذا فالعديد من السلع قد تم حجزها.

هذا يكشف لنا أن النشاطات المخفية أو الموازية أو التحتية لا يمكن إهمالها، إلا أنه وبعد شهور من هذه العملية ظهروا هؤلاء التجار أصحاب الحقائب من جديد والنتيجة من هذه العودة أنه لا يمكن التخلص منه بسهولة ، وخاصة وأن

---

[1] – نبيل الروبي ، مرجع سابق ، ص 27 .

[2] – نبيل الروبي ، مرجع سابق ، 39 .

السلطات نجدها في موضع " ظهر دائر " عن هذه النشاطات ، فإلى يومنا هذا نجد أن هذه النشاطات تتطور بـــنفس الشيء أو أكثر مما سبق ، فهذا الشكل من المواجهة ضد حياة الغلاء والتي سببها الإقتصاد الموازي بينت حدودها بمـــا أنه بعيد عن إخفاء الترابندو بل بالعكس زاد من حدته.

خاتمة الفصل:

التضخم النقدي في الجزائر لاشك في وجوده ، فقد تعدى الإصدار النقدي مداه وحجمه بمقارنته مع نسبة زيادة الناتج الداخلي الحقيقي ، ويرجع ذلك من جهة إلى تدخل الدولة في كل النشاط الاقتصادي وبصفة احتكارية ، ومن جهة أخرى نقص موارد الاستثمار والاستغلال غير موارد الاستغلال لنقدي (نقص موارد جبائية تفاديًا للضغط الضريبي نقص موارد الادخار لنقص التحفيز لذلك ...) ومما زاد من حدة هذا التضخم النقدي هو ضعف نسبة تزايد الناتج الداخلي الخام بالمقارنة مع نسبة زيادة الكتلة النقدية ، ويرجع ذلك إلى استعمال هذه الموارد النقدية في نشاطات غير إنتاجية خاصة في هذه السنوات الأخيرة وإلى ضعف الإنتاجية عند استعمال هذه الموارد كما كان ذلك في سنوات السبعينيات .

إن هذه الحالة التضخمية لم تبق الدولة الجزائرية مكتوفة الأيدي ، فقد قامت باتخاذ عدة سياسات من أجل مواجهة التضخم .

وبفضل هذه السياسات التي طبقت بنوع من الصرامة استطاعت الحكومة الجزائرية حقيقة أن تقلل من معدلات التضخم إلى حدود 1% سنة 2000 م بعد ما كان في حدود 32% سنة 1994 م .

الخاتمة:

لقد كانت و ما زالت ظاهرة التضخم من أهم الظواهر الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الجزائري، وفهمها يتطلب منا دراسة تطور هذه الظاهرة و الوقوف عند أسبابها وأثارها على الاقتصاد و المجتمع الجزائر انطلاقا من أهم الآراء و التحليلات الفكرية لأهم المدارس الإقتصادية، وبناء على المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، ومن جهة أخرى مواكبة التطور الذي عرفته الأدوات الإحصائية و الرياضية لنظرية القياس الاقتصادي من أجل إعطاء أحسن نمذجة للتضخم في الجزائر .

هذا ما حاولنا إتباعه في بحثنا هذا، فقد اهتم الفصل الاول من الدراسة باستعراض القراءات النظرية لظاهرة التضخم بدءا بإعطاء تعريف لها يشمل أهم المعايير التي اعتمد عليها العلماء في تحديد مفهوم هذه الظاهرة حيث نجد أنه رغم اختلاف العلماء في تعريف التضخم الا أنهم أجمعوا على أنه عبارة عن ارتفاع مستمر في الأسعار كما تناولنا في هذا البحث تفسير التضخم و أسبابه و أنواعه وخصائصه.

أما المبحث الثاني تناولنا أهم النظريات المفسرة لظاهرة التضخم في مختلف المدارس الإقتصادية التي تصدت للتحليل النقدي أما المبحث الثالث فلقد تطرقنا الى اهم الطرق القياسية لظاهرة التضخم والتي تمثل في صغةلاسير، وصيغة فيشر وصيغة باش أما الفصل الثاني فلقد تطرقنا إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتضخم وأهم السلبيات المالية و السياسية المعالجة لها وفي الأخير وفي الجانب التطبيقي تطرقنا في فصل ثالث الى انواع وأثار وأسباب التضخم في الجزائر و السياسات المتبعة لعلاج التضخم في الجزائر.

إذن ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع تمكنا من الإجابة على الإشكالية المطروحة وبلوغ النتائج.

نتائج البحث:

1- يتمثل التضخم في الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار المصحوب بانخفاض في القدرة الشرائية للنقود، يأتي من اختلال التوازن بين الطلب الكلي و العرض الكلي، سواء كان ذلك نتيجة تحقق مرحلة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة، أو نتيجة جهود أو عدم مرونة وتخلق القطاعات الإنتاجية بالنسبة للاقتصاديات الأخذة بالنمو .

2- ان أي ارتفاع لمعدل التضخم فوق المستوى المرغوب فيه يدخل الاقتصاد في مجوعة من الإختلالات كإعادة توزيع الدخول الحقيقية و الثروات بين أفراد المجتمع، بالإضافة إلى تأثيره على البناء الاقتصادي للمجتمع وعلى التوازنات الاقتصادية الكبرى .

3- تعمل السياسة النقدية والمالية على ضبط معدل التضخم و التحكم فيه وذلك باستخدام مختلف أدوات السياسة النقدية ولكن حصول تأثير مباشر وفعال عليه يعتبر أمر صعب المنال، و لذلك تستخدم السلطات النقدية و المالية إستراتيجية مناسبة ابتدءا باختيار أداة من أدوات السياسة النقدية، ثم الهدف الأولي فالوسيط، ولكن هذا يتطلب من البنك المركزي استخدام اهداف نقدية متصلة ببعضها البعض حتى الوصول الى الهدف المراد تحققه.

4- أظهرت نتائج دراسة السببية أن النمو في الناتج الداخلي الخام و الكتلة النقدية لم يكن لها سببية قوية في تغيير التضخم بل أن النمو في الكتلة النقدية يسببه معدل التضخم،كما أن هناك حلقة رجعية بين معدل التضخم ومعدل الصرف.

التوصيات:

الاقتراحات و التوصيات التي نعتبرها في اعتقادنا جد مهمة للحد من سلبيات وأثار هذه الظاهرة هي ملخصة في النقاط التالية.

1- زيادة الاعتماد على المشروعات التي تقلل من حجم الواردات، وترك المزيد من الحرية الاقتصادية للمشاريع ضمن تخطيط مركزي عام.

2- ضرورة تشجيع كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر عبر مشاريع الشراكة للاستفادة من الخبرات و التكنلوجيا العالمية للتقليل من التكاليف الإنتاجية .

3- وضع حد لما يسمى بخلقة (جر- سعر) وتحقيق خفض كبير للفرق بين أضعف الأجور و المداخيل وأعلاها .

4- الإسراع في اصلاح النظام المصرفي وتطبيق سياسة نقدية محكمة للامتصاص الكتلة النقدية الزائد ة في التداول .

5- ضرورة اعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية و التنبؤية فيما يخص مختلف الظواهر الاقتصادية وذلك بإنشاء مخابر خاصة ،وأخذ نتائجها بمجمل الجد لكي لا تبقى هذه الدراسات فقط حبر على ورق.

6- يجب التفكير في نظام معلوماتي متطور يعتمد على دراسات علمية معمقة وفي فترات قصيرة من أجل تطوير عملية التنبؤ، وبالتالي تسهيل اتخاذ القرارات الرشيدة .

أولا: باللغة العربية

أ-الكتب:

- أحمد فوزي ملوخية، مبادئ الإقتصاد مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2009.
- أحمد حافظ الجعريني، التحليل الاقتصاد الكلي، دار عين شمس،القاهرة، بدون سنة نشر
- إسماعيل محمود هاشم، مذكرة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، بيروت1988
- إسماعيل عبد الرحمن أخربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان 2004.
- أجيست سوانينيرج، الإقتصاد الكلي، دار الفاروق للاستثمار الثقافي، القاهرة، 2008.
- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، بن عكنون، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 2004 .
- بوشاشي بوعلام الأمين في الاقتصاد، دار المحمدية، الجزائر، بدون سنة نشر.
- بن عربية بوعلام، التضخم في النظرية الاقتصادية، جامعة الجزائر،1996 .
- رمزي زكي وآخرون، التضخم في العالم العربي، دار الشباب للنشر، بيروت، 1986.
- حسين عادل أحمد، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار الجامعة لطباعة و النشر،بيروت، 1992.
- حسين سالم جابر الزبيدي، التضخم و الكساد، الطبعة الأولي، الوراق للنشر و التوزيع، القاهرة،2011.
- خالد أحمد سليمان شبكة التضخم و أثره على الدين، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود و المال و النظرية و المؤسسات النقدية، إدارة الجامعة الجديدة، الإسكندرية، بدون سنة نشر.
- محمد مروان سمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي،الكلي)، ط1، دار الثقافة للنشر و التوزيع عمان 2009.
- مصطفى رشيد شيحة، الإقتصاد النقدي و المصرفي، دار الجامعات،بيروت، بدون سنة.
- السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- نزار سعيد الدين العيسى وأخرون، الإقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات، الطبعة الأولي، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2008 .

- مجدي محمود شهاب، الغولي آسامة، مبادئ النقود و البنوك، دار الجامعة للنشر و التوزيع، عمان،1997 .
- ضياء مجيد، اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- سعيد سامي الحلاق و اخرون ، النقود و البنوك و المصارف المركزية، دار البازدي العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2010،
- سلام سميسم، التوازن الإقتصادي العام، ط1، دار مجدلاوي، عمان، 2011.
- سمير معتوق، النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية،بيروت،1989.
- عبد المطالب عبد الحميد السياسات الإقتصادية على مستوى افقتصاد القومي،ط1،مجموعة النيل العربية،مصر،2003
- غازي حسين عناية ، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية،2006.
- فؤاد هاشم عوض ،اقتصاديات النقود والتوازن النقدي ،دار النهضة العربية ،بيروت،بدون سنة نشر.
- الطاهر لطرش،تقنيات البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون الجزائر،2004.
- محمد طاقة، أساسيات في الإقتصاد الجزئي والكلي،ط1،اثراء للنشر و التوزيع عمان،بدون سنة نشر.
- محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي،دار الفجر للنشر و التوزيع الجزائر،2006.
- محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود و المال و النظرية و المؤسسات النقدية ادارة الجامعة الجديدة، الإسكندرية، بدون سنة نشر.
- مروان عطوان، النظريات النقدية، دار البحث، قسنطينة، 1989.
- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، دار هران للنشر و التوزيع،عمان،بدون سنة نشر.

ب- المذكرات و الرسائل و الأطروحات:

المذكرات:

- فتيحة مزراشي، تحليل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم، دراسة حالة الجزائر، مدكرة ليسانس علوم التسيير، جامعة سطيف، 2007.

الرسائل والأطروحات

- أحمد صالح الجلال ، دور السياسة النقدية و المالية في البلدان النامية ،دارسة حالة الجمهورية اليمينية (1990-2003)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 2006.
- فارس هياش، دراسة السياسة النقدية وسياسة الصرف ،دراسة حالة الجزائر ،رسالة ماجيستير العلوم الإقتصادية، سطيف2005.
- عبدون عبد المجيد، السياسات النقدية في العالم الإسلامي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2006.
- تومي صالح، النمدجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000 شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، 2002.

د- مراسيم وقوانين وتشريعات وتقارير

- كريم النشاشي وأخرون، نحوتحقيق الإستقرار و التحول الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
- تقرير على تنفيد المخطط الوطني لسنة 1994، الديوان الوطني للإحصائيات.
- المواد 71 و 78 من قانون النقد والقرض 10/90.
- تقرير بنك الجزائر: التطور الإقتصادي والنقدي لسنة 2006م:أكتوبر 2007م؛
- تقرير بنك الجزائر: التطور الإقتصادي والنقدي لسنة 2008م: سبتمبر2009م.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1-Hamid Bali, inflation et développement en Algérie, OPU, Alger, 1993
2-Mohamed chérif Ilman, transition de l'économe algérienne vers une économie de marché, Etudes N°=1, la banque d'Algérie novembre 1990.